



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لمييلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2013

القسم: علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان :

دور السياسة النقدية في معالجة التضخم

دراسة حالة : الجزائر في الفترة من (2000 - 2010)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص مالية و بنوك

إشراف الأستاذة:

زليخة كنيدي

إعداد الطالبة :

خولة زنداوي

السنة الجامعية: 2012/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَأَنْتَ الْغَنِيُّ
الْمُؤْتَمِرِينَ

شكرات

الحمد لله وكفى والصلوة والسلام على النبي المصطفى، نحمدك ربى
حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، نحمده
حمدا يليق بمقامه وجلاله وتلوه ما عرفه عملنا هذا طريقه للوجود.

ونصلي على خير المدي نبينا ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بالشكر الجزيل وجل التقدير والإحترام إلى الأستاذة
الفاضلة "كنيدة زليخة" لقبولها الإشراف على هذه الرسالة وعلى
التسهيلات والتوجيهات التي منحتها لي، وعلى حسن معاملتها لي
فجزاها الله عني ألفه خير.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل الأساتذة الكرام وكل من
ساعدني في إنجاز هذا العمل.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكرّيمين والعزّيزين
أطال الله فيّ عمرهما.

إلى أخواتي أعزهم الله.

إلى كلّ صديقاتي بدون إستثناء.

إلى كلّ أفراد العائلة صغيرا وكبيرا.

إلى كلّ طلبة الماستر في العلوم الإقتصادية فرع "تقنيات بنكية
ومالية" دفعة 2012-2013.

إلى كلّ من ساعدني في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو
بعيد .

خولة

فهرس المحتويات

I	تشكرات
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
VII.....	قائمة الأشكال
VIII.....	قائمة الجداول

المقدمة [أ - هـ]

أ.....	تحديد إشكالية البحث
ب	فرضيات البحث
ب	أهداف البحث
ب.....	أهمية البحث
ج	أسباب اختيار الموضوع
ج	المنهج المستخدم
ج.....	الدراسات السابقة
د.....	هيكل و خطة البحث

الفصل الأول : التضخم و النظريات المفسرة [1-27]

تمهيد

2.....	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التضخم
2...	المطلب الأول: مفهوم وأسباب التضخم
5.....	المطلب الثاني: أنواع التضخم
7.....	المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن التضخم
10.....	المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم
10.....	المطلب الأول: التضخم والتحليل الكلاسيكي
11.....	المطلب الثاني: التضخم وتحليل النقديين
13.....	المطلب الثالث: التضخم والتحليل الكيترى
14.....	المطلب الرابع: نظريات أخرى مفسرة للتضخم

18.....	المبحث الثالث: الكتلة النقدية وعلاقتها بالتضخم.
18.....	المطلب الأول: مفهوم الكتلة النقدية.
19.....	المطلب الثاني: مكونات الكتلة النقدية.
22.....	المطلب الثالث: العناصر المقابلة للكتلة النقدية.
23.....	المطلب الرابع: الكتلة النقدية وتطور النشاط الاقتصادي.
27.....	خلاصة الفصل الأول.

الفصل الثاني : الإطار النظري للسياسة النقدية [28-54]

تمهيد

29.....	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية
29.....	المطلب الأول: تعريف وأنواع ومراحل تطور السياسة النقدية.
31.....	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.
35.....	المطلب الثالث: التعارض ما بين الأهداف النهائية للسياسة النقدية.
37.....	المبحث الثاني: آثار وفعالية السياسة النقدية والاتجاهات الحديثة لها.
37.....	المطلب الأول: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية.
39.....	المطلب الثاني: شروط وآثار السياسة النقدية.
40.....	المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية.
41.....	المطلب الرابع: التوجه الحديث للسياسة النقدية.
45.....	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية المستخدمة في معالجة التضخم.
45.....	المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية.
49.....	المطلب الثاني: الأدوات النوعية للسياسة النقدية.
51.....	المطلب الثالث: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.
54.....	خلاصة الفصل الثاني.

الفصل الثالث : العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم [55-96]

تمهيد

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر	56.....
المطلب الأول: معالم السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض	56.....
المطلب الثاني: إصلاح السياسة النقدية من خلال قانون النقد والقرض	58.....
المطلب الثالث: السياسة النقدية في ظل الأمر 01-01 والأمر 11-03	61.....
المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في ظل الاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية	63.....
المطلب الأول: الإستعداد الإئتماني الأول (ماي 1989)	63.....
المطلب الثاني: الاستعداد الإئتماني (جوان 1991)	64.....
المطلب الثالث: التعديل الهيكلي (1994 - 1998)	65.....
المبحث الثالث: التضخم والسياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2000 - 2010	69.....
المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر	69.....
المطلب الثاني: تطور ظاهرة التضخم في الجزائر خلال فترة 2000 - 2010	77.....
المطلب الثالث: تطور عناصر الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2000 - 2010	84.....
المبحث الرابع: إصلاحات وتحديات السياسة النقدية في الجزائر	90.....
المطلب الأول: تحديات السياسة النقدية في الجزائر	90.....
المطلب الثاني: إصلاح السياسة النقدية في الجزائر	92.....
خلاصة الفصل الثالث	96.....

الخاتمة [97-100]

الخلاصة العامة	97.....
نتائج البحث	98.....
نتائج إختبار الفرضيات	99.....
التوصيات المقترحة	100.....

100.....	آفاق البحث
101.....	قائمة المراجع
106.....	قائمة الملاحق

- الشكل رقم 01: العلاقة بين كمية النقد المعروضة والمستوى العام للأسعار بحسب التحليل الكلاسيكي.....11
- الشكل رقم 02: دالة الطلب على النقود12
- الشكل رقم 03: الفجوة التضخمية.....14
- الشكل رقم 04: التضخم حسب نظرية الكلفة الدافعة أو (دفع الكلفة).....16
- الشكل رقم 05: المجمعات النقدية و التوظيفات المالية غير النقدية.....21
- الشكل رقم 06 :تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000 – 2010).....81
- الشكل رقم 07 : تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2010).....86
- الشكل رقم 08 : تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة (2000-2010).....89

- الجدول رقم 01 : تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2010) 72
- الجدول رقم 02: معدلات الإحتياطي القانوني خلال الفترة (2000-2009) 73
- الجدول رقم 03: تطور تسهيلات الودائع خلال الفترة (2000-2009) 77
- الجدول رقم 04: تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000-2010) 81
- الجدول رقم 05: تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2010) 85
- الجدول رقم 06: تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة 2000-2010 88
- الجدول رقم 07: توزيع القروض حسب الآجال 91
- الجدول رقم 08: نسب إمتصاص السيولة حسب كل نوع من الأدوات (2005-2009%) 93

المقدمة

يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية يمكن أن تصيب الهيكل الإقتصادي لكل دولة حيث يزداد تأثيره كلما توفرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من التغيرات، حيث أن هذه المتغيرات تساهم في إنتشار الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار إلى الإرتفاع.

على هذا الأساس تسعى كل دول العالم لمحاربة أو معالجة هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية على الإقتصاديات، من خلال إتخاذ عدة إجراءات وسياسات في إطار السياسة الإقتصادية، ومن بين هذه السياسات السياسة النقدية من خلال تدخل السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي عادة بإجراءاتها وأدواتها لتكييف حجم المعروض النقدي مع مستوى النشاط الإقتصادي لتفادي حدوث الأزمات النقدية والإقتصادية وبالتالي تحقيق التوازن والإستقرار الكلي.

أما في الجزائر فلم يكن الحديث عن السياسة النقدية باعتبارها إحدى أدوات الضبط الإقتصادي ممكنا قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: تشتت السلطة النقدية ما بين البنك المركزي، الخزينة العمومية وكذا وزارة المالية، غياب أي إمكانية للتأثير على مستوى البنوك لدى البنوك التجارية بسبب التسيير الإداري للأسعار ومعدلات الفائدة، إنفصال العلاقة ما بين الإصدار النقدي ومستوى النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تزايد الضغوط التضخمية على الإقتصاد الجزائري.

ومع صدور قانون النقد والقرض 10/90 تم إعادة الإعتبار للسياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود من طرف السلطة النقدية في الجزائر ممثلة في بنك الجزائر وجعلها أكثر مسامية للوضع الإقتصادي السائد في الجزائر.

– تحديد إشكالية البحث:

لقد شهدت الجزائر خلال الفترة 2010/200 عدة تطورات في المجال الإقتصادي بسبب ارتفاع أسعار النفط وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات مما أدى إلى تراكم صافي الأصول الأجنبية نتج عنه توسع نقدي كبير صاحبه ظهور ضغوط تضخمية مقلقة في هذا الإطار سنحاول صياغة الإشكالية الرئيسية لبحثنا على النحو التالي:

– ما هو دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010/2000؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتضخم وما هي الآثار الإقتصادية والإجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية؟
- كيف يمكن باستخدام السياسة النقدية التقليل من معدلات التضخم المرتفعة؟
- فيما تتمثل الأسباب الرئيسة لظاهرة التضخم في الجزائر؟
- ماهي الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في إطار السياسة النقدية؟

- ماهي أدوات السياسة النقدية المعتمدة من قبل بنك الجزائر لمحاربة ظاهرة التضخم؟

فرضيات البحث:

- التضخم هو الإرتفاع في المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى حدوث إنخفاض القيمة الحقيقية للعملة المحلية إضافة إلى التوزيع الغير العادل للدخل الوطني.
- تتحكم السياسة النقدية في معدلات التضخم من خلال التأثير على حجم الكتلة النقدية باستخدام أدوات كمية وأخرى نوعية فقط.
- أسباب التضخم في الجزائر هي أسباب نقدية فقط.
- أعاد قانون النقد والقرض 10/90 الإعتبار للسياسة النقدية بوصفها أداة من أدوات السياسة الإقتصادية.
- السياسة النقدية المتبعة خلال الفترة 2010/2000 من قبل بنك الجزائر هي سياسة إنكماشية.

أهداف البحث:

من خلال هذا البحث نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف نبرزها كما يلي:

- إبراز وتأكيذ دور السياسة النقدية باعتبارها إحدى أدوات السياسة الإقتصادية على تحقيق الإستقرار الإقتصادي.
- إستعراض ظاهرة التضخم وآثارها السلبية على الإقتصاديات سواء كانت هذه الآثار إقتصادية أو حتى إجتماعية.
- معرفة مراحل تطور وأهداف السياسة النقدية في الجزائر عبر مختلف الإصلاحات الإقتصادية التي شهدتها النظام المصرفي للجزائر.
- إبراز دور بنك الجزائر في معالجة ظاهرة التضخم باستخدام أدوات السياسة النقدية خلال فترة الدراسة 2010/2000.
- إستعراض التوجه الحديث للسياسة النقدية في الجزائر.
- التعرف على أهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية في الجزائر.

أهمية البحث:

يكتسي هذا البحث أهميته من كون أن ظاهرة التضخم تصيب معظم دول العالم سواء كانت دول نامية أو حتى متقدمة مختلفة ورائها العديد من الآثار والإنعكاسات السلبية منها الإقتصادية والإجتماعية، لذلك كان لزاما على دول العالم وضع الإجراءات الكفيلة للتحكم في هذه الظاهرة والتقليل من آثارها السلبية إلى أقصى حد ممكن، ومن بين هذه الإجراءات المتاحة إستخدام السياسة النقدية.

والجزائر كغيرها من دول العالم قد شهدت ضغوطا تضخمية مرتفعة ولذلك سنحاول التعرف على أهم العوامل والأسباب التي ساعدت على انتشار هذه الظاهرة وما هي السياسة النقدية التي اتبعتها الجزائر في علاج هذه الظاهرة والإختلالات التي نتجت عنها وهذا خلال الفترة 2010/2000 .

- أسباب إختيار الموضوع:

لقد حفزنا على إختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب نستعرضها كما يلي:

- الأسباب الموضوعية:

- التعرف أكثر على ظاهرة التضخم والأسباب الكامنة وراء تزايد الضغوط التضخمية في الإقتصاد الوطني، وكذا أهم الآثار السلبية التي تخلفها هذه الظاهرة الإقتصادية منها والإجتماعية.
- معرفة أهم التطورات والإصلاحات التي شهدتها النظام المصرفي الجزائري والتي كان لها تأثير مباشر على تطور فعالية السياسة النقدية في الجزائر.
- تبيان تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010/2000 .
- إبراز آثار برامج الإصلاح الإقتصادي التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي على مسار السياسة النقدية في الجزائر.

- الأسباب الذاتية:

- كون أن موضوع دور السياسة النقدية في معالجة التضخم يدخل ضمن التخصص "تقنيات بنكية ومالية".
- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية بمرجع جديد يفيد الدارسين للمواضيع المتعلقة بالسياسة النقدية في الجزائر.

- المنهج المستخدم:

من اجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة واختبار مدى صحة فرضيات البحث، فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض وتحليل المفاهيم المتعلقة بالتضخم وأسبابه وآثاره وكذا المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وأهدافها وأدواتها المستخدمة في علاج ظاهرة التضخم، هذا بالإضافة إلى المنهج التاريخي من خلال استعراض تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال مسار الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري وكذا برامج الإصلاح الإقتصادي مع مؤسسات التمويل الدولية.

- الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تقترب من موضوع بحثنا هذا واطلعنا عليها نذكر ما يلي:

- عبد الله ولد محمد ولد المختار، دور السياسة النقدية في محاربة التضخم (دراسة حالة موريتانيا من 1992 إلى 2008) رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2011.
- حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة خفايا وأسرار السياسة النقدية الموريتانية وكيف تستخدم لمعالجة التضخم فقد كانت موريتانيا من البلدان النامية التي انطلقت في تحقيق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية بعد أن نالت استقلالها السياسي والنقدي عن فرنسا وقد توصل الباحث إلى أن معدل التضخم في موريتانيا قد شهد انخفاضا ملموسا خلال فترة الإصلاح الإقتصادي مقارنة مع الفترة التي سبقت هذه البرامج، إلا أن النتائج الإيجابية الملاحظة لم تكن لتحقق لو لم تنتهج سياسة مالية صارمة عملت على ضبط النفقات وزيادة الإيرادات.

- إكن لونيس: السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد، غير منشورة، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر.
- قام الباحث بدراسة وتحليل وتطور العرض النقدي في الجزائر خلال فترة 2009/2000 وإلى أي مدى ساهمت السياسات النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر ولقد توصل الباحث إلى أن السياسة النقدية قد نجحت في تحقيق الهدف الأساسي لها من خلال تحقيق إستقرار الأسعار مع معدلات تضخم مقبولة مقارنة بتلك المعدلات المستهدفة في بداية كل سنة.
- حسبية لعزازي: دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011 .
- قامت الباحثة بتوضيح دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي باعتبار أن التوازن الخارجي يقود إلى التوازن الداخلي والسعي وراء تحقيق التوازن الاقتصادي وضرورة تفعيل النظام المالي والمصرفي للنهوض بالإقتصاد الوطني وكذا التعرف على مسار السياسة النقدية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق هذا التوازن، وقد توصلت الباحثة إلى أن طلب وعرض النقود في الجزائر مرتبط بالطلب الأجنبي على الموارد بالعملة الصعبة الناتجة عن إيرادات النفط فقط، فنقص الموارد بالعملة الصعبة هو الإشكال في التوازن الخارجي، وهذا ما يعرقل نشاط السياسة النقدية في تحقيقها لهذا الهدف.
- محمد أمين بن الدين: دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الاقتصادي (1990-2009)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر، 2010 .
- قام الباحث بدراسة مدى إمكانية السياسة النقدية على تحقيق الإستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق استقرار الأسعار والإستقرار المالي والمصرفي في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2009-1990 ولقد توصل الباحث إلى أن السياسة النقدية تعتبر أداة فعالة للوصول إلى ذلك، لكن تزداد فعاليتها إذا كانت تعمل ضمن سياسة اقتصادية كلية بتدعيم السياسة المالية والأدوات الرقابية والتنظيمية.
- أما نحن من خلال بحثنا هذا نسعى إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة النقدية لمعالجة ظاهرة التضخم والسيطرة على آثارها السلبية بصورة عامة وفي الجزائر بصورة خاصة خلال فترة الدراسة 201/2000.

- هيكل وخطة البحث:

لقد قسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتتبعها خاتمة، فالفصل الأول تناول التضخم والنظريات المفسرة له من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول تضمن مفاهيم أساسية حول التضخم، وفي المبحث الثاني تعرضنا إلى النظريات الإقتصادية المفسرة للتضخم، أما الثالث فقد تضمن الكتلة النقدية وعلاقتها بالتضخم.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسية الإطار النظري للسياسة النقدية من خلال ثلاثة مباحث أيضا، ففي المبحث الأول تطرقنا لمفاهيم أساسية حول السياسة النقدية، المبحث الثاني تناولنا فيه آثار وفعالية السياسة النقدية والإتجاهات الحديثة لها والمبحث الأخير إستعرضنا فيه أدوات السياسة النقدية المستخدمة لمعالجة التضخم.

في حين خصص الفصل الثالث للعلاقة بين السياسة النقدية والتضخم في الجزائر وقسم بدوره إلى أربعة مباحث، الأول تضمن تطور السياسة النقدية في الجزائر، والثاني خصص لتطور السياسة النقدية في ظل الإتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية أما الثالث تطرقنا فيه للتضخم والسياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2000 - 2010، والأخير تناولنا تحديات وإصلاحات السياسة النقدية في الجزائر.

الفصل الأول:

التضخم و النظريات

المفسرة له

تمهيد

يعتبر التضخم من بين المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها اقتصاديات البلدان سواء المتقدمة أو النامية، وأصبح من أكثر الظواهر شيوعاً وانتشاراً وتداولاً ليس على لسان المختصين فقط بل حتى بين أفراد المجتمع فهو أصبح ليشغل اهتمام الأشخاص والمؤسسات ويؤثر في سلوكهم سواء الاقتصادي أو الاجتماعي وهذا ما أدى بالحكومات إلى مواجهة هذه المشكلة واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك للحد منها، نظراً لما تلحقه من آثار سلبية على المجتمع وحتى الأشخاص، ويعتبر التضخم ظاهرة نقدية وبالتالي فله علاقة وطيدة بتطور حجم الكتلة النقدية في اقتصاد ما، ونظراً لأهمية هذا الموضوع سوف نقوم بالتعرض بالدراسة والتحليل لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة به في هذا الفصل من الدراسة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التضخم.

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم.

المبحث الثالث: الكتلة النقدية وعلاقتها بالتضخم.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التضخم

لقد أصبح التضخم من بين المشاكل التي تعاني منها معظم اقتصاديات العالم، وعلى الرغم من انتشار وشيوع مصطلح التضخم إلا أنه لا يوجد اتفاق حول تعريفه أو وصفه فكل اقتصادي ينظر إليه من منظور مختلف، ويحدث التضخم نتيجة لتوافر مجموعة من العوامل والأسباب التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية والتي تختلف في البلدان المتقدمة عن النامية، كما أنه يخلف مجموعة من الآثار المختلفة وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم وأسباب التضخم

من خلال هذا المطلب سنتناول كل من مفهوم وأسباب ظاهرة التضخم على النحو التالي:

أولاً: مفهوم التضخم: التضخم مصطلح يشير إلى مفاهيم متعددة وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة ومن بين هذه التعريفات نذكر ما يلي:

يعرف التضخم بأنه "زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو ارتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء الدخل ثابت".⁽¹⁾

كما يمكن تعريفه على أنه "ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافقه الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلا من الضرائب".⁽²⁾

ويعرف التضخم أيضا "هو ارتفاع غير متوقع في الأسعار كما يتولد عنه زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات كما هناك عوامل تزاوُل تأثيرا مباشرا على مستوى الأسعار وهي كمية النقود والحجم الحقيقي للسلع والخدمات المعروضة للبيع في الأسواق وسرعة تداول النقود".⁽³⁾

أما فريدمان فيقول "بأن التضخم هو عبارة عن الارتفاع المستمر في الأسعار وأن الحد النهائي لمستوى الأسعار هو عبارة عن رصيد النقود ويؤكد بأن التضخم هو ظاهرة نقدية".⁽⁴⁾

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج بأن التضخم "هو ظاهرة نقدية يحدث نتيجة أسباب معينة منها زيادة الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل وبالتالي زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي فالتضخم يعني الارتفاع في المستوى العام للأسعار مع انخفاض القيمة الحقيقية للنقود".

(1) - سامر بطرس جلدة: النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص: 151.

(2) - هيل عجمي الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان: النقود والمصارف و النظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص: 277.

(3) - حسين بن سالم جابر الزبيدي: التضخم والكساد، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 33.

(4) - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني: النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 183.

ثانياً: أسباب التضخم: تعددت الآراء حول العوامل المسببة للتضخم فهناك من يقسمها إلى العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع والعوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض وفيما يلي سنتناول كل نوع على حدى:

1- العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع: وتمثل في: (1)

أ- **زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:** إن النظريات الخاصة بالتوازن والخاصة بالعرض والطلب الكلي وجهاز الأثمان تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل وتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وعند هذا المستوى يحدث و المتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة.

ب- **التوسع في فتح الإعتمادات من قبل البنوك:** إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان و الاعتمادات يعتبر عاملاً مهماً في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج فتشجع البنوك على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبثاً عن ظاهرة تضخمية كانت نتيجة الإعتمادات التي فتحتها البنوك للمنتجين.

ت- **العجز في الميزانية:** ويقصد بإحداث عجز في الميزانية هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي، وان عجز الميزانية هو وسيلة معتمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بآثارها السيئة ومن قبيل الافتراض أن ذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية وتوفير رواج الأشغال وتنفيذ برامجها المدنية والعسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل، أما منفذ سليماً وتكون في هذه الحالة سبباً في ارتفاع الأسعار والتي كانت نتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقد المتداول.

ث- **تمويل العمليات الحربية:** تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجأ إلى أقرب الموارد وهي آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم.

وينشأ التضخم في زمن الحرب لسببين رئيسيين وهما:

- انعكاس أثر زيادة حجم القوة الشرائية على إنتاج السلع والخدمات للأغراض الحربية وفي نفس الوقت تكون السلع والخدمات غير متاحة للمستهلكين وبعبارة أخرى قصور عرض السلع الاستهلاكية.

- عندما تكون هناك ثغرة بين زيادة النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية وتقوم الحكومة بتغطية هذه الزيادة بالاقتراض من البنوك عن طريق إصدار أذونات الخزينة. (2)

(1) - بلعوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص- ص: 149-150.

(2) - رشاد العصار، رياض الخليلي: النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 168.

الفصل الأول: التضخم والنظريات المفسرة له

ج- الارتفاع في معدلات الأجور: السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور ونفقات المعيشة يكمن في صلب الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ذاتها التي تسمح بحرية النقابات العمالية وإعطائها حق الإضراب تبريرا لتحقيق مطالبهم في رفع الأجور، فزيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل ويمكن تجاوز هذه المشكلة باقتراح الحكومة للحلول التالية:⁽¹⁾

- الاتفاق مع الاتحادات العمالية على عدم المطالبة بزيادة الأجور لفترة زمنية محددة.
- الاتفاق مع الاتحادات العمالية على المطالبة بزيادات في الأجور بنسبة تتعادل مع نسبة الزيادة في إنتاجيتهم محافظة على استقرار ولو نسبي في الأسعار.

ح- التوقعات والأوضاع النفسية: قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من عوامل اقتصادية فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة في فترات الحروب حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقساويل والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش.

2- العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض: نذكر منها ما يلي:

1- تحقيق مرحلة الاستخدام التام: قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل والتام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا دون المستوى المرتفع للطلب الكلي.

2- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية وقد تكون الأساليب المتبعة قديمة و لا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة وقد يكون النقص في العناصر الإنتاجية كالعمال و الموظفين المختصين والمواد الأولية.

3- النقص في رأس المال العيني: قد يعود عدم المرونة للجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل مما يباعد ما بين النقد المتداول وبين المعروض من السلع والمنتجات و الثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي.

⁽¹⁾ - بلعوز بن علي: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 150- 152.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

تباين أنواع التضخم وتختلف باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها وفيما يلي نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير:

أولاً: من حيث حدة التضخم: حسب هذا المعيار يتم تقسيم التضخم إلى ثلاثة أنواع نذكرها كما يلي:

1- التضخم الزاحف: ويطلق هذا الوصف على التضخم إذا كان الارتفاع في الأسعار بطيئاً في حدود 2% سنوياً وبالتالي يحدث ارتفاع الأسعار على المدى الطويل نسبياً وهذا النوع من التضخم يتقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات صغيرة وبالتالي يجعل التضخم أمراً عادياً وهذا ما جعله ظاهرة عامة في الاقتصاديات الصناعية كافة لأن الاستقرار في الأسعار لا يمكن أن يلازم النمو الاقتصادي وأن تخفيض الأسعار لا يشجع على النمو.⁽¹⁾

2- التضخم العنيف: وهو الذي يمكن أن يتولد عن التضخم الزاحف ولكن يكون أكثر عنفاً وأقوى درجة، فيتواجد عندما تدخل حركة الارتفاع في الأسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة والمتتالية، فإن معدل تضخمي بمقدار 5% سنوياً لمدة أربع سنوات متتالية مثلاً الحدود القصوى للتضخم الزاحف وبحيث أن الاقتصاد إذا تجاوز تلك الحدود تكون بصدد التضخم العنيف حيث تفقد النقود وظائفها الأساسية خاصة وظيفتها كمخزن للقيمة ووحدة لقياسها.⁽²⁾

3- التضخم الجامح: يعتبر أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي ويظهر هذا النوع من التضخم نتيجة للزيادة المفرطة في كمية النقود المتداولة مع نقص في كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف الغير عادية التي قد يمر بها الاقتصاد القومي، ويتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع حاد في معدلات الأسعار يعقبها ارتفاع في مستويات الأجور والتكاليف والتي قد تؤدي إلى ارتفاع آخر في الأسعار.⁽³⁾

ثانياً: من حيث قدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار: هناك نوعين وهما:

1- التضخم المكبوت (غير الظاهر): وهو التضخم الذي يتحقق بشكل ارتفاعات غير مرئية في الأسعار وبحيث لا تظهر ارتفاعات الأسعار في السوق وهذا النوع يمكن أن يحصل في ظل السياسات والإجراءات التي تمنع ظهوره وأن التضخم المكبوت هذا قد يحصل بشكل تعاملات خفية (سرية) من خلال ما يطلق عليه بالسوق السوداء التي تعمل في الخفاء ولا تظهر تعاملاتها في العلن.⁽⁴⁾ ويقصد به أيضاً تدخل السلطات لتسيير حركة الأسعار متخذة في ذلك مجموعة من الإجراءات تهدف إلى وضع حدود قصوى للأسعار ومن أجل الحد من تفشي التضخم بالرقابة على الصرف وتحقيق فائض في الميزانية لكن سرعان ما تضطر الدول لسحب هذه الإجراءات تحت ضغط قوى التضخم فترتفع الأسعار.

(1) - عبد القادر متولي: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص: 218.

(2) - خالد أحمد سليمان شبكة: التضخم وأثره على الدين (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص: 17، 18.

(3) - محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف: الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص: 184، 185.

(4) - فليح حسن خلف: النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 172.

الفصل الأول: التضخم والنظريات المفسرة له

2- التضخم المكشوف (المفتوح): وهو على عكس المكبوت إذ يسمح للقوى التضخمية بممارسة ضغوطها على الأسعار فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات أو زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة الكتلة النقدية⁽¹⁾.

ثالثا: من حيث التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج: وينقسم إلى ما يلي:

1- التضخم الطلبي: ويعرف على أنه الارتفاع الحزوني في الأسعار بسبب زيادة الطلب عن العرض أي أن هذا النوع ينشأ بسبب زيادة الدخول النقدية لدى الأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول أية زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين حصلوا على هذه الدخول مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار لقلّة الكمية المعروضة وبعبارة أخرى ينشأ التضخم الطلبي عندما يزيد الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي.

2- التضخم الناشئ عن التكلفة: وينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون سبب الارتفاع في الأسعار ناشئ عن زيادة التكاليف وبصفة خاصة ارتفاع الأجور مما يؤدي بالمنتج إلى رفع أثمان السلع أو الخدمات بنسبة كبيرة وهنا ينشأ هذا النوع من التضخم⁽²⁾.

3- التضخم الركودي: إذا حدث تدهور في معدلات النمو وتزايد في معدلات البطالة وحدث عجز متكرر في موازين التجارة والمدفوعات وساد عدم استقرار في قيمة العملات هنا نستطيع القول أننا أمام تضخم ركودي ذي نتائج سلبية⁽³⁾.

4- التضخم المستورد: يعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار فالدول الصغيرة المنفتحة على العالم لا يمكن أن يكون لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها فهي مستهلك صغير، ولا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم كما هو من العالم الخارجي. ولا بد من الإشارة هنا إلى ضرورة التفرقة بين تضخم التكاليف والتضخم المستورد حيث يخلط البعض بين التضخم الناشئ عن استيراد مواد أولية أو عناصر إنتاج بأسعار متضخمة مما يؤدي إلى رفع أسعار المواد التي تستخدم في إنتاجها وهذا الوضع هو ضمن تضخم التكاليف وليس التضخم المستورد ذلك أن هذا الأخير يطلق عليه ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج أي التي سيتم استخدامها مباشرة من قبل المستهلك بمجرد استيرادها⁽⁴⁾.

رابعا: من حيث تعدد القطاعات الاقتصادية: تتحدد الاتجاهات التضخمية وفقا لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم اقتصادي كبيتز إلى ما يلي⁽⁵⁾.

(1)- عبد القادر متولي: مرجع سابق، ص: 219.

(2)- رشاد العصار، رياض الحلي: مرجع سبق ذكره، ص: 164، 165.

(3)- عبد القادر متولي: مرجع سبق ذكره، ص: 220.

(4)- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف: مرجع سبق ذكره، ص: 184، 185.

(5)- أحمد محمد صالح الجلال: دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية من (1990-2003)، رسالة ماجستير في علوم التسير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 22، 23، منشورة على الموقع الإلكتروني : facutty.mu.edv.sa/download.ph?fid=19781 بتاريخ: 2012/12/17 على الساعة 13:42 مساء.

1- التضخم في أسواق السلع: ويفرق بين نوعين:

أ- التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك وذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الادخار مما يترتب عليه تحقيق أرباح قدرية في قطاع صناعة سلع الاستهلاك.

ب- التضخم الرأسمالي: ويحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها ويترتب على ذلك تحقيق أرباح معتبرة في كلا من قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية.

2- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج: ويوجد نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج وهما:

أ- التضخم الربحي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار مما يترتب عليه تحقيق أرباحا معتبرة في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

ب- التضخم الدخلي: هذا النوع من التضخم يحدث نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور الكفاية للعمال.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن التضخم :

يؤدي التضخم إلى حدوث انعكاسات وتأثيرات جانبية هذه الانعكاسات قد تؤثر بصورة واضحة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في اقتصاد دولة ما.

أولاً: الآثار الاقتصادية للتضخم: من بين الآثار الاقتصادية نذكر ما يلي:

1- أثر التضخم على جهاز الأثمان والإنتاج: يؤدي التضخم إلى حدوث ارتفاعات مستمرة ومنتالية في مستويات الأسعار، إلا أن هذا الارتفاع ليس واحداً بالنسبة لكل السلع فهناك سلع ترتفع أسعارها بنسبة أعلى من غيرها وعادة ما ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة أكبر من أسعار السلع الإنتاجية ويعني ذلك أن هامش الربح بالنسبة للقطاعات الاستهلاكية يكون أكبر من هامش الربح بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، و ينعكس ذلك على مقدرة القطاعات الاستهلاكية في التمويل الذاتي بالإضافة إلى حصول عناصر إنتاجها (الأجور، الفوائد والأرباح) على دخول مرتفعة و من ثم تحقق معدلات نمو مرتفعة وذلك مقارنة بالقطاعات الإنتاجية التي تحقق أرباحاً منخفضة ولا يتوفر لها الإمكانيات المالية لزيادة الاستثمار، فيحدث نمو متواضع في هذه القطاعات الأخيرة من جهة كما أن توزيع الدخل داخل تلك القطاعات يتم لصالح رأس المال (الأرباح والفوائد) على حساب العمل (الأجور) من جهة أخرى، وبذلك يحدث تدهور في كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية لصالح القطاعات الاستهلاكية ويبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية وتفسير ذلك أن القطاعات الاستهلاكية ستجذب إليها رؤوس الأموال والعمالة على حساب القطاعات الإنتاجية والاستثمارية والتي تمثل القطاعات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وبما أن القطاعات الإنتاجية هي التي تمد كافة القطاعات الأخرى بالصناعات الأساسية والثقيلة فسيحدث اختناق في الجهاز الإنتاجي تنعكس آثاره على كافة القطاعات الاقتصادية ويعاني الاقتصاد في هذه الحالة من معدلات نمو بطيئة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية.⁽¹⁾

⁽¹⁾- سوزي عدلي ناشد: مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص:ص: 141، 142.

الفصل الأول: التضخم والنظريات المفسرة له

2- أثر التضخم على إعادة توزيع الثروة: يمكن التمييز هنا بين أصحاب الثروات المادية (الحقيقية) وأصحاب الثروات المالية وتأثير التضخم على كل منهم فأصحاب الثروات المالية ونتيجة التضخم فإنهم سيخسرون جزء من القيمة الحقيقية لأصولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لهذه الأصول أو الدخل، فمثلا سيستفيد المقرضون من التضخم ويتضرر المقرضون وذلك لأن المقرض يسدد نفس القيمة الاسمية من القرض الذي اقترضه في المستقبل وهذه القيمة لن توفر للمقرض نفس العدد من السلع والخدمات كما كانت في الماضي وينطبق ذلك على المودعين في البنوك، أما أصحاب الثروة المادية الحقيقية فإن التضخم سيزيد من قيمة استثماراتهم.

3- أثر التضخم على الاستهلاك والادخار: إن الارتفاع المستمر في الأسعار (التضخم) ومع ثبات الدخل النقدي سيقبل من القوة الشرائية لهذه الدخول وبالتالي سيتجه ادخار الأفراد إلى التناقص للمحافظة على مستوى الاستهلاك وقد يدفع ذلك أصحاب المدخرات السابقة إلى توجيه مدخراتهم إلى أصول أكثر أمانا في هذه الحالة وهي الأصول المادية كالسلع المعمرة والذهب ونتيجة لذلك سيزداد الميل الحدي للاستهلاك على الادخار وسيؤثر ذلك سلبا على الاستثمار ونمو الناتج القومي الحقيقي.

4- أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يعمل التضخم على زيادة رغبة الأفراد والمنشآت بالحصول على السلع الأجنبية الرخيصة مقابل السلع المحلية المرتفعة الثمن وهذا يؤدي بدوره إلى تشجيع المستوردات الأجنبية من الخارج ويتبع ذلك موقف المصدرين المحليين نتيجة ارتفاع السلع المحلية وضعف منافستها للسلع الأجنبية في الخارج والنتيجة تقليل حجم الصادرات إلى الخارج.⁽¹⁾

وبشكل عام يمكن حصر مخاطر التضخم فيما يلي:⁽²⁾

- انخفاض معدلات الادخار الضرورية واللازمة للاستثمار الاقتصادي.
- تدهور قيمة النقود وبالتالي الانخفاض الشديد في قوتها الشرائية مما يؤثر على سلوك الأفراد الاستهلاكي ويقلل من رفاهيتهم.
- قد يؤدي التضخم إلى أن تخفض الدولة قيمة عملتها من أجل تشجيع صادراتها وتخفيض مستورداتها حتى تعود إلى التوازن في الميزان التجاري.
- يقود التضخم إلى ظهور المضاربات والاحتكارات في الأسواق بسبب غياب وتعذر التوقعات السليمة لعموض اتجاهات حركة الأسعار وعدم دقة المعلومات في ذلك.
- يؤدي التضخم إلى زيادة الدخل لدى الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة وبذلك يعتبر سيئا من ناحية العدالة في توزيع الدخل القومي.

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم: نلخصها فيما يلي:

يؤثر التضخم بصورة واضحة على عملية توزيع الدخل حيث يتم توزيع الدخل لصالح الأشخاص الاقتصادية القوية على حساب الأشخاص الاقتصادية الضعيفة مما يؤدي إلى الاختلال في العلاقات الاجتماعية وتعميق الفجوة والصراع بين

(1)- أكرم حداد، مشهور هذول: النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص:207، 208.

(2)- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني: مرجع سبق ذكره، ص، ص:207، 208.

الفصل الأول: التضخم والنظريات المفسرة له

الطبقات الاجتماعية المختلفة، فيعاني الدائنون من التضخم حيث أنهم ملزمون بقبول قيمة قروضهم ممثلة في قوة شرائية أقل مما أعطيت لانخفاض قيمة النقود وبتعبير آخر أنهم استردوا قوة شرائية تمثل كمية من السلع والخدمات أقل مما كانت تمثلها وقت منح هذه القروض، بينما يستفيد المدينون من انخفاض قيمة النقود لأنهم يسددون القرض بقيمته الاسمية التي تقل عن قيمته الحقيقية وقت الإقراض، أما المشروعات و المستثمرون فإنهم يستفيدون من التضخم لارتفاع أسعار منتجاتهم ومن ثم ترتفع معدلات أرباحهم، أضف إلى ذلك أن المشروعات تؤدي الفائدة المتفق عليها سلفاً على القروض ومن ثم فإنها تتعرض للتضخم و بطبيعة الحال يضار العمال وأصحاب الدخل الثابتة من التضخم حيث أن أجورهم ثابتة مع ارتفاع الأسعار.

وخلاصة القول أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل من أصحاب الدخل المحدودة إلى أصحاب الدخل المرتفعة مما يترتب عليه اضطراب في العلاقات الاجتماعية وخلل واضح في العدالة الاجتماعية.⁽¹⁾

(1) - سوزي عدلي ناشد: مرجع سبق ذكره، ص، ص:145.

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم

نظرا لتعدد الأفكار حول مفهوم التضخم هذا ما أدى إلى تعدد النظريات التي حاولت تفسير الأسباب التي تقف وراء حدوث التضخم، وسنحاول التعرف في هذا المبحث على التضخم من وجهة نظر الكلاسيك والنقديين ثم من خلال النظرية الكيترية وبعض النظريات الأخرى.

المطلب الأول: التضخم والتحليل الكلاسيكي

التحليل الكلاسيكي نسبة إلى المدرسة الكلاسيكية التي صاغت نظريتها النقدية المعروفة بالنظرية الكمية للنقود، وقد حاولت المدرسة الكلاسيكية بواسطة نظريتها الكمية أن تفسر ظاهرة التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي يتم بموجبها تقرير المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تطرأ عليه، ووفقا لافتراضات النظرية فإنه إذا بقيت سرعة تداول النقود ثابتة وكذلك إذا بقي حجم المعاملات ثابتا فإن المستوى العام للأسعار سيتغير بتغير كمية النقود المعروضة في المجتمع وبمعنى آخر يرتفع المستوى العام للأسعار أو ينخفض تبعا لإرتفاع أو انخفاض كمية النقود المعروضة في ظل ثبات سرعة تداول النقود وثبات حجم المبادلات (الناتج القومي)، وكما يتضح ذلك من المعادلة الآتية التي صاغها البروفسور أرفنج فيشر: (1)

$$M.V=P.T$$

$$P=MV/T$$

حيث أن:

M = كمية النقود المتداولة (المعروضة).

V = سرعة دوران النقود.

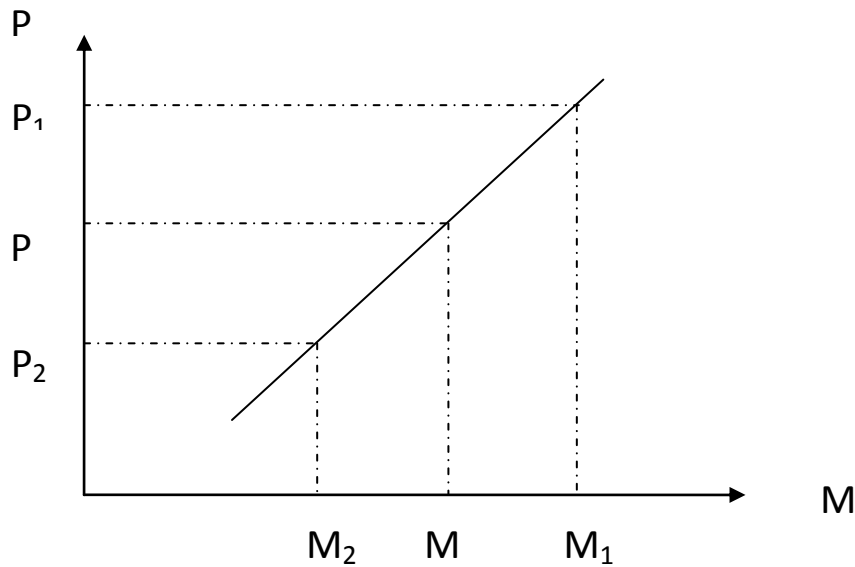
T = حجم المعاملات (المبادلات).

P = المستوى العام للأسعار.

ويمكن توضيح هذه العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار بالرسم التوضيحي الآتي:

(1) - ناظم محمد نوري الشمري: النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2006، ص، ص: 390، 391.

الشكل رقم 01: العلاقة بين كمية النقد المعروضة والمستوى العام للأسعار بحسب التحليل الكلاسيكي



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري: مرجع سبق ذكره، ص: 391.

من الرسم التوضيحي يظهر أن الاختلاف في الوضع الاقتصادي ينشأ عن التغيرات بين كمية النقود المتداولة (M) من جهة وحجم المتاح من السلع والخدمات من جهة أخرى إذ أن المستوى العام للأسعار يمثل عاملاً سلبياً كونه عنصراً تابعاً للعنصر المستقل المتمثل في كمية النقود المعروضة (M)، فإن أي تغير سواء بالزيادة أو النقصان في كمية النقود المعروضة سيترك أثره بنفس القدر على المستوى العام للأسعار، لذا نلاحظ أن ارتفاع (P) إلى (P_1) نتيجة تغير كمية النقود المعروضة وبافتراض ثبات سرعة دوران النقود المعروضة وحجم الناتج القومي، إلا أن هذه النظرية تعرضت لانتقادات كبيرة من أهمها الانتقاد الموجه إلى اعتمادها على العلاقة التلقائية فيما بين المتغيرين المذكورين: كمية النقود والمستوى العام للأسعار في تفسير التغير في مستويات الأسعار ثم تفسير ظاهرة التضخم إذ ترتفع بعض أسعار السلع والخدمات لأسباب لا دخل فيها لزيادة كمية النقود مثل التقلبات الموسمية وأثرها على أسعار المحاصيل الزراعية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: التضخم وتحليل النقديين

جاءت المدرسة النقدية امتداداً للمدرسة الكلاسيكية وبنيت عليها بعض الأفكار الجديدة وهي ما عرفت بالنظرية (المدرسة) النقدية الحديثة بزعماء الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، وتحاول هذه المدرسة تفسير ظاهرة التضخم بالاعتماد على نظرية كمية النقود لكن بتعميق العلاقة بين المستوى العام للأسعار من جهة وعرض وطلب النقود من جهة أخرى، حيث تقرر أن السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة المستمرة في عرض النقد من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق الطلب على النقود وترى أن سبب الإختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود وليس عرض النقد الذي تتحكم فيه السلطات النقدية أما الطلب على النقود فهو يصعب التحكم فيه حيث تشتمل على متغيرات عديدة كما يقول فريدمان، كسعر الفائدة الحالي

⁽¹⁾ - ناظم محمد نوري الشمري: مرجع سبق ذكره، ص: 391، 392.

الفصل الأول: التضخم والنظريات المفصلة له

والمتوقع ومعدل التضخم ومستوى الدخل القومي ومستوى الثروة المادية على صيغة أصول ثابتة أو على شكل نقدية، ويمكن تلخيص دالة الطلب على النقود كما يراها فريدمان على النحو التالي:⁽¹⁾

$$M_d = M_d(r_c, r_e, p_e, p_c, y, w)$$

حيث أن:

M_d = حجم الطلب على النقود.

R_c = مستوى سعر الفائدة الحالي.

R_e = مستوى سعر الفائدة المتوقع.

P_e = مستوى التضخم المتوقع.

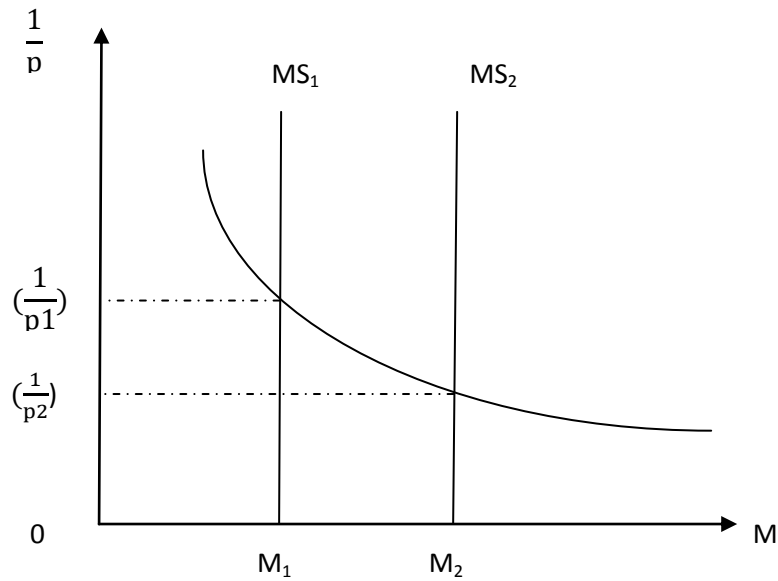
P_c = مستوى التضخم الحالي.

Y = الدخل القومي.

W = الثروة بكافة أشكالها.

ويوضح ذلك بياننا من خلال الرسم التالي:

الشكل رقم 02: دالة الطلب على النقود



المصدر: سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني: مرجع سبق ذكره، ص: 202.

⁽¹⁾ - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني: مرجع سبق ذكره، ص: 201، 202.

الفصل الأول: التضخم والنظريات المفصلة له

يتضح من الرسم أن المحدد الرئيسي لمستوى الأسعار $\frac{1}{p}$ هو كمية النقود أي أن زيادة عرض النقود من MS_1 إلى MS_2 سوف يزيد مستوى الأسعار من p_1 إلى p_2 فيسارع كنتيجة لذلك الأفراد لاستبدال أرصدهم النقدية بأصول حقيقية لذا يقر فريدمان أن التضخم المتوقع يتحدد بزيادة كمية النقود باعتبار أن مستويات الأسعار تتغير بصورة متناسبة مع التغير في عرض النقد وأن مقلوب المستوى العام للأسعار $\frac{1}{p}$ يمثل قيمة النقود أي أن قيمة النقود أو المستوى العام للأسعار يتحدد بكمية النقود المعروضة ويرى النقديون أن العرض الكلي للسلع والخدمات يعتمد على مستوى الأسعار المتوقعة وبالتالي فإن التحليل النقدي أعطى وزنا كبيرا للتوقعات المستقبلية كما أنهم اعتقدوا بأن الزيادة في عرض النقد هي المسبب الرئيسي للتقلبات في الإنتاج الحقيقي وفي مستويات التوظيف.⁽¹⁾

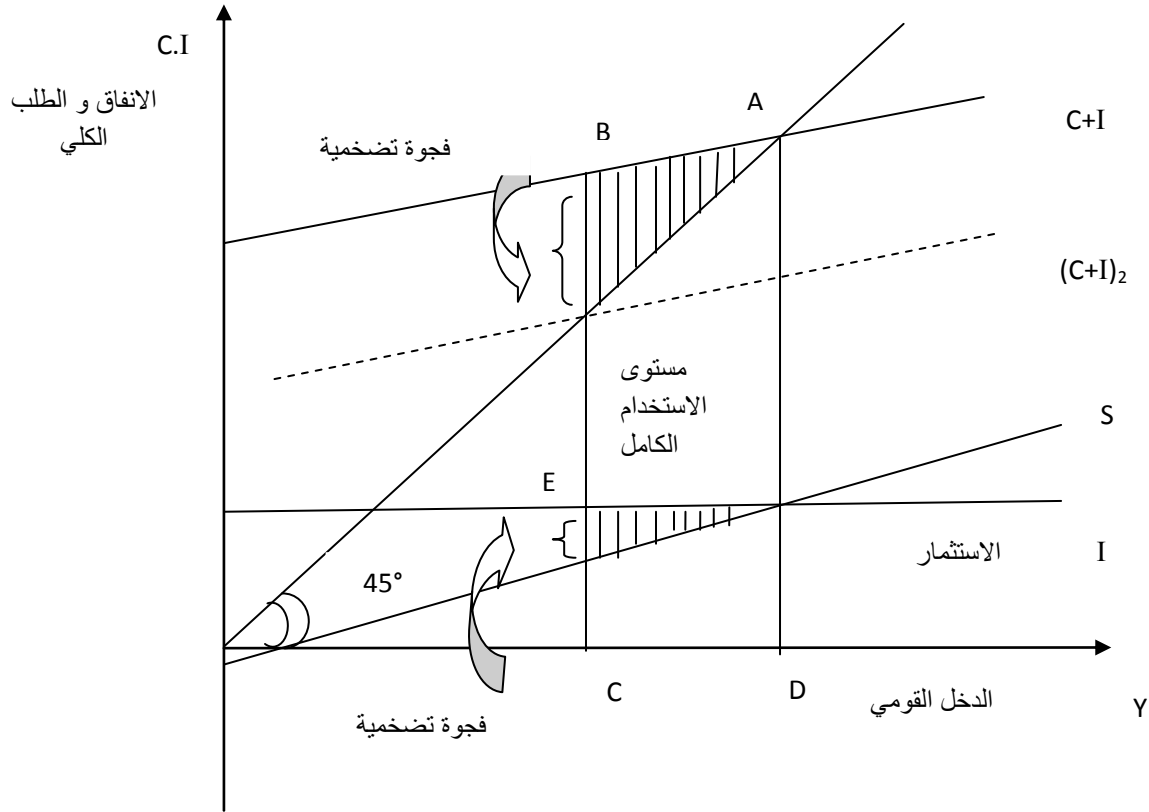
المطلب الثالث: التضخم والتحليل الكيترى

التحليل الكيترى نسبة إلى المدرسة الكيترية التي أسسها الاقتصادي الإنجليزي كيتر التي فسرت التضخم من خلال العلاقة فيما بين الطلب الكلي والعرض الكلي وصفت التضخم على أساس أنه تضخم طلب سببه الزيادة في حجم الطلب الكلي اتجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي (الطلب الكلي) مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، إذ أن زيادة الطلب الكلي كزيادة الإنفاق الكلي بشقيه العام والخاص مثلا وبضمنه الاستثمار العام والخاص أيضا وكذلك زيادة صافي عائد التجارة الخارجية سيؤديان إلى حالة تضخمية، إذ أكد كيتر أن اختلال العلاقة بين أسواق السلع من جهة و أسواق عناصر الإنتاج من جهة أخرى سينعكس بصورة فحوات تضخمية عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل باعتبار أن زيادة الطلب الكلي لا تقابلها زيادة في العرض الكلي لأن الجهاز الإنتاجي يفتقد المرونة عند مستوى التشغيل الكامل أي أن مرونة عرض عوامل الإنتاج تكون ضئيلة جدا، لذا فإن الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة الأسعار لأن الإنتاج قد وصل إلى طاقته القصوى مما يتعذر معه زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات مما يؤدي ذلك إلى التضخم الحقيقي بحسب تعبير كيتر، أما في الحالة الثانية التي يكون فيها الوضع الاقتصادي دون مستوى التشغيل الكامل لموارده فإن الزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة في حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وبذلك يزيد الدخل الحقيقي، كما أن أسعار عناصر الإنتاج لن ترتفع فورا إلا أن زيادة الطلب المتتالية على عناصر الإنتاج بسبب زيادة الطلب الكلي تؤدي تدريجيا إلى زيادة كلفة الإنتاج مما ينعكس ذلك على زيادة الأسعار حتى وإن لم يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل وهذا النوع من التضخم يطلق عليه كيتر التضخم الجزئي وغالبا ما يحصل في أوقات الرواج والانتعاش الاقتصادي.⁽²⁾

(1) - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني: مرجع سبق ذكره، ص: 203.

(2) - ناظم محمد نوري الشمري: مرجع سبق ذكره، ص: 394-396.

الشكل رقم 03: الفجوة التضخمية



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري: مرجع سبق ذكره، ص:396.

المطلب الرابع: نظريات أخرى مفسرة للتضخم

هناك بعض النظريات الأخرى التي حاولت تفسير التضخم وهي:

أولاً: النظرية الهيكلية: يعتقد الهيكليون أن التضخم كان حتمياً في اقتصاد كان يحاول أن ينمو على نحو سريع مع وجود عوائق هيكلية بوصفها أوجه أساسية معينة من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للاقتصاد الوطني والتي بطريقة أو بأخرى تمنع التوسع.

إن التغييرات الأساسية في الهيكل الاقتصادي الاجتماعي لا يمكن تحقيقها عن طريق آلية السعر التي تعمل ضمن هياكل سوق غير تامة تماماً وتتصف بمحدودية حركة الموارد وهكذا تظهر النواقص وعدم التوازن ولقد كان التحليل الهيكلية يهتم بالتعرف على هذه العوائق وتحليلها (الضغوط التضخمية الهيكلية) وكانت القيود التي ينظر لها الهيكليون هي:

- العرض غير المرن للغذاء.

- قيد الصرف الأجنبي.

- قيد الميزانية.

وبالنسبة لقيد القطاع الزراعي فقد كانت المدرسة الهيكلية ترى أن التضخم وارتفاع الدخول قاد إلى طلب متزايد وسريع على الغذاء، والذي لا يمكن مواجهته من قبل القطاع الزراعي، وهكذا فإن استجابة العرض كانت ضعيفة بسبب القيود الهيكلية ضمن القطاع الزراعي، إن عدم مرونة العرض تشكل عنصراً في التضخم الهيكلية، أما قيد الصرف الأجنبي فإنه ينشأ لأن معدل نمو الصرف الأجنبي المستلم لم يكن كافياً لمواجهة الطلب المتزايد على نحو سريع.

والنمو السريع للسكان وجهود التصنيع الذي حصل في بيئة ذات قيود تكنولوجية وعدم التوازنات الهيكلية وعدم حركة الموارد، أن العجز في الاستيراد وارتفاع أسعار الإستيرادات قد عزز تراكم الارتفاع في السعر وصعوبات ومشكلات ميزان المدفوعات كانت قد أجبرت الدول على تخفيض قيمة عملاتهم وهذا بدوره يضيف ضغوطاً محلية وخاصة عندما تكون مرونة الطلب على الاستيراد منخفضة جداً، والقيد الثالث الذي تعرف عليه أعضاء المدرسة الهيكلية فقد كان النقص في الموارد المالية الداخلية وأن مجهودات التنمية قد أدت لتدخل الحكومة في الاقتصاد الوطني وبخاصة تجهيز وتوفير الهياكل الإنتاجية المادية ولكن إيرادات الحكومة نادراً ما تتوسع على نحو سريع وكافي لمواجهة نمو الإنفاق وأن هياكل الضريبة كانت غير كفؤة وعدم كفاية الإيراد عادة تتم محاولة تجاوزها عن طريق الموارد مما يخلق عجز مالي تكون له نتائج تضخمية، وتتضمن الضغوط التي تجعل التعبير الهيكلية مطلوباً أسباباً عدة منها: النمو السريع في السكان والنمو البطيء في إنتاج الغذاء والاعتماد على النفط المستورد والاعتماد المتزايد على إستيرادات المنتجات المقدمة صناعياً. أما عوائق التغيير الهيكلية فقد كانت تخص نواقص في أسواق عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال، وعدم كفاية النقل واستعمال موارد الضرائب في مصروفات غير إنتاجية.

أخيراً فإن الآليات التي تنشر التضخم فقد كانت نقابات العمال والجمعيات المهنية وغيرها والتي تعمل من أجل حماية الدخول الحقيقية واحتكارات القلة في إنتاج السلع والخدمات والسلطات النقدية التي تمد ارتفاعات الأسعار.⁽¹⁾

ثانياً: النظرية السويدية: لقد تميزت الدراسات التي قامت بها المدرسة السويدية لتحليل التضخم بأسلوب جديد أدخلت فيه عنصر التوقعات في التحليل باعتباره محددًا لارتفاعات الأسعار، وتبنت المدرسة أسلوباً جديداً في التحليل يقوم على العلاقة بين الادخار أو الاستثمار المتوقع والاستثمار المخطط، وترتبط هذه المدرسة بين الطلب الكلي والعرض الكلي بحيث لا تتوقف هذه العلاقة على مستويات الدخل النقدي فقط وإنما على العلاقة بين خطط الادخار والاستثمار أي بين خطط الإنفاق القومي وخطط الإنتاج القومي، حيث ترى أن الاستثمار المخطط لا يساوي الادخار المخطط إلا في حالة التوازن لأن قرارات الاستثمار تصدر عن أفراد تحفزهم عوامل ورغبات تختلف عن العوامل التي تحفز المدخرين على الادخار، في حين أن الاستثمار المتحقق يتساوى مع الادخار المتحقق وبالتالي فإن عدم تساوي الاستثمار والادخار المخطط يؤدي إلى تقلب الأسعار بحيث أن الزيادة في الاستثمار المخطط عند الادخار المخطط يؤدي إلى ارتفاع الأسعار لأن الطلب الكلي يزيد عن العرض الكلي في هذه الحالة.⁽²⁾

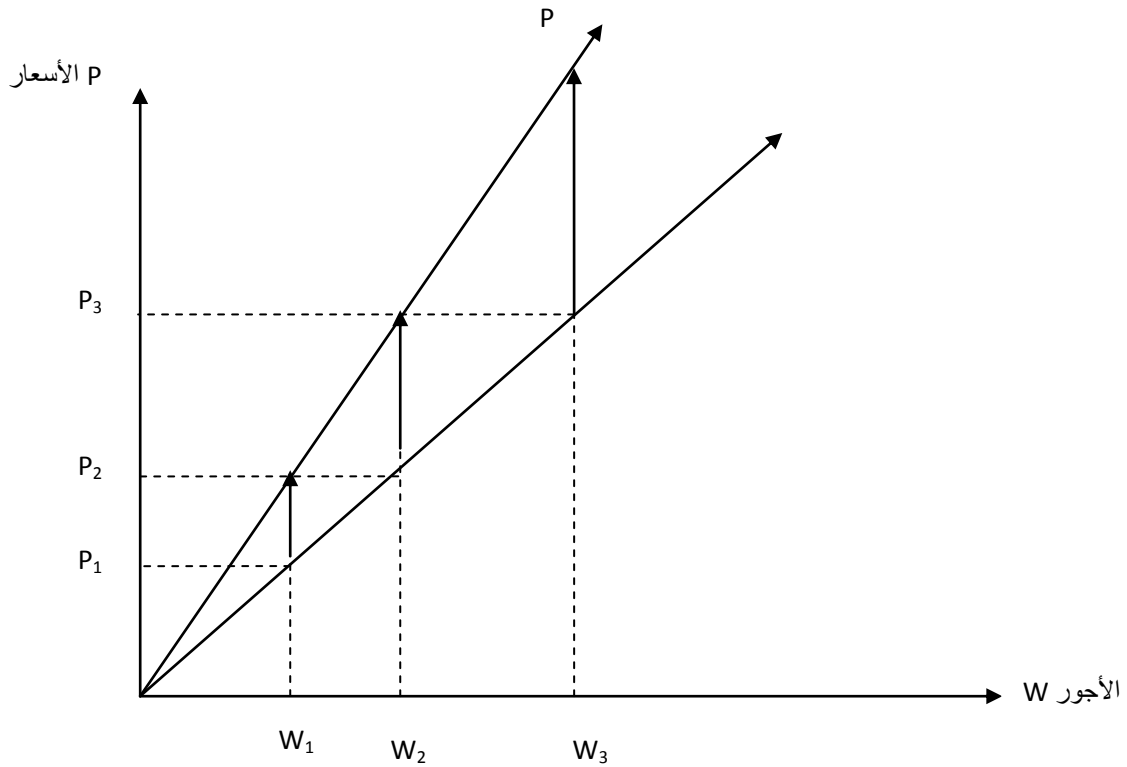
(1)- محمد صالح القرشي: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص-ص: 307-309.

(2)- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني: مرجع سبق ذكره، ص، ص: 210، 211.

الفصل الأول: التضخم والنظريات المفسرة له

ثالثاً: نظرية تضخم الكلفة الدافعة: قمت هذه النظرية بتحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم خاصة في البلدان الصناعية الرأسمالية المتقدمة حيث أن معظم النظريات السابقة لها والتابعة للمدرستين الكلاسيكية والكيترية تؤكد تحليل جانب الطلب مثل تحليل المدرسة الكيترية لما يعرف بالطلب الجاذب لعملية التضخم، إلا أن أصحاب نظرية الكلفة الدافعة، ومن رواد هذه النظرية الاقتصادي المعروف دوزنبري **Dusenbery** وظهرت أفكاره بهذا الخصوص في مقالته المعنونة بميكانيكية التضخم لم يستبعدوا تماماً التأثيرات الناجمة عن الإنفاق إلا أن اهتمامهم بالأسعار انصب على تحليل جانب العرض من خلال تأثير المنتجين في تحديد الأرباح وكذلك تأثير نقابات العمال في تحديد الأجور في ظل سوق تسوده حالة الاحتكار أو احتكار القلة، إذ تستطيع نقابات العمال بحكم قوتها التساومية في الضغط على المنتجين برفع الأجور مما يؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج من وجهة نظر المنتجين مما يدفعهم ذلك وبحكم قوتهم الاحتكارية أو شبه الاحتكارية من زيادة الأسعار لتلاقي زيادة كلفة الأجور فيقابل زيادة الأسعار زيادة في الأجور ثم زيادة في الأسعار وهكذا تستمر الضغوط التضخمية، ويمكن توضيح اتجاهات التضخم بحسب هذه النظرية في الشكل الآتي: (1)

الشكل رقم 04: التضخم حسب نظرية الكلفة الدافعة أو (دفع الكلفة)



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري: مرجع سبق ذكره، ص: 398.

يتضح من الشكل أن مستوى الأجور كان عند النقطة w_1 ومستوى الأسعار عند المستوى p_1 ولنفرض أن المؤسسات الاحتكارية قررت زيادة أسعار منتجاتها بحجة نزول إنتاجية العمل مثلاً إلى p_2 للمحافظة على مستويات معينة من الأرباح ولما كانت الأجور النقديّة للعمال ثابتة فإن ارتفاع الأسعار معناه انخفاض الأجور الحقيقية للعمال وسيؤدي ذلك إلى مطالبة نقابات

(1) - ناظم محمد نوري الشمري: مرجع سبق ذكره، ص: 97.

الفصل الأول: التضخم والنظريات المفسرة له

العمال بزيادة الأجور للتعويض عن الخسارة التي لحقت بهم جراء ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لدخولهم، لذا افترضنا زيادة إلى w_2 فإن ردود الفعل للمؤسسات الاحتكارية ستكون بزيادة الأسعار مجدداً إلى p_3 وهكذا تستمر الزيادات في الأسعار والأجور بحيث أن منحنى الأجور والأسعار لا يلتقيان في مستوى معين ومن ثم لا يتحقق التوازن الاقتصادي.⁽¹⁾

وهناك من الاقتصاديين لا يبرر زيادة الأسعار بحجة زيادة الأجور من قبل المؤسسات الاحتكارية التي تعرف باحتكار القلة على أساس أن السبب الحقيقي لزيادة الأسعار أنه قد لا تسبب زيادة الأجور سوى تغيرات حدية في التكاليف وبالتالي لا تؤثر كثيراً على ربحية المؤسسات ويعتقد اقتصاديون آخرون بأنه لما كانت الزيادة في الأجور غير قابلة للتخفيض فقد تفضل بعض المؤسسات تحديد أسعار منتجاتها إلى دون المستويات التي تحقق لها أقصى الأرباح خلال فترة الرواج الاقتصادي بهدف تجنب تكاليف الأجور المرتفعة خلال فترة الركود الاقتصادي المسماة بانخفاض الطلب.

ومن النظريات الفرعية لتضخم الكلفة الدافعة نظرية تضخم الأرباح حيث تلجأ المؤسسات والمنشآت الصناعية الكبيرة التي تسودها حالة الاحتكار إلى رفع الأسعار والتحكم في كميات الإنتاج بهدف تعظيم الأرباح مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع تكاليف الإنتاج أيضاً حتى يبلغ التضخم مستويات مرتفعة.

رابعا: نظرية ضغط الطلب: تفسر هذه النظرية التضخم على أساس التغيرات الحاصلة في مكونات الطلب وليس في الزيادة الحاصلة في إجمالي الطلب الكلي كما هو الحال في النظرية السابقة (نظرية جذب الطلب)، إذ أن التضخم بحسب نظرية هيكل أو تغير الطلب ينجم عن التغيرات الداخلية في تركيب الطلب حتى لو لم يكن إجمالي الطلب مفرطاً في الزيادة ولو لم يكن هناك تجمع احتكاري في تركيز السلطة الاقتصادية وعلى أساس وجود مناطق معينة في الاقتصاد تكون فيها الأجور والأسعار مرنة تستجيب للزيادات في الطلب وغير مرنة في انخفاضه، بمعنى آخر أن الزيادات الحاصلة في المستوى العام للأسعار تعود إلى التغيرات الحاصلة في مكونات الطلب الكلي بقدر أكبر من التغيرات الحاصلة في مكونات العرض الكلي، ولهذا يمكن لمثل هذا النوع من التضخم أن يعيد تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع بحيث يتكيف العرض مع التغيرات في الطلب الكلي علماً بأن هذا النوع من التضخم ليس حاداً ويمكن أن يلاحظ في الفترات التي تعقب الحروب، إذ يتم تغير مجالات الإنفاق والتمويل العسكري مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج في صناعات عديدة، مقابل زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي مما يترتب على ذلك زيادة أسعار السلع الاستهلاكية التي تتعرض لزيادة الطلب عليها مما يدفع بالمستثمرين إلى التوجه نحو الاستثمار في هذه الصناعات الاستهلاكية ثم زيادة حجم المعروض من السلع الاستهلاكية اللازم لمواجهة الطلب عليها.

⁽¹⁾ - ناظم محمد نوري الشمري: مرجع نفسه، ص- 398- 401.

المبحث الثالث: الكتلة النقدية وعلاقتها بالتضخم

ترتبط الكتلة النقدية بمجموعة من المكونات والعوامل التي تؤثر في نموها، وتأتي أهميتها في التحليل الاقتصادي ومن الدور الذي تلعبه في تحديد مستوى المجاميع الاقتصادية الكلية وكذا في تحديد مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج، وتتحكم السلطة النقدية في تحديد الكتلة النقدية فالسلطة النقدية تقرر حجم القاعدة النقدية وبما أن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية بحثه فقد إرتبنا إدراج بعض المفاهيم الاقتصادية المتعلقة بالكتلة النقدية، وهذا ما سوف نتناوله من خلال التعرف على مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها وكذلك العناصر المقابلة لها، ومن ثم الكتلة النقدية وتطور النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الكتلة النقدية: هناك عدة تعريفات للكتلة النقدية نذكر منها ما يلي:

تعرف الكتلة النقدية بأهما: "حجم النقود المتداول في اقتصاد ما ويتكون من العملة النقدية والورقية ومن ودائع الطلب أي مبالغ الأفراد المودعة لدى البنوك التجارية أي:

$$\text{عرض النقود} = \text{الأوراق النقدية} + \text{الودائع تحت الطلب}^{(1)}$$

كما تعرف الكتلة النقدية بأها: "مجموع وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد خلال فترة معينة وقد عرف هذا المفهوم عدة تعديلات بسبب الاختلاف في النظم الاقتصادية والتغيرات في الوسائل النقدية و المالية"⁽²⁾

وتعرف كذلك بأها مجموعة النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني وتأخذ أربعة أشكال:

- **النقود الورقية:** تصدرها البنوك المركزية وغير قابلة للاستبدال وليست مغطاة بأي رصيد معدني تستعمل في المعاملات العادية و تكون احتياطي بنوك الودائع.
- **النقود المعدنية المساعدة:** وتشمل قطعاً معدنية غير نفيسة تتكون من معدن النيكل أو البرونز، تزيد قيمتها الاسمية عن قيمتها كسلعة وتصلح للمعاملات التجارية الصغيرة يصدرها البنك المركزي.
- **النقود الكتابية:** المكونة من الودائع لدى البنوك والخزينة وهي المسجلة في الرصيد الدائن للحسابات الخاصة.
- **أشباه النقود:** تشمل الأصول السائلة وغير النقدية المكونة من ديون و التزامات المؤسسات المالية وتضم الودائع لأجل وودائع الادخار وسندات الدولة ذات الأجل القريب وعقود التأمين وما إلى ذلك من الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقود"⁽³⁾.

(1)- عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 211.

(2)- علي بطاهر: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص: 75.

(3)- عبد الله حبابة: الاقتصاد المصرفي- البنوك الإلكترونية- البنوك التجارية - السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص: 31، 32.

الفصل الأول: التصخم والنظريات المفسرة له

ويمكن تقديم تعريف شامل للكتلة النقدية على أنها: "مجموع النقود المتداولة في اقتصاد ما قد تكون العملات النقدية أو الورقية أو ودائع الطلب أو ودائع بنوك الادخار أو ودائع لأجل وغيرها من الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقود".

وتعتبر الكتلة النقدية التزاما يقع على عاتق المؤسسات التي تصدرها، وذلك اتجاه حائزيها من أفراد ومنشآت اقتصادية وفي المقابل هي تمثل حقا لهؤلاء على الدولة أو المؤسسات المصدرة لها، وتنتمي المؤسسات المصدرة للنقد أو للكتلة النقدية للقطاع المصرفي ويتمثل على وجه التحديد في:

- البنك المركزي أو معهد الإصدار والذي يصدر النقد القانوني.
- البنوك التجارية والتي تصدر نقود الودائع.
- كما تضاف في بعض الدول الخزينة العمومية والتي تصدر نقود التجزئة (النقود المعدنية).

المطلب الثاني: مكونات الكتلة النقدية

سنتناول فيه تحليل الكتلة النقدية وكذا المجمعات النقدية:

أولاً: تحليل الكتلة النقدية: الكتلة النقدية هي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية التي تتم بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة والتي تتكون من:

1- الأموال المتاحة النقدية أو "المتاحات النقدية": وتشمل ثلاثة أنواع هي:

- أ- الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من البنك المركزي.
- ب- النقود المساعدة المتداولة.
- ت- الودائع تحت الطلب وتسمى النقود الكتابية وهي تكون موزعة حسب المؤسسات التي تتعامل معها وهي:
 - ودائع تحت الطلب لدى البنوك وباقي مؤسسات الإقراض وهي تمثل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك.
 - ودائع الخزينة (لدى مراكز الصكوك البريدية في بعض الدول مثل الجزائر، فرنسا) والحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات.
 - حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي.
 - الودائع الأخرى في حسابات الشيكات لدى صناديق الادخار.

2- الأموال الجاهزة شبه النقدية: تشمل الأموال شبه النقد ومجموع الودائع المصرفية والخزينة التي لا يمكن إدماجها

في التداول بشكل مباشر وفوري بواسطة كل أشكال التعامل كالشيك أو الحوالات وتتضمن الودائع التالية:

أ- الودائع تحت الطلب على الدفتر: وهي:

- الحسابات على الدفتر في البنوك والتي تدر فائدة لأصحاب الودائع وهي مخصصة للادخار.
- حساب التوفير والاحتياط أو حسابات الادخار السكاني التي تستفيد من الفوائد المنتجة وتسمح فيما بعد بالحصول على قروض للسكن بفوائد تمييزية هذه الودائع مثل الودائع تحت الطلب يجوز لصاحبها سحبها في

الفصل الأول: التضخم والنظريات المفصلة له

أي وقت وبأي مبلغ، ولكن على عكس ودائع الحسابات الجارية لا يستطيع صاحبها سحب منها بشيكات يتوجب عليه أن يتقدم للبنك بنفسه ومعه دفتر للتوفير.

ب- الودائع لأجل: وهي نوع آخر من الأموال شبه النقدية وتكون إما في البنوك أو في الخزينة لأجل محدد و يتراوح هذا الأجل من شهر إلى سنة أو أكثر، وهي ودائع يتفق على أجل استحقاقها بين البنك والعميل ويتلقى صاحبها فائدة من البنك وبالتالي فإن الكتلة النقدية تتكون من المتاحات النقدية الجاهزة وشبه النقدية. وبالتالي يمكن القول بأن:

- الكتلة النقدية بالمعنى الضيق: تتمثل في الأموال النقدية الجاهزة (الأوراق النقدية + النقود المساعدة + الودائع).

- الكتلة النقدية بالمعنى الواسع: تتمثل في الأموال النقدية الجاهزة + الأموال شبه النقدية.

ثانيا: المجمعات النقدية: حيث تم تصنيف مكونات الكتلة النقدية إلى مجموعات نقدية والغاية من ذلك هو التمييز بين هذه المكونات، ولقد تم ترتيب هذه المجمعات وفقا لدرجة السيولة التي تتمتع بها مكونات الكتلة النقدية، وتتمثل هذه المجمعات فيما يلي:

• **المجمع النقدي الأول M_1 :** المتاحات النقدية ويشمل وسائل الدفع في الاقتصاد وهي: (1)

- النقود في التداول (الأوراق النقدية + النقود المعدنية).

- ودائع الطلب (الحسابات الجارية).

- الحسابات القابل السحب عليها بشيكات.

• **المجمع النقدي الثاني M_2 :** يضم بالإضافة إلى عناصر المجمع الأول كل من:

- الودائع الادخارية أو الدفترية.

- الودائع لأجل.

ويتميز هذا المجمع بسيولة أقل من المجمع M_1 حيث يمكن أن تتحول هذه الودائع إلى سيولة ولكن ليس عند الطلب ويسمى كذلك بالمجمع الموسع.

• **المجمع النقدي الثالث M_3 :** والذي يضم بالإضافة إلى عناصر المجمع النقدي الثاني، كل الودائع والسندات

القابلة للتداول بالعملة الأجنبية + التوظيفات لأجل غير القابلة للتداول بالعملة الأجنبية، ويطلق عليه اسم سيولات الاقتصاد أو المجمع الموسع أكثر.

• **المجمع النقدي الرابع M_4 :** والذي يضم بالإضافة إلى المجمع النقدي الثالث M_3 ، سندات الخزينة العمومية

المعرضة للاكتتاب من قبل الأعوان غير الماليين (أفراد + المؤسسات)، ويمكن توضيح هذه المجمعات من خلال الشكل التالي:

(1) - صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2003، ص- ص : 42 - 45 .

الشكل رقم 05: المجمعات النقدية و التوظيفات المالية غير النقدية

<p>الأوراق النقدية ونقود التجزئة.</p> <p>+ الودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية وحسابات الشيكات البريدية.</p>
<p>$M_1 =$</p> <p>+ حسابات الإدخار على الدفاتر.</p> <p>+ حسابات من أجل التنمية الصناعية.</p> <p>+ حسابات الإدخار السكني.</p>
<p>$M_2 =$</p> <p>+ الحسابات لأجل والسندات غير قابلة للتداول.</p> <p>+ شهادات الإيداع وما شابهها الصادرة عن البنوك و المتداولة في السوق النقدية.</p> <p>+ الأسهم والحصص المصدرة من قبل شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف.</p> <p>+ إجمالي التوظيفات النقدية (ودائع تحت الطلب، حسابات لأجل، شهادات إيداع بالعملة الأجنبية للمقيمين).</p>
<p>$M_3 =$</p> <p>+ أوراق الخزينة الصادرة عن المشروعات ويمتلكها الأعوان غير الماليين.</p> <p>+ سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة من الدولة بحوزة الأعوان غير الماليين.</p>
<p>$M_4 =$</p>

المصدر: صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 43، 44.

المطلب الثالث: العناصر المقابلة للكتلة النقدية

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد التي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية، وهذا يعني أن أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها وتمثل هذه العناصر فيما يلي: (1)

أولاً: المقابل ذهب وعمليات أجنبية (الذمم على الخارج): إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي، ويتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي، في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو اجتذاب أموال خارجية إما للاستثمار أو للتوظيف فإنها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محلياً، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سبباً في إصدار عملة وطنية جديدة.

الصادرات إلى الخارج تعني الحصول على الذهب والعملات فيقوم البنك المركزي بتحويل ما قيمة ذلك إلى عملة وطنية ومنه زيادة إصدار العملة الوطنية فيرتفع رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، وفي حالة حدوث العكس فإنه إذا قام البلد بعملية إستيراد السلع والخدمات أو تم خروج أموال خارج الوطن فإنه يجب على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابل ذلك عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات وهكذا نلاحظ إن احتياطي العملات الأجنبية ينخفض لدى البنك المركزي وتنخفض معه كمية النقود المحلية المتداولة في الداخل والاستيراد من الخارج يعني خروج العملة الأجنبية فيقوم البنك المركزي بمنح ما يقابل العملة الوطنية بعملة أجنبية فتتخفص كمية العملة الوطنية وبتالي انخفاض رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي وهكذا نلاحظ كيف يؤثر رصيد ميزان المدفوعات في إصدار النقود الجديدة أو سحبها، فإذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات موجبا أي أن قيمة الصادرات تكون أكبر من قيمة الواردات وبالتالي كمية النقود المتداولة ترتفع والعكس إذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات سالبا أي قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات وبتالي تنخفض كمية النقود المتداولة.

ثانياً: المقابل قروض للاقتصاد الوطني: تقوم البنوك بمنح قروض للمؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية انطلاقاً من الودائع التي تجمعها وتستعمل هذه القروض لتمويل عمليات مختلفة على المدين القصير والمتوسط وتعتبر القروض الموجهة للاقتصاد إحدى مكونات الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية لأنها تؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة فإذا ارتفع مستوى القروض ارتفعت الوسائل النقدية المتاحة، كما أن انخفاض مستوى القروض يؤدي إلى انكماش كمية النقود (الوسائل النقدية) وهذا ما يفسر تدخل السلطات الحكومية في توجيه سياسة البنوك من ناحية القروض لأن عدم تقنين هذه السياسة قد يؤدي إلى المبالغة في منح القروض وبالتالي ارتفاع كمية النقود وظهور التضخم وتشمل عمليات القروض ما يلي:

- القروض على المدى القصير: وهي عمليات خصم السندات وعمليات التسليف.
- القروض على المدى المتوسط القابلة لإعادة الخصم والممكن تعبئتها.

(1) - صالح مفتاح: النقد والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص: 62، 63.

- أما القروض على المدى الطويل لا تدخل ضمن الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية.⁽¹⁾

ثالثاً: المقابل الائتمان المقدم إلى الخزينة العمومية: تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات والإيرادات العامة فهي تمثل الصندوق المالي للدولة وتوسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسيرها، لكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتعاطف دورها وزيادة التكاليف عنها كثيراً أخذت الدولة على عاتقها القيام بوظائف أخرى وليس الإبقاء على توازن الميزانية مهما كانت ظروف معيشة الأفراد، لهذا عندما يحدث اختلال في توازن ميزانيتها تلجأ الدولة إلى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لمواجهة هذا العجز والاختلال فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له وتسمى أدونات الخزينة ويقوم البنك المركزي بتقديم مقابل ذلك نقوداً قانونية لصالح الخزينة وتستخدم الخزينة هذه النقود في تغطية تكاليف الإنفاق العام، وبهذا ترتفع كمية النقود المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات، كما أن نشاط الدولة امتد ليشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية فأصبحت موارد الدولة غير كافية لها في تمويل عملياتها، وبالتالي فهي تتقدم إلى السوق النقدية وإلى الجمهور لجلب الموارد النقدية اللازمة، وتحصل هذه المؤسسات البنكية والمالية والجمهور على السندات الحكومية وأدونات الخزينة مقابل حصولها على نقود الودائع، وبما أن هذه السندات لها سيولة عالية ومضمونة فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية وإعادة خصمها لدى البنك المركزي وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية وهو ما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية بالزيادة وقد يكون التأثير بالنقصان عند إتباع سياسة انكماشية، ويشمل هذا المقابل تسبيقات البنك المركزي وتسبيقات البنوك والمؤسسات المالية وقروض الأعوان غير الماليين (الأسر والمؤسسات).⁽²⁾

المطلب الرابع: الكتلة النقدية وتطور النشاط الاقتصادي

من الملاحظ أن الكتلة النقدية في حركة مستمرة خلال الفترة الزمنية المعتبرة وقد تكون هذه الحركة نحو الزيادة أو النقصان ولكن غالباً ما تكون هذه الحركة نحو الزيادة لأن حالة الانكماش الاقتصادي الذي عادة ما ينجر عنه تقلص الكتلة النقدية فيكون أقل تكرار من حالات التوسع الاقتصادي والذي يتطلب في العادة زيادة وسائل الدفع، هذا يعني أنه غالباً ما يتم خلق نقد إضافي خلال فترة زمنية معينة يضاف إلى مخزون الكتلة النقدية و المتواجد منذ بداية الفترة ولكن هذا النمو لا يكتسب أهمية ولا معنى إلا إذا تم مقارنته بحركة أو نمو النشاط الاقتصادي ومن أجل دراسة العلاقة بين الكتلة النقدية والنشاط الاقتصادي يجب التطرق إلى:

أولاً: سرعة تداول النقد: وتعرف على أنها "عدد المرات التي تنقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى أخرى"

حيث أن أهمية النقد في اقتصاد ما تبتقن عما يمكن أن يموله وما يسمح به من تحقيق للمبادلات ذلك أن كمية معينة من النقد يمكن أن تسمح بأداء حجم أكبر أو أصغر من المبادلات وفقاً لسرعة تداول وحداتها، بمعنى أنه لا يمكن معرفة درجة فعالية النقد إلا إذا تم الأخذ بعين الاعتبار سرعة تداوله، حيث أنه ما يلزم من وسائل الدفع والتبادل لأداء مختلف المعاملات خلال فترة زمنية معينة يفوق بكثير كمية النقد المتاحة خلال تلك الفترة، وذلك لأنه يمكن لوحدة النقد أن تستعمل أكثر من مرة واحدة خلال هذه الفترة بنفس الوحدة النقدية يمكن أن تستعمل لأداء أكثر من معاملة فكلما خرجت وحدة نقد من حيازة فرد

(1) - عبد الله خبايا: مرجع سبق ذكره، ص: 34.

(2) - صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

الفصل الأول: التضخم والنظريات المفسرة له

ودخلت في حيازة فرد آخر تكون قد استعملت لأداء أو تمويل معاملة معينة، وهكذا دون أن تتغير الكتلة النقدية تمكن أداء معاملات أكثر وهذا ما تناولته النظرية الكمية للنقد من خلال معادلة التبادل لفيشر أرفنج عام 1917 على النحو التالي:⁽¹⁾

$$M.V=P.T$$

حيث أن:

M: كمية النقود المتداولة خلال فترة زمنية معينة.

V: سرعة تداول النقد.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المعادلات أو الصفقات خلال فترة زمنية معينة.

وهذه المعادلة تعني أن: قيمة السلع والخدمات المنتجة=قيمة المدفوعات النقدية، الإنتاج الوطني=الدخل الوطني

كما أنها تعني: كمية النقد الموجودة مضروبة بسرعة تداولها=المبلغ الإجمالي للصفقات ويمكن الحصول على سرعة تداول النقد على النحو التالي:

$$V=\frac{PT}{M}$$
 سرعة تحول النقد إلى صفقات حيث أن:

PT: المبلغ الإجمالي للصفقات.

M: كمية النقد المتداولة.

فإذا كانت V مثلا تساوي 5 فإنه نفترض استخدام 5 مرات كمية النقود المتوفرة من أجل تداول المبلغ الإجمالي للسلع والخدمات (الصفقات)، وحسب هذا المفهوم يظهر أنه من الصعب احتساب دقيق لكل مبلغ للصفقات التي تقع على السلع والخدمات خلال فترة معينة لذلك يتم احتساب سرعة تحول النقد إلى دخل وذلك من خلال الناتج الوطني الإجمالي PIB وذلك على النحو التالي:

$$V=\frac{PIB}{M}$$

حيث أن:

PIB: الناتج الوطني الإجمالي.

M: كمية النقد المتداولة.

⁽¹⁾ - محمد الشريف ألمان: محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 76، 77.

الفصل الأول: التضخم والنظريات المفسرة له

كما يمكن احتساب سرعة تداول النقد بالنسبة للمجمعات النقدية كما يلي:

$$V M_3 = \frac{PIB}{M_3}, V M_2 = \frac{PIB}{M_2}, V M_1 = \frac{PIB}{M_1}$$

ثانياً: معدل سيولة الاقتصاد: وتعرف سيولة الاقتصاد على أنها العلاقة بين كمية النقد المتداول وإحدى المؤشرات الممثلة لمستوى النشاط الاقتصادي فهي حاصل قسمة كمية النقد على الناتج الوطني الإجمالي، أي أنها مقلوب سرعة تداول النقد وتظهر نسبة سيولة الاقتصاد من خلال المعادلة التالية:

$$L = \frac{M}{PIB}$$

حيث أن:

L: معدل سيولة الاقتصاد.

M: كمية النقد المتداولة.

PIB: الناتج الإجمالي الوطني.

ويمكن احتساب معدل سيولة الاقتصاد وفقاً للكتلة النقدية الجزئية للمجمعات النقدية كما يلي:

$L M_1 = \frac{M_1}{PIB}$ و يوضح هذا المعدل مدى استعمال وسائل الدفع (النقد القانوني+النقود المساعدة) أي تطور سلوك الجمهور تجاه النقد القانوني.

$L M_2 = \frac{M_2}{PIB}$ ويوضح هذا المعدل سلوك الجمهور اتجاه تشكيل الأرصدة النقدية من أجل المعاملات والاحتياط (ودائع لأجل) $L M_3 = \frac{M_3}{PIB}$ ويعبر عن السيولة الكلية للاقتصاد.

إن معرفة اتجاه تطور سيولة الاقتصاد هام جداً بالنسبة للسلطات النقدية حيث أن ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد قد يدفع الجمهور إلى إنفاق أكبر، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور حركة تضخمية (زيادة الطلب عن العرض).

أما في حالة انخفاض معدل سيولة الاقتصاد فيؤدي إلى تراجع وتيرة النمو الاقتصادي نظراً لانخفاض الطلب مقابل المعروض.⁽¹⁾

ثالثاً: بنية الكتلة النقدية: لدينا المجمع النقدي الأول والذي يتكون من النقود القانونية+النقود الكتابية

والذي يتمثل في المعادلة التالية:

$$M_1 = A + B$$

بحيث نرمز للنقد القانوني مثلاً بالرمز « A », نرمز للنقد الكتابي بالرمز « B »

(1) - محمد الشريف ألمان: مرجع سبق ذكره، ص، ص: 76، 77.

ومنه نحصل على المعادلتين التاليتين:

$$b = \frac{A}{M_1}$$

حيث أن:

b : معدل النقد القانوني بالنسبة للكتلة النقدية M_1 .

A : النقد القانوني.

M_1 : المجمع النقدي الأول.

وبالتالي فإن المعدل « b » يعبر عن نسبة النقد القانوني إلى الكتلة النقدية M_1 أي مدى استعمال النقد القانوني في اقتصاد ما خلال فترة معينة.

$$C = \frac{B}{M_1}$$

حيث أن:

C : معدل النقد الكتلي إلى الكتلة النقدية M_1

B : النقد الكتلي.

M_1 : المجمع النقدي الأول.

وبالتالي فإن المعدل « C » يعبر عن مدى اللجوء إلى استعمال النقد الكتلي أو نقود الودائع في اقتصاد ما.

كما أن الدراسات تبين أن المعدل « C » مرتفع أو في ارتفاع مستمر خاصة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية ويمكن إرجاع ذلك إلى أن: في الدول المتقدمة يتم التعامل بالشيكات أكثر من النقود الورقية، ضخامة المبادلات التجارية التي يكون مقابلها أموال ضخمة وكثرة البنوك المنتشرة في الدول المتقدمة إضافة إلى ثقة الأفراد بها.⁽¹⁾

(1) - محمد شريف ألمان، مرجع سبق ذكره، ص: 100، 101.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى جملة النقاط التالية:

- تختلف التعاريف المقدمة لظاهرة التضخم ولكنها تشير في مجملها إلى أن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار.
- تختلف مسببات التضخم ومن أمثلتها تلك المتعلقة بالطلب الكلي و العرض الكلي كزيادة الإنفاق الكلي دون أن تقابلها زيادة من المعروض النقدي، الزيادة في معدلات الأجر...إلخ.
- هناك عدة أنواع للتضخم وهذه الأنواع قد تكون نتيجة الارتفاع البطيء في الأسعار أو الزيادة المفرطة في كمية النقود أو زيادة التكاليف.
- يؤدي اختلاف الأسباب إلى اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم ومن بين هذه الآثار أثر التضخم على إعادة توزيع الثروة وكذلك على الاستهلاك والادخار ويؤثر كذلك على عملية توزيع الدخل حيث يتم توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة.
- حاولت النظريات الاقتصادية وضع تفسيرات لظاهرة التضخم وذلك مثل المدرسة النقدية والتي تعتبر السبب الأساسي للتضخم يتمثل في الزيادة المستمرة في المعروض النقدي بشكل يفوق الطلب على النقود.
- تؤدي الكتلة النقدية دورا هاما في تحديد مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج وتعتبر النقود والمعاملات أساس تحديد الكتلة النقدية، ومن بين مكوناتها المتاحة النقدية والأموال الجاهزة شبه النقدية وتختلف أيضا مصادرها فهناك الذمم على الخارج والقروض المقدمة للاقتصاد الوطني والائتمان المقدم للخزينة العمومية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري

للسياسة النقدية

تمهيد

لقد أصبحت السياسة النقدية إحدى الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية وأداة لتعديل الاحتلال الاقتصادي، ولقد تغير مفهوم السياسة النقدية مع التطور الذي عرفته الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر مراحل مختلفة وتختلف السياسة النقدية المتبعة في كل بلد حسب هيكله اقتصاده، وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق استقرار كل من قيمة النقود ومستوى الأسعار وسعر الصرف، وتحتاج السلطة النقدية قبل وضعها وإدارتها إلى عدة معلومات قد تتعلق بقطاع العائلات أو القطاع المالي أو الخارجي... إلخ وكل سياسة لا تخلو من مزايا وعيوب ولذلك فالسياسة النقدية لها آثار قد تكون إيجابية أو سلبية، وقد يتطلب تحقيق أهداف السياسة النقدية توفر مجموعة من الوسائل والأدوات منها الأدوات الكمية الأدوات النوعية والأدوات المباشرة والتي تختلف فعالية كل أداة عن الأخرى ومن دولة لأخرى، وسنحاول في هذا الفصل التعرض للإطار النظري للسياسة النقدية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية.

المبحث الثاني: تعريف وأنواع ومراحل تطور السياسة النقدية.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية المستخدمة لمعالجة التضخم.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية إحدى مقومات السياسة الاقتصادية الكلية فهي أحد العناصر المكونة لها، ولقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية، وقد عرفت أيضا تطورات هامة وتختلف أنواعها بحسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول، وتسعى السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وسوف نستعرض في هذا المبحث مفهوم ومراحل تطور السياسة النقدية، بالإضافة إلى أهدافها وأنها أنواعها.

المطلب الأول: تعريف وأنواع ومراحل تطور السياسة النقدية

لدراسة السياسة النقدية لابد من تعريفها والتعرف على المراحل التي مرت بها خلال تطورها.

أولاً: تعريف السياسة النقدية: تعددت تعريفات السياسة النقدية والتي منها ما يلي:

تعرف السياسة النقدية "بأنها مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا والاستقرار الاقتصادي عموماً".⁽¹⁾

وتأخذ أيضا السياسة النقدية معنيين:

المعنى الضيق للسياسة النقدية بأنها "الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق أهداف اقتصادية معينة أو هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق هدف اقتصادي معين كالاستخدام الكامل تبعاً للاقتصادي كنت (Kent)، وتعرف أيضا على أنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير في كلفة الحصول عليه".

أما المعنى الواسع للسياسة النقدية فهي "جميع الإجراءات النقدية و المصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد في الاقتصاد القومي و هي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي".⁽²⁾

و كما تعرف السياسة النقدية " بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للسيطرة على عرض النقد من أجل تحقيق أهداف معينة تحقق مصلحة اقتصادية لأفراده".⁽³⁾

و يمكن تعريف السياسة النقدية أيضا على أنها "جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي، كما ويمكن أن ينظر إلى السياسة النقدية بأنها إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد بهدف الحصول على أغراض معينة".

(1) - حسين رحيم: النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 175.

(2) - عباس كاظم الدعيمي: السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 25.

(3) - حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن: اقتصاديات النقود و المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 263.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

من خلال ما سبق نستنتج أن السياسة النقدية هي: "مجموعة الإجراءات والقرارات التي تعتمدها الدولة بواسطة السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي من أجل التحكم في عرض النقود وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ككل وبالتالي تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية".

ثانياً: أنواع السياسة النقدية: هناك نوعان من السياسة النقدية التي تتبعها الدول وهذه السياسات هي:

1- السياسة الانكماشية: وتتبعها الدول إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم ويكون الهدف من هذه السياسة هو

تخفيف حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية وبالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية: (1)

- رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي وبالتالي سوف يقل إقبال البنوك التجارية على إعادة خصم الأوراق التجارية و بدورها سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية وهذا الإجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.
- دخول البنك المركزي بائعاً للسوق المفتوحة وبالتالي سوف يضح المزيد من الأوراق التجارية مقابل امتصاصه المزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق.
- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي وبالتالي سوف يقل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية وسوف تقل مقدرتها على الإقراض.

2- السياسة التوسعية: تهدف في مجملها إلى علاج مراحل الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق

الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، ذلك لأن زيادة كمية النقود يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد والمؤسسات وبالتالي تخفيف الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على حد سواء. (2)

ثالثاً: مراحل تطور السياسة النقدية: أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية نوجزها فيما يلي: (3)

المرحلة الأولى: كانت السياسة النقدية في هذه المرحلة تهدف إلى حماية قيمة العملة من التقلبات التي تؤثر على

مستوى الأسعار من خلال التحكم في كمية وسائل الدفع، ثم تطور الأمر ليصبح الهدف منها تحقيق الاستقرار النقدي ودعم و مساندة السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي ظهرت فيها الأفكار الكيترية إثر الأزمة العالمية حيث قلت كثيراً من قدرة السياسة

النقدية في تخفيف الطلب الكلي والحفاظ على التوازن الاقتصادي ورأت أن السياسة المالية هي الأداة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك.

(1) - أنس البكري، وليد صافي: النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص، ص: 180، 181.

(2) - وديع طوروس: الإقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010، ص: 223.

(3) - محمد ضيف الله القطايري: دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية- قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011،

ص، ص: 20، 19.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي عاد الاهتمام فيها بالسياسة النقدية خلال الفترة (1951-1955) حيث تراجعت أهمية السياسة المالية في محاربة التضخم الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق لأن الحكومات بعد الحرب لم تستطع تقليص الخدمات الاجتماعية وفي الوقت نفسه لا يمكنها رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات لذلك أصبحت السياسة النقدية هي السياسة الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في كمية العرض النقدي.

المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة احتدم النقاش والجدل بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية، وقد بدأ هذا الجدل على يد الاقتصادي الأمريكي (ملتون فريدمان) الذي آمن بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلى العكس من ذلك يرى المليون أن السياسة المالية لديها التأثير الأقوى في إعادة الاقتصاد إلى مستوى التوازن وتحقيق الأهداف الاقتصادية، وتوالت الدراسات الاقتصادية التي تؤيد هذا الفريق أو ذاك حتى جاء فريق ثالث بزعماء الاقتصادي الأمريكي (والتر هلر) الذي يؤمن بأهمية كل من السياستين بالقدر المناسب لتحقيق الهدف المطلوب.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة والتي تنقسم إلى أهداف أولية، وسطية وأهداف نهائية نوجزها كما يلي: ⁽¹⁾

أولاً: الأهداف الأولية: تعتبر تلك الأهداف متغيرات تسعى السلطات النقدية للتأثير فيها، لتؤثر بدورها في الأهداف الوسيطة، إذ تخرج النقود الإجمالية وأسعار الفائدة على الأقل في أسواق المال عن التحكم المباشر للبنك المركزي، فالأهداف الأولية ما هي إلا حلقة تربط ما بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات هما:

1- مجاميع الاحتياطي: وتتكون من الأساس النقدي و الاحتياطات الإجمالية، ويتضمن الاحتياطات المقترضة وغير المقترضة المقابلة لجميع أنواع الودائع والاحتياطات الإضافية والاحتياطات المتعلقة بالودائع الخاصة والتي تساوي مجموع الاحتياطات ناقصا الاحتياطات المفروضة على ودائع البنوك والحكومة والاحتياطات غير المقترضة وتساوي الاحتياطات الإجمالية ناقصا الاحتياطات المقترضة، وتعد مراقبة البنك المركزي للاحتياطات غير المقترضة أكثر يسرا من الاحتياطات الإجمالية التي تشمل اقتراض البنوك أيضا.

2- أحوال سوق النقد: ويشير هذا المصطلح إلى مدى تجاوب و مرونة أسواق الائتمان و النظام المصرفي من حيث قدرة المقترضين و موقفهم من السرعة و الإبطاء في معدل نمو الائتمان ومدى سيطرة البنوك و مؤسسات الاقتراض في فرض أسعار الفائدة و شروط الإقراض الأخرى على المقترضين.

- ويختلف كل من النقديين والكيترين على أهمية الأخذ بأحوال السوق النقدية، أو مجاميع الاحتياطات كحلقة وصل بين أدوات السياسة والأهداف الوسيطة، فيفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات نظرا لإيمانهم بأنها وثيقة

⁽¹⁾ - محب خلة توفيق: الاقتصاد النقدي والمصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص: 378.379.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

الارتباط بالجميع النقدية والأخيرة هي الهدف الوسيط المفضل بالنسبة لهم، فضلا عن رأيهم بأن التركيز على أحوال سوق النقد يؤدي في أغلب الأحيان إلى ضياع القدرة على التحكم في مجاميع الاحتياطي وبالتالي عرض النقود، ولا يختلف الكييزيون على أهمية التحكم في مجاميع الاحتياطات إلا أنهم يركزون أيضا على أهمية أحوال سوق النقد وذلك لاعتقادهم بأن الأهداف الوسيطة الهامة جدا تتمثل في أسعار الفائدة في أسواق رأس المال شديدة الحساسية لتغيرات أحوال سوق النقد، ولهذا السبب يفضل بعض الكييزيين التنازل عن القدرة على التحكم في مجاميع الاحتياطات والنقود حال تعارضه مع أحوال سوق النقد المرغوب فيها.

ثانيا: الأهداف الوسيطة: هي عبارة عن متغيرات يمكن للسلطة أن تمارس تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة وتتمثل فيما يلي:⁽¹⁾

- 1- سعر الفائدة:** تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، قد تزايدت أهميتها في العصر الحديث وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية وفيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فمن الواضح أيضا أن السلطات العاملة لا تستطيع أن تتجاهل مستوى أسعار الفائدة لأن مستوى هذه الأسعار يعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمشروعات لذلك يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة وأن تبقي تغيرات هذه الأسعار ضمن هامش غير واسعة نسبيا وحول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق، هذا التوازن يقود إلى الإعلان عن أسعار الفائدة فالأسعار في الأجل الطويل أعلى مبدئيا من المعدلات في الأجل القصير.
- 2- سعر الصرف:** يعتبر سعر صرف النقد مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية كما أن التدخل المقصود و الهادف إلى رفع سعر صرف النقد اتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد ويرفع من القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.
- 3- العرض النقدي:** يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائيا أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود، إن تحديد العرض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية بدءا من الثمانينات و لم تعد مسألة سهلة كما كانت في السابق و ذلك بسبب تغير سرعة تداول النقد نتيجة لحركات رؤوس الأموال الرسمية و غير الرسمية و ظهور المشتقات المالية الحديثة.

ويتوقف اختيار الأهداف الوسيطة على مجموعة من الشروط نذكر منها:

- القابلية للقياس:** يعتبر قياس الهدف الوسيط بدقة وفي الوقت المناسب أمرا أساسيا للتحكم على مدى فعالية إجراءات السياسة النقدية وبالنسبة للقياس فإن البيانات تتاح في فترة قصيرة قد تكون شهريا أو بتأخير لمدة أسبوعين مثلا وقد تصل حتى السنة، ومن ناحية أخرى فإن بيانات الناتج القومي أقل دقة من بيانات القاعدة

(1) - حلو موسى بوخاري: دور سياسة الصرف الأجنبي في رفع كفاءة السياسة النقدية الاقتصاد الجزائري نموذجاً، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009، ص-ص: 17-19.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

النقدية والقاعدة النقدية هي أهداف وسيطة بدلا من التركيز على أهداف مثل الناتج القومي، ولذلك فالأهداف الوسيطة تقدم إشارات أوضح عن اتجاهات سياسة البنك المركزي.

- **القدرة على التحكم والسيطرة في الهدف الوسيط:** للتأكد من بناء الإستراتيجية بشكل جيد يجب على البنك المركزي أن يكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط، وذلك لإعادة ذلك المتغير إلى المسار المستهدف في حالة خروجه عن ذلك المسار ولا تعني القدرة على السيطرة معرفة خروج المتغير المستخدم كهدف وسيط على الاتجاه الصحيح فقط وإنما يجب أن يكون لديه أيضا القدرة على إعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي، ويمكن للبنك أن يسيطر على القاعدة النقدية وسعر الفائدة ولكن قد تفوق سيطرة البنك على سعر الفائدة أكثر من العرض النقدي، ولكن البنك المركزي لا يستطيع أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي لأنه لا يمكن السيطرة على توقعات التضخم ولهذا فلا يمكنه أن يجزم بأفضلية التحكم في سعر الفائدة أو القاعدة النقدية كهدف وسيط.
- **إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:** يعتبر هذا المعيار أكثر أهمية إذ يجب ان تتوفر إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي لكي يلعب دوره بشكل جيد كهدف وسيط، ولا يزال النقاش قائما حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطة مرتبطة بالأهداف النهائية، إلا أن التجارب العملية تتجه على تفضيل التنبؤ بأثر العرض النقدي على الأهداف النهائية على أثر سعر الفائدة مما يؤدي إلى استخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط.

ثالثا: الأهداف النهائية: من بين الأهداف النهائية للسياسة النقدية نذكر: (1)

- 1- **الاستقرار النقدي:** يعتبر هدف تحقيق الاستقرار النقدي من أهم أهداف السياسة النقدية حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي سواء في شكل تضخم أو انكماش إلى أضرار بالغة في الاقتصاد الوطني، فيؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل و الثروة الوطنيين لصالح المدينين والمنظمين ورجال الأعمال على حساب الدائنين وأصحاب الدخل الثابتة. أما الانكماش فيؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والدخل الوطنيين لصالح الدائنين وأصحاب المرتبات والدخول الثابتة على حساب طبقة المنظمين ورجال الأعمال.
- 2- **التوظيف الكامل:** يبقى التوظيف الكامل هدف طويل الأجل تسعى الحكومات تحقيقه نظرا لأضرار البطالة على الاقتصاد فهي هدر في طاقات المجتمع الإنتاجية وضياع في موارد الإنتاج وكلما زاد انتشارها كلما قلت فرصة تعظيم النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة وتحقيق هدف العمالة الكاملة يجب أن تلمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الحياة الاقتصادية لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة حيث تلعب السياسة النقدية دور مهم في تخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال لأنه بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار وبالتالي زيادة الاستهلاك فتتخفف معدلات البطالة.

(1) - فنحي بن لدغم: ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2012، ص-ص: 91-94.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

3- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: تلعب السياسة النقدية دور مهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات ويبرز

هذا من خلال قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم وهذا ما سيجعل البنوك التجارية ترفع أسعار الفائدة المدينة وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض وهذا ما يسمح بانخفاض الأسعار وإذا انخفضت الأسعار المحلية سيؤدي ذلك إلى تشجيع الصادرات وكما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري المستثمرين الأجانب لتوظيف أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي تدفق أموال أجنبية إلى داخل الدولة، وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، ومن بين الأدوات المستخدمة لعلاج اختلال ميزان المدفوعات هي اتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي ويتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة، ويحدث هذا أثر إيجابيا على ميزان المدفوعات من عدة نواحي:

- تخفيض مستوى الأسعار مما سينعكس إيجابيا على الصادرات.
- تخفيض القوة الشرائية والسيولة في الدولة فتتخفف الواردات.
- رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة مما يساعد على تخفيض العجز.

أما بالنسبة لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في حالة وجود عجز فتلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية أي رفع سعر الصرف الأجنبي وهذا يجعل السلع المستوردة أفضل بالنسبة للمستهلك المحلي والسلع المصدرة أرخص للمستهلك الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

4- تحقيق النمو الاقتصادي: قد بدأ الاهتمام بدور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية

الثانية حيث كان الاهتمام قبل ذلك على هدف تحقيق العمالة الكاملة، ودور السياسة النقدية هو تحقيق معدل مرتفع للادخار والتأثير على معدل الاستثمار من خلال التوسع الائتماني.

ويمكن استخدام السياسة النقدية في رفع مستوى النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي توظيف عمالة أكثر وزيادة الدخل في النهاية ورفع مستوى المعيشة والنمو وحتى يكون هناك سير سليم للاقتصاد فان ذلك يتوقف على قدرة الدائرة النقدية على الوفاء باحتياجات الدائرة العينية .

5- استيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية: تتميز الاقتصاديات عموما بتقلبات اقتصادية ذات

طابع دوري تقسم إلى أربعة مراحل وهي التوسع والانكماش، التطهير، العودة إلى الانطلاق وتؤثر مثل هذه التقلبات على اقتصاديات الدول خاصة مرحلة الانكماش التي تؤثر على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف وهنا يمكن للسياسة النقدية أداء دور مهم في تخفيف الآثار السلبية لهذه التقلبات بانتهاج سياسة توسعية ائتمانية في أوقات الانكماش وسياسة تقييدية في حالة التضخم.

المطلب الثالث: التعارض ما بين الأهداف النهائية للسياسة النقدية

إن تحقيق الأهداف النهائية المذكورة سابقا في آن واحد يعتبر من الصعوبة بل أن تحقيق احد الأهداف يواجه تعارضا مع هدف آخر وهذا ما سنبينه في ما يلي:⁽¹⁾

- فعندما تريد السلطات النقدية تحقيق هدف استقرار الأسعار مع هدف زيادة العمالة فنجد أن هناك صعوبة في تحقيقها معا في نفس الوقت، لأن محاولة زيادة العمالة تقتضي سياسة نقدية سهلة التي تؤدي إلى زيادة عرض النقود وتخفيض أسعار الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وهو كثيرا ما يكون سببا في رفع مستوى الأسعار، بل إن انخفاض الأسعار لا يشجع رجال الأعمال على زيادة الاستثمارات والتوسع فيها وهذا لا يدفع إلى زيادة العمالة ولذلك ينظر أحيانا إلى أن ارتفاع الأسعار تدريجيا عامل إغراء لمزيد من الاستثمارات وزيادة الأرباح ولهذا نجد أن هدف استقرار الأسعار وتحقيق العمالة الكاملة هدفان يعتبر من الصعب تحقيقهما في آن واحد.
- يمكن أن يحدث تناقض أو تعارض بين هدف زيادة العمالة وهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وبالتالي فإن اتخاذ سياسات نقدية و حتى مالية توسعية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار، وهو ما يؤدي إلى تدفق كبير لرأس المال قصير الأجل، وهذا يجعل ميزان المدفوعات يخلت ويزداد عجزه، كما أن زيادة الصادرات يفرض أن تكون السلع المحلية قادرة على منافسة السلع الأجنبية، وأن تكون أسعارها منخفضة ومع سياسة نقدية توسعية للوصول إلى العمالة الكاملة سيرتفع الدخل ويزداد الميل للاستيراد وترتفع الأسعار المحلية مع اقتراب الاقتصاد من العمالة الكاملة وتكون استجابة حركات رؤوس الأموال جاهزة للانخفاض في أسعار الفائدة ونادرا ما يؤدي تحقيق هدف العمالة الكاملة إلى توازن ميزان المدفوعات.
- أما إذا اجتمع هدف محاربة التضخم مع هدف آخر وهو تحسين ميزان المدفوعات فلا يوجد تعارض بينهما، فإذا ما صاحب التضخم عجز في ميزان المدفوعات لدولة ما، فإن كبح التضخم بسياسة نقدية أشد تقييدا يؤدي إلى تدفق أكبر لرأس المال قصير الأجل إلى داخل البلد أو تدفق قليل خارجه وهذا يجعل العجز في ميزان المدفوعات ينخفض أو يزال تماما.
- أما تحقيق هدف تخفيض مستوى العمالة ومعدل النمو الاقتصادي فلا يوجد أيضا بينهما تضارب لأنه لا يمكن تحقيق معدل عال للنمو إذا كانت البطالة منتشرة فكلاهما يخدم الآخر، فمحاربة البطالة سيرفع معدل النمو كما أن رفع معدل النمو يقضي على البطالة.
- أما عن هدف استقرار الأسعار وتحقيق النمو فهذان الهدفان يكونان على علاقة متعارضة والتي تثير جدلا كبيرا، فهناك اتجاه يبين أن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يتحقق ما لم يحدث استقرار في مستويات الأسعار، بينما هناك نظرة أخرى إلى أن ارتفاع مستوى الأسعار تدريجيا لتحقيق الاستثمارات وبالتالي تحقيق التنمية، كما أن هناك فريق ثالث يرى أن ارتفاع مستويات الأسعار (التضخم) يكون عاملا غير مساعد على تحقيق معدل سريع للنمو ومع ذلك فإن هذا يكون مرافقا له.

⁽¹⁾ - صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات) ، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 142-144 .

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن تخطيط سياسة نقدية لتحقيق أهداف اقتصادية ليس في متناول كل دولة أن تحقق ذلك بل أن الأمر يحتاج إلى دراية شاملة بالأهداف والأدوات المستخدمة لتحقيقها كما يجب الانتباه إلى أن تحقيق أحدهما لا يكون منتجا لمشكلة اقتصادية أخرى أكبر من الأولى لأنه من النادر أن تتحقق كل الأهداف دفعة واحدة وبأداة واحدة دون أن تتعارض فيما بينها ولذلك فإن استعمال الأداة اللازمة لمواجهةها مع تحقيق هدفها يكون عاملا مساعدا على تجنب الأضرار غير المرغوب فيها في تحقيق هذه الأهداف.

المبحث الثاني: آثار وفعالية السياسة النقدية والاتجاهات الحديثة لها

تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي لذلك تحتاج السلطة النقدية قبل وضعها أو تنفيذها على توفر مجموعة من المعلومات اللازمة لوضع السياسة المناسبة لذلك، ولكي تكون السياسة النقدية المحققة ناجحة وفعالة يجب أن تحتوي أيضا على شروط قد تكون متعلقة بهيكل النشاط الاقتصادي أو متعلقة بالجهاز الإنتاجي وغيرها من العوامل الأخرى، وفي الأخير بعد تنفيذ وإدارة السياسة المتبعة تنتج عنها آثار قد تكون إيجابية والتي كانت تسعى السلطة النقدية لتحقيقها أو سلبية وهذا ما سنستعرضه من خلال هذا المبحث:

المطلب الأول: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية

تحتاج السلطة النقدية إلى مجموعة من المعلومات تتعلق بعدد من الوحدات من أجل وضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية وهذه الوحدات هي:

أولاً: القطاع الحكومي وقطاع العائلات: ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:⁽¹⁾

1- القطاع الحكومي: يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى معلومات من القطاع الحكومي الذي لا يزال يشغل حيزا

هاما في الاقتصاد على الرغم من تنامي دور اقتصاد السوق في كثير من بلدان العالم إلا أن دور القطاع الحكومي يبقى عاملا أساسيا في توجيه وتحريك الاقتصاد، وذلك انطلاقا من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها و السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بها، فقطاع الحكومة يقوم بفرض الضرائب ويقوم بإعداد معدلات لفرضها حسب حالة الاقتصاد السائدة في المجتمع، كما تقوم الحكومة بعملية الإنفاق العام حيث يتأثر هذا الإنفاق حسب طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع وفلسفته في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وهناك نوع ثاني من الإنفاق العام هو الدعم أو الإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الأفراد لعلاج انخفاض مستوى الإنفاق لديهم، ويقوم الحاصلون على هذه الإعانات بإعادة إنفاقها كما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأفراد والمشروعات المختلفة ومن الجهاز المصرفي وتقوم هي أيضا بعملية الإقراض، بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات المختلفة والمؤثرة في الواقع الاقتصادي.

وتعتبر الميزانية العامة الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. كذلك تقلبات حالة الميزانية من العجز أو الفائض لها دورها في استقرار الاقتصاد الكلي وعلى السيولة المحلية (عرض النقود) وعلى وضع القطاع الخارجي، وبالتالي فإن السياسة النقدية تحتاج إلى معلومات عن هذا القطاع لما له من تأثير في الحياة الاقتصادية بصفة عامة وفي العلاقات النقدية بشكل خاص.

2- القطاع العائلي: يقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك حيث يقوم هذا القطاع بشراء

السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخول التي يحصل عليها من تأجير عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) فهذا القطاع العائلي يحصل على الدخول النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص، كما أن

(1) - عبد الله ولد محمد ولد المختار: دور السياسة النقدية في محاربة التضخم (دراسة حالة موريتانيا من 1992 إلى 2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011، ص، ص: 17، 18.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

قطاع العائلات يقوم بالإدخارات ولا ينتج عنها انخفاض في الإنفاق الكلي إذا تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري، وتحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع.

ثانيا: قطاع الأعمال: يتأثر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها وقد تقوم الحكومة بتشجيع بعض السلع، وقد تفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج بعضها الآخر وقد تكون في بعض الحالات الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن الدولة تؤثر على ذلك من حيث نوع الإنتاج وكمياته والاستثمار وكذلك طرق التسعير المستخدمة ولما لذلك من آثار هامة على تخصيص الموارد والدخول والأداء الاقتصادي، كما يؤدي القطاع الخاص دورا أساسيا في الإنتاج وخاصة في الدول التي يكون فيها هذا القطاع هو المحرك الأساسي لكل المجالات الاقتصادية بالإضافة إلى دوره في الاستهلاك والادخار والاستثمار، وكذا تأثيره على عرض النقود بالزيادة أو الانخفاض وعلى وضع قطاع العالم الخارجي بالزيادة في حالة الصادرات وبالانخفاض في حالة الاستيراد، حيث أن القطاع الخاص يعمل من أجل تحقيق الأرباح من استثماراته من خلال بيع منتجاته.

ثالثا: القطاع المالي الخاص والعام: يؤدي هذا القطاع دورا مهما في الاقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية بشكل عام ضمن إطار حدود السياسة النقدية التي تقوم برسمها السلطات النقدية وهذا انطلاقا من سياستها العامة واحتياجات الاقتصاد أو استجابته لتعليمات من الحكومة.

فالقطاع المالي يوفر للحكومة موارد مالية للقيام بالإنفاق ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، يقوم بالاقتراض من الجهاز المصرفي إما من البنوك التجارية أو البنك المركزي كما أن القطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض، ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية وتقوم الحكومة بإيداع إيراداتها لديه وتتمارس عن طريق القطاع المالي العام نفقاتها العامة وتقوم بإدارة الدين العام، كما تحتفظ الحكومة باحتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية في البنك المركزي إلى غير ذلك كما أن القطاع المالي الخاص يقترض من الجهاز المصرفي إما قروضا للاستهلاك أو للاستثمار أو للاستغلال، كما يودع موارده المالية لدى القطاع المالي الخاص أو العام وبهذا يحتاج واضع السياسة النقدية في أي بلد إلى معلومات تبين معاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

رابعا: القطاع الخارجي: لقد تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي للتبادل التجاري بحيث أصبح هذا القطاع مصدرا أساسيا لسد حاجة الطلب المرتفع على السلع والخدمات الأجنبية، وهو ما يعرف بالواردات كما أنه سبيل لتصريف السلع والخدمات الفائضة عن حاجة المجتمع محليا كما أن هذا التبادل سيصدر تدفقات رأسمالية بالنسبة للمصدرين وايضا يقوم بتسريب أموالا خارج البلد في حالة الواردات، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك تأثيرا هاما على النشاط الاقتصادي للدولة إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات أو بانخفاض عرض النقود في حالة زيادة الواردات.

وكخلاصة ترتبط هذه القطاعات مع بعضها من خلال دخولها في تعاملات ومبادلات سواء كان في سوق العمالة أو سوق السلع والخدمات أو أسواق المال، وأداة التداول في هذه الأسواق هي النقود وبالتالي فإن أثر السياسة النقدية سيكون

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

واضحاً في هذه الأسواق من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية، وعلى هذا الأساس فإن السلطة النقدية تحرص على الابتعاد عن حالات الاختلال و المحافظة على حالة الاستقرار.

ويجب على السلطة النقدية أن تتحصل على معلومات مفصلة عن كل القطاعات المذكورة وكيفية عملها لتكوين نظرة شاملة ومعرفة دقيقة حول كيفية تشغيل الاقتصاد إذا أرادت تصميم سياسة نقدية فعالة تتلاءم وحالة الاقتصاد السائدة في المجتمع لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتوجيه عمل القطاعات الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرغوبة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: شروط وآثار السياسة النقدية

من خلال هذا المطلب سنتناول كل من شروط وآثار السياسة النقدية على النحو التالي:

أولاً: شروط نجاح السياسة النقدية: إن نجاح السياسة النقدية يستلزم عدة عوامل أهمها:⁽²⁾

- وجود نظام معلوماتي فعال (نوعية البطالة، وضع الميزانية، معدل النمو، ميزان المدفوعات).
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة نظراً لتعارض الكثير من الأهداف.
- هيكل النشاط الاقتصادي (حجم التجارة الخارجية، سياسة الحكومة تجاه المؤسسات، مكانة القطاع العام والخاص).
- مرونة الجهاز الإنتاجي.
- وجود نظام سعر صرف مرن.
- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
- سياسة الاستثمار (المنافسة الملائمة، التحفيزات المقدمة، تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية).
- توفير أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة.

ثانياً: الآثار المترتبة عن السياسة النقدية: إن لكل سياسة اقتصادية مجموعة من الآثار سنعرضها كما يلي:

1- الآثار الإيجابية للسياسة النقدية: نذكرها كما يلي:⁽³⁾

- وضوح أدائها وسرعة تحديدها ووضعها موضع التنفيذ بالإضافة إلى سرعة حدوث ردود الأفعال فلو تمت المقارنة بين السياسة النقدية والسياسة المالية نجد أن السياسة النقدية أفضل من ناحية الإجراءات، وذلك لأن السياسة المالية تكون مقيدة بتشريعات وقوانين كثيرة تتطلب إجراءات أكثر وصعوبة في تنفيذها وأثرها سوف يأتي متأخراً لأنها تعتمد على الضرائب وإعادة توزيع الإنفاق الحكومي، أما السياسة النقدية يمكن تعديلها واتخاذها في أي وقت وليست مرتبطة بخطة.

⁽¹⁾ - عبد الله ولد محمد ولد المختار: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 18-21.

⁽²⁾ - مفيد عبد اللاوي: محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، 2007، ص، ص: 66، 67.

⁽³⁾ - زاهر عبد الرحيم عاطف: إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراجحي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 62.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

- التحكم بعرض النقد وبمعدلات نموه ضمن الأهداف المرسومة للسياسة النقدية عن طريق السيطرة على الاحتياطات النقدية للبنوك و التأثير عليها بما يحقق نجاحها.
 - قدرتها في السيطرة على المشكلات الاقتصادية المعاصرة وذلك بالتحكم بمشكلة البطالة ومعدلاتها وكذلك التضخم من خلال استخدام السياسة الانكماشية في حالة التضخم والتوسعية في حالة القضاء على البطالة.
 - المحافظة على استقرار النشاط الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بمحشد المدخرات وتشجيع الاستثمارات من خلال تحقيق الاستقرار في سعر الفائدة وذلك بتضيق هامش سعر الفائدة إذا كان مرتفعا.
- 2- الآثار السلبية للسياسة النقدية: بعد التطرق للآثار الإيجابية سنتطرق إلى الآثار السلبية و التي تتمثل فيما يلي:
- من الآثار السلبية للسياسة النقدية هو توجيه بعض من الاستثمارات إلى مجالات غير منتجة وهذا ما يؤثر على إعاقاة التنمية الاقتصادية.
 - تقليص فرص القطاعات الإنتاجية من الحصول على التمويل اللازم لها وذلك بسبب السيولة التي لدى البنوك.
 - إن ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بمختلف أنواعها يؤدي إلى إحباط المشاريع الاستثمارية التي تعتمد على التسهيلات المقدمة من البنوك.
 - ارتفاع تكلفة الإدارة النقدية المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية والتي تكبد خزينة الدولة خسارة في بعض استثمارات البنك المركزي من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية.⁽¹⁾

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية

- تختلف الدول فيما بينها من حيث الموارد الاقتصادية التي تمتلكها ومن حيث درجة التقدم التي فصلت إليها، ومن ثم فإن الدول المتقدمة تختلف عن الدول النامية حيث يختلف الهدف الاقتصادي والاجتماعي الرئيسي في الدول النامية اختلافا كبيرا عنه في الدول المتقدمة ولذلك يجب أن توجه كافة السياسات الاقتصادية والمالية و النقدية لتحقيق هذا الهدف. ويرجع هذا التخلف إلى عدد من الأسباب أهمها:⁽²⁾
- قلة الموارد الاقتصادية الموجودة وخاصة رأس المال الإنتاجي وعنصر العمل، وقصورها عن بلوغ المستوى الذي يكفل استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع وفقا لطرق الإنتاج الحديثة المعروفة من قبل الدول المتقدمة.
 - انتشار البطالة بشكل واسع وخاصة البطالة المقنعة التي تظهر بشكل واضح في القطاع الزراعي والحكومي.
 - ضيق وضعف السوق المالية والنقدية إن وجدت، حيث تعاني غالبية الدول النامية من عدم امتلاكها للسوق النقدية والمالية الحديثة والمنظمة.
 - عدم توفر الجهاز المصرفي القادر على تجميع المدخرات أو قلة فروعها وعدم انتشارها في المناطق والأقاليم المختلفة وتمركزها في المدن الرئيسية الكبيرة.
- وهكذا يتضح أن هذه الأسباب وغيرها تكمن خلف مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه الدول النامية. والتي تختلف بدورها عن الأسباب التي تكمن خلف المشكلات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد المتقدم، مثل مشكلة

(1) - محمد طاقة وآخرون: أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلبي، ط2، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 363، 364.

(2) - محمد مروان السمان وآخرون: مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلبي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 270 - 272.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

التضخم والكساد و التي يكون حلها في الاقتصاد النامي يختلف عنه في الاقتصاد المتقدم. فهذا الحل يكمن في اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع أو خفض مستوى الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي إلى المستوى اللازم الذي يكفل تحقيق التشغيل الكامل في الاقتصاد القومي، أما حل مشكلة التخلف يتجلى في القيام بوضع خطة اقتصادية اجتماعية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي وضع السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية لإدارة النقود و الائتمان والإيرادات العامة والنفقات العامة وتوجيهها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، وبالتالي فدور السياسة النقدية في تحقيق الهدف الأساسي للاقتصاد يختلف في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية.

ويلاحظ أن مجال استخدام السياسة النقدية بمختلف أدواتها و أساليبها محدود في الدول النامية ومنه فعالية السياسة النقدية ضعيفة إلى حد كبير، فاستخدام سياسة سعر الخصم وسعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة لن يكون لها أثر وذلك لضيق السوق النقدية والمالية وقلة التعامل بالأوراق التجارية و المالية وإتباع البنك المركزي لسياسة الإحتياطي النقدي والرقابة الكيفية على الائتمان يمكن أن تكون ذات فاعلية في تحقيق هدف السياسة الاقتصادية والنقدية ولكن يجد من هذه الفعالية قلة عدد المؤسسات المصرفية وافتقاد الاقتصاد المتخلف إلى نظام حديث و متطور من المؤسسات المصرفية المتخصصة الأخرى.

وبالتالي فان فعالية السياسة النقدية في الدول النامية ضعيفة ومحدودة الأثر ولا تكفي لوحدها في تحقيق هدف التنمية الاقتصادية و المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بل تقتضي أن تقترن بسياسة مالية تكملها وتزيد فعاليتها، فالدور الفعال والأساسي حقا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار هو في تكامل السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية.

المطلب الرابع: التوجه الحديث للسياسة النقدية

يشكل التضخم خطرا حقيقيا على النشاط الإقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، لذلك تولدت لدى واضعي السياسة النقدية قناعات راسخة بأن إستقرار الأسعار يجب أن يكون الهدف الطويل المدى للسياسة النقدية من خلال تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقارنة مباشرة للحد من ظاهرة التضخم، وعرف هذا الأسلوب بسياسة إستهداف التضخم.

أولاً: تعريف سياسة إستهداف التضخم: من بين تعاريف سياسة استهداف التضخم ما يلي: ⁽¹⁾

يعرف استهداف التضخم "بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي(رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الإعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية".

وأيضاً يعد "استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم، ويتحدد إستهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق إستقراره في الأجل الطويل يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية".

⁽¹⁾ - محمد أمين بن الدين: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009) ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر ، 2010 ، ص ، ص : 21،20 .

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

كما "لا يعد إستهداف التضخم طريقة أو أداة لتخفيض المعدل الجاري للتضخم لكن يمثل سياسة الرقابة والسيطرة على إستقرار الأسعار بعد إزالة التضخم بصفة شاملة".

من خلال ما سبق نستنتج بأن "إستهداف التضخم هو أسلوب إدارة للسياسة النقدية من قبل البنوك المركزية وتمثل هذه السياسة في الإعلان عن هدف السياسة النقدية وهو تحقيق مستوى محدد من معدل التضخم خلال مدة زمنية معينة".
وتعتبر سياسة إستهداف التضخم من التوجهات الحديثة للسياسة النقدية.

ثانياً: أسباب تبني سياسة إستهداف التضخم: من أهم أسباب تبني سياسة إستهداف التضخم نذكر مجموعة من العوامل منها:⁽¹⁾

- ارتفاع التضخم في عقد الثمانينات قد أثر عكسياً على معدل النمو الإقتصادي وعلى تخفيض الموارد الإقتصادية لذا يجب تخفيض معدل التضخم والتحكم في معدله كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.
- عدم استقرار العلاقة بين المجمعات النقدية والتضخم في الغالب خلق مشكلة لسياسة نقدية تستهدف المجمعات النقدية مما نتج عن التقليل من قيمته و التخلي عنه لصالح سياسة إسهداف التضخم، إن عدم استقرار هذه العلاقة يعطي نتائج غير مرضية على تحقيق تضخم منخفض بالإضافة إلى أن سياسة الإسهداف النقدي لا تزود البنك المركزي بإشارات كافية حول موقف السياسة النقدية، وكذلك لا تساعد سياسة الإسهداف النقدي على زيادة شفافية السياسة النقدية ووضع البنك المركزي أمام المساءلة للجمهور.
- يؤدي تحديد البنك المركزي إلى معدل أو مجال معين للتضخم في فترة محددة إلى إضفاء نوع من القيود والإلتزام بالمحافظة على هذا الإعلان بما يخلق إستقرار في الأسعار في المدى الطويل.
- إن تأثير سياسة الإسهداف النقدي على معدل التضخم يمكن ملاحظتها عادة خلال فترات تأخر زمنية تكون غير محددة نتيجة لعدم استقرار الإسهدافات الوسيطة للسياسة النقدية و كذلك نتيجة لطبيعة الصدمات التي يتعرض لها الطلب الكلي و العرض الكلي في النشاط الإقتصادي تضعف قدرة السياسة النقدية في بلوغ أهدافها بشكل دوري مما ينتج عنه إنحرافات في معدلات التضخم يستدعي من السلطة النقدية إيجاد آلية لتحديد معدل التضخم عند مستوى معين، فالإنحراف في معدل التضخم المحقق عن المعدل المستهدف يتطلب ضرورة تدخل السلطة النقدية لإزالة هذا الإنحراف من خلال أدوات السياسة النقدية المناسبة.

ثالثاً: شروط إستهداف التضخم: إن فعالية سياسة إستهداف التضخم ترتبط بتوفر نوعين من الشروط، شروط عامة والتي تدل على مدى وجود إستهداف التضخم في البلد من عدمه وشروط أساسية والتي تعني فعالية السياسة النقدية، وفيما يلي سنتناول كل منها على حدى:⁽²⁾

(1) - محمد أمين بن الدين: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 94-96.

(2) - مخلوف ساقية: واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي (1999 - 2010)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد ومالية دولية، جامعة يحيى فارس بالمدينة، 2012، ص، ص: 41، 40.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

1- الشروط العامة لإستهداف التضخم: هي تلك المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن القول أنها تستهدف التضخم والتي حددها فيما يلي:

- الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط تلتزم السلطة النقدية إلتزاماً صريحاً بتحقيق معدل تضخم أو مدى مستهدف محدد في إطار زمني.
- إستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي العديد من المتغيرات ليس فقط المجمعات النقدية وإستعمالها في إتخاذ قرارات السياسة النقدية، كما يجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي.
- إلتزام مؤسسي لإستقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الإلتزام بتحقيق الهدف.
- زيادة الشفافية حول إستراتيجية السياسة النقدية للإتصال بالجمهور والأسواق حول خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية.
- إخضاع البنك المركزي للمساءلة في إنجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

2- الشروط الأساسية لإستهداف التضخم: تتمثل في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة إستهداف التضخم فعالية أكبر في تطبيقها وهي ثلاثة شروط:

- **إمتلاك هدف وحيد:** يعني هذا الشرط توفر هدف واحد ووحيد لهذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية يتمثل في معدل أو مدى مستهدف محدد لفترة زمنية محددة.
- **وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:** ويمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم.
- **إستقلالية البنك المركزي:** تعتبر من بين المتطلبات الأساسية لإستهداف التضخم من خلال إعطاء إستقلالية كاملة للبنك المركزي للتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى معدل تضخم منخفض، كما يجب أن لا يكون هناك ضغط سياسي لرفع معدل النمو الإقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق إستقرار الأسعار في الأجل الطويل.

رابعاً: إجراءات تطبيق سياسة إستهداف التضخم: حتى يتم تطبيق سياسة إستهداف التضخم في الواقع العملي يجب مراعاة بعض القواعد المهمة والمتمثلة في:⁽¹⁾

1- الجهة المخول لها تعيين معدل التضخم المستهدف: تعتمد السلطة المخول لها تحديد معدل التضخم المستهدف على مدى إستقلالية البنك المركزي وإعلانه عن الإستهداف، وتختلف عادة الهيئات بإختلاف الدول، يعلن إستهداف التضخم في الحقيقة من قبل البنك المركزي لتوافق عليه الحكومة بعد ذلك وهذا لترقية الإتفاق بين صانعي القرار في الهيئتين مما يزيد من فعالية ومصدقية هذا الإطار من السياسة النقدية، أما في الدول النامية يتطلب ضرورة تحديد معدل التضخم المستهدف من قبل الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي لتحقيق زيادة دعم السلطات المالية للسلطات النقدية في إستهداف التضخم.

2- التفاعل مع أهداف سياسات أخرى: يتمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في إطار إستهداف التضخم في الوصول إلى معدل التضخم المحدد ولا يمكن أن يتبع بهدف آخر ما لم يكن منسجم وغير متعارض مع الهدف

⁽¹⁾ - محمد أمين بن الدين: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 99-102.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

الأساسي، في نظام إستهداف التضخم تكون أهداف السياسة النقدية وأهداف السياسة المالية متفاعلة ضمناً مع بعضها البعض.

3- تعريف مفصل للمعدل المستهدف: يعتمد التحديد الدقيق للمعدل المستهدف على الخطوات التالية:

أ- تصميم الأفق الزمني للإستهداف: يعرف الأفق الزمني بطول عمر المرحلة الزمنية للوصول إلى الإستهداف

المعلن سابقاً والفترة التي يمكن السيطرة عليه ويتأثر الأفق الزمني للإستهداف بعاملين إثنين هما:

- قدرة السياسة النقدية على مواجهة صدمات الطلب أو العرض الكلي قصيرة الأجل.
- نوع نظام إستهداف التضخم المطبق من قبل البنك المركزي إما صارماً أو مرناً.

ب- تحديد مؤشر مناسب للتضخم: يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين إذ يعتبر معروفاً جداً للجمهور

مما يسهل فهمه ولا يحتاج إلى قدر أكبر من المراجعة والتعديل ويعكس العوامل المحددة للطلب والعرض الكلي في النشاط الاقتصادي.

ت- تحديد مستوى الإستهداف: يعد تحديد الهدف الكمي للتضخم المستهدف من السمات المهمة لسياسة

إستهداف التضخم.

ث- الإختيار بين معدل أو مدى مستهدف للتضخم: تتباين الدول في إستهداف مدى معين للتضخم

نظراً لصعوبة التنبؤ بآثار الأدوات النقدية والفترة اللازمة لملاحظة تلك الآثار فإن احتمال عدم تحقيق معدل محدد سوف تظل كبيرة.

4- المساءلة والشفافية والمصادقية: يزيد نظام إستهداف التضخم من مساءلة واضعي السياسة النقدية عن طريق

تعزيز أكثر للشفافية، حيث تصبح السياسة النقدية أكثر فعالية عندما تعلن للجمهور عن التغيرات الحاصلة والأسباب المؤدية إلى تلك التغيرات في سياساتها وتساعد المساءلة على توضيح ما إذا كانت الانحرافات عن المعدل المستهدف ناتجة عن الخطأ من البنك المركزي أو أن الانحرافات كانت متوقعة أثناء تطبيق السياسة النقدية، وتعني الشفافية في الإعلان عن الهدف للجمهور أن البنك المركزي ملتزم بتحقيقه مع توضيحه للعلاقة بين أدواتها المستخدمة ومدى إنسجامها مع ذلك الهدف، إذ تخلق الشفافية ثقة للجمهور في السوق من ناحية إستقرار الأسعار ويعتبر كسب ثقة الجمهور تعزيزاً لمصادقية السلطة النقدية عن طريق تحقيقها للأهداف المرجوة وتكوين رصيد تراكمي من النجاحات في هذا المجال.

5- تحديد توقعات التضخم: يستخدم نظام إستهداف التضخم التوقعات بصفة آلية بسبب طبيعة النظرة المستقبلية

في تحديد المعدل المستهدف، إذ تغير السلطة النقدية أدوات السياسة النقدية قبل ارتفاع معدل التضخم عن المعدل المستهدف.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية المستخدمة في معالجة التضخم

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من بينها تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم، ولكي يتم ذلك لابد من استخدام الأدوات المناسبة لذلك عن طريق السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي، وقد تتباين هذه الأدوات من إقتصاد لآخر وتختلف أيضا حيث يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع وهي: الأدوات الكمية، النوعية والأدوات المباشرة وهذا ما سيتم استعراضه في هذا المبحث:

المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

إن الغرض الأساسي من استخدام أدوات الرقابة الكمية هو التأثير على كمية أو حجم الإئتمان المصرفي أي التأثير في حجم عمليات الإقراض والإقتراض التي يقوم بها أطراف الإئتمان المصرفي والمتمثلة في الأجهزة والمؤسسات البنكية والمالية والحكومات والأفراد، وأن إستخدام أدوات الرقابة الكمية بهدف التأثير على كمية الإئتمان المصرفي ينعكس على عرض النقد وعلى حجم السيولة المحلية الإجمالية، وعلى هذا الأساس تستطيع السياسة النقدية التأثير على النشاط الإقتصادي من خلال إستخدام أدوات الرقابة الكمية بطريقة توسعية أو تقييدية إتجاه البنوك على منح الإئتمان، ويمكن إجمال أدوات الرقابة الكمية في ثلاثة سياسات هي: (1)

أولاً : سياسة سعر إعادة الخصم : و تتمثل فيما يلي:

1- تعريف سياسة سعر إعادة الخصم: يعتبر من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة

والإئتمان حيث أستعملت في سنة 1839⁽²⁾ ويقصد بسعر إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي سبق وأن خصمها البنك التجاري، ولاشك أن زيادة سعر إعادة الخصم يؤدي إلى زيادة تكلفة الإقتراض التي يتحملها البنك التجاري والعكس صحيح فنقص سعر إعادة الخصم يؤدي إلى نقص تكلفة الإقتراض التي يتحملها البنك التجاري في سبيل الإقتراض.⁽³⁾

2- أثر سياسة سعر إعادة الخصم: يؤثر سعر إعادة الخصم على الإقتصاد القومي من خلال ثلاث قنوات هي:

حجم إحتياجات البنوك، سعر الفائدة وتوقعات الأفراد، فعندما ينخفض سعر إعادة الخصم وتقترض البنوك من البنك المركزي تزيد إحتياجاتها وبالتالي يزيد المعروض من النقود وينخفض سعر الفائدة.⁽⁴⁾

وإذا كان الإقتصاد يعاني من حالة التضخم تستخدم سياسة نقدية إنكماشية من خلال رفع سعر الخصم على

البنوك التجارية وبالتالي تقل رغبة هذه البنوك في الإقتراض مما ينعكس على رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة

(1) - عدنان تايه النعيمي: مرجع سبق ذكره، ص:60.

(2) - بلعوز بن علي: مرجع سبق ذكره، ص:122.

(3) - عبد الناصر العيادي وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص:18.

(4) - عبد الناصر العيادي وآخرون: مرجع نفسه، ص:180.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

للجمهور وهذا يؤدي إلى تقليل الطلب على النقود وبالتالي إنخفاض كمية النقود في الإقتصاد مما يساعد في معالجة التضخم والعكس صحيح.⁽¹⁾

3- فاعلية سياسة سعر إعادة الخصم: إن فاعلية تلك السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي تستدعي عدم وجود مصادر أخرى للسيولة أو للإئتمان سواء في السوق النقدية المحلية أو في الأسواق الأخرى التي من شأنها أن تقلل من أهمية الإجراء المتخذ برفع أو خفض سعر الخصم، فلو فرضنا أن المشاريع مولت نفسها ذاتيا من الإحتياط النقدي السائل المخصص للتمويل الذاتي أو وردت إلى الإقتصاد القومي رؤوس أموال أجنبية قادمة من الخارج بغرض التوظيف والحصول على عائد مرتفع فإن رفع سعر الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية على تقديم الأصول النقدية السائلة وعلى زيادة حجم الإئتمان كما أن البنوك التجارية قد تتمتع بسيولة مرتفعة تمكنها من تغطية القروض الممنوحة.

إن رفع سعر الخصم وبالتالي الفائدة لدى البنوك قد يؤدي إلى إقبال الأفراد والمشاريع على الإيداع لدى البنوك مما يؤمن لها السيولة اللازمة، ويرفع من قدرتها على خلق الإئتمان دون الإعتماد على البنك المركزي، ورفع سعر الفائدة قد لا يؤدي بالضرورة إلى إحجام المشاريع عن الإقتراض كلما كانت هذه قادرة على إستيعاب إرتفاع سعر التكلفة من خلال الربحية العالية عن طريق رفع معدل الإنتاج أو معدل الأسعار ولا خوف طالما أن سياسة رفع سعر الخصم إلا في فترات التضخم التي تتميز بزيادة الطلب وإرتفاع الأسعار وبالمقابل ليس بالضرورة أن تتوقع زيادة النشاط الإقتصادي عن طريق الإقتراض كلما خفض البنك المركزي سعر الخصم وبالتالي أسعار الفائدة إلى السوق النقدية في فترات الإنكماش إذ أن المشاريع عندما تقرر حجم نشاطها الاقتصادي توازن بين نفقة الدين مهما كان قليلا والعائد المتوقع نتيجة الطلب على ذلك فتغيير نفقة الإقراض يعتبر هنا عاملا ثانويا.⁽²⁾

4- حدود فاعلية سياسة سعر إعادة الخصم: يعتمد نجاح هذه الأداة على:⁽³⁾

- مدى إتساع التعامل بالأوراق التجارية ذات الصفات المحددة والموجودات المالية الحكومية قصيرة الأجل كحوالات الخزينة.
- مدى إعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في معالجة مشكلة النقص في السيولة سواء بالإقتراض منه أو بإعادة خصم الأوراق التجارية وقد بينا أن السوق النقدية في الدول النامية تمتاز بقلة المتداول من الأصول المالية القصيرة الأجل فالتجارة المحلية الداخلية يجري تمويلها وتسوية معاملاتها بواسطة إستخدام العملة المحلية ويكون إستخدام الأوراق التجارية في حدود ضيقة جدا لذلك تعتبر هذه الأداة ضعيفة الفعالية في الدول النامية.
- أن البنوك التجارية العامة في الدول النامية هي فروع لمؤسسات مصرفية أجنبية ويعتمد عليها للحصول على موارد نقدية إضافية بدلا من الإعتماد على البنوك المركزية المحلية مما يضيف على سياسة البنوك الإقراضية الإستثمارية طابع إستقلالي عن سياسة البنك المركزي الإئتمانية.

⁽¹⁾ - نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان كطف: الإقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 290.

⁽²⁾ - سليمان بوذياب: إقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص: 102، 103.

⁽³⁾ - طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري: مدخل إلى علم الإقتصاد (التحليل الجزئي والكلّي)، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص: 389، 390.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

ثانيا: سياسة عمليات المفتوحة السوق : و سنستعرضها في النقاط التالية:

1- سياسة عمليات السوق المفتوحة: تعرف سياسة السوق المفتوحة بدخول البنك المركزي في سوق الأوراق المالية

بائعا أو مشتريا للأوراق المالية وبالأخص السندات الحكومية ذات الآجال المتعددة بهدف التأثير في حجم الكتلة النقدية من خلال السوق الذي يجمع أطراف متعددة من البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأخرى والأفراد لذا سميت بالسوق المفتوحة.⁽¹⁾

ولقد كان تطبيق هذه الأداة مبادرة من طرف البنوك المركزية الأوروبية على الأسواق النقدية بحيث تقوم بتزويد البنوك بالسيولة مرة كل أسبوع.⁽²⁾ وكان أول من إستخدم هذه السياسة هو بنك إنجلترا كوسيلة إضافية بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالا سنة 1931 وكانت تستعمل باعتبارها مجرد وسيلة تدعيمه بهدف جعل أسعار خصم البنوك المركزية أكثر فاعلية، و بمرور الزمن أصبح تطبيق هذه العمليات الطريقة الرئيسية للسيطرة على الإئتمان وفي بعض الأحيان تستعمل كأداة مستقلة.

2- أثر سياسة عمليات السوق المفتوحة: تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الإحتياطات النقدية الموجودة

لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة فإذا قام البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية ويدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية فترتفع الإحتياطات النقدية لها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، كما أن زيادة عرض النقود تحدث إنخفاضا في سعر الفائدة مما يرفع من حجم الإستثمار والدخل والعمالة وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الإئتمان و إمتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك بإتباع سياسة نقدية إنكماشية فهو يدخل إلى سوق الأوراق المالية بائعا للأوراق المالية فتدفع البنوك التجارية ثمنها فننخفض وبالتالي تقل قدرتها على منح الإئتمان مما يقلل من حجم الإستثمار والدخل والعمالة وتنخفض اسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة.

3- فاعلية سياسة عمليات السوق المفتوحة: هناك دلائل واضحة على تفوق سياسة السوق المفتوحة على غيرها

وذلك نظرا لما تتمتع به من خصائص منها:

- إن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على الإئتمان كما أن المبادرة للدخول في السوق المفتوحة بيعا أو شراء تعود إلى البنك المركزي.
- يستطيع البنك المركزي القيام بعملية شراء للأوراق ويتبعها بعملية بيع كبيرة خلال فترة قصيرة بالإضافة إلى قدرته على القيام بعملية إعادة الشراء وهذا ما يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الإئتمان، وبالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة من الوقت.
- إن الإستعمال المستمر لهذه الأداة لا يعقب آثارا في التوقعات وكما تؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة عندما يقوم بعملية الشراء للأوراق، وهذا الإنخفاض يؤدي إلى إنعاش الإقتصاد.

4- حدود فاعلية سياسة عمليات السوق المفتوحة: ويتوقف نجاح هذه الأداة على:

(1) - أحمد صبحي العيادي: إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص، ص: 194، 195.

(2) - betrand blancheton : MAXIFICHES de sciences économiques, dunod, paris, 2009, p :163 .

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

- وجود أوراق كافية في السوق لدرجة انما تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع أو الشراء، وفي حالة الإنكماش قد لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي السوق مشتريا للسندات وترتفع الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد مقدرتها الإقراضية، ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الإنكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال، كما أن إنخفاض اسعار الفائدة لا يعتبر عاملا محفزا للاستثمار عندما تكون معدلات الارباح فيها منخفضة وعندما يسود التفاؤل في السوق المفتوحة فإن التأثير المعنوي لبيع البنك المركزي لأوراقه المالية لا يتحقق على اي سياسة إنكماشية.
- يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة وخاصة في البلاد التي تسعى للتنمية، ومن ثم فان اللجوء إلى هذه السياسة أمرا مستحيلا في معظم الأحيان وسبب ذلك هو ضيق أو إنعدام الأسواق النقدية والمالية وعدم إنتشار إستخدام الأوراق التجارية وأذونات الخزينة مما يجعل هذه العمليات تحدث تقلبات شديدة في أسعار تلك الأوراق مما يؤدي إلى إهتزاز المراكز المالية لبنوك الدول النامية.

ثالثا: سياسة تغير نسب الإحتياطي القانوني: أما في هذه الأداة سنتناول ما يلي:

1- تعريف سياسة تغير نسب الإحتياطي القانوني: ظهرت هذه الأداة كأداة للسياسة النقدية لأول مرة في

الولايات المتحدة من خلال تعديلات مناسبة في قانون الإحتياط الإتحادي في سنة 1933 و 1935.⁽¹⁾ ويقصد بالإحتياطي القانوني النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودائع العملاء لدى البنوك التجارية و يحتفظ بها لديه بدون فوائد والغرض منها توفير حد أدنى من الضمان للمودعين، وإذا قام البنك المركزي برفع هذه النسبة فإن المبالغ التي يمكن للبنوك التجارية التصرف بها ستخفض و بالتالي تقل قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان وخلق الودائع مما يقلل العرض النقدي.⁽²⁾

2- اثر سياسة تغير نسب الإحتياطي القانوني: في حالة قيام البنك المركزي بزيادة العرض النقدي وذلك بتحرير

بعض ودائع البنوك لديه كتخفيض نسبة الإحتياطي مثلا مما يؤدي إلى زيادة في الموجودات النقدية لدى البنوك وبالتالي سوف تحاول العمل على توظيفها فتقوم بتوسيع الإئتمان المقدم لقطاع الأعمال وبإفترض أن سوق الإئتمان المصرفي في حالة توازن من حيث المبدأ فإن زيادة معينة في الرغبة في الإقراض من طرف البنوك وبفرض إستقرار الطلب على الإئتمان فإن ذلك يؤدي إلى وجود فائض في سوق الإئتمان المصرفي وهذا الفائض سيؤدي إلى خفض أسعار الفائدة على القروض المصرفية وهذا ما سيؤدي إلى سعر فائدة أدنى من الوضع التوازني وتتوفر القروض وبالتالي سيرتفع مستوى الودائع المصرفية التي تمكن من توسع الإئتمان.⁽³⁾

(1) - صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 140-142.

(2) - حازم محمود عيسى الوادي: كفاءة السياسة النقدية في الإسلام (دراسة مقارنة)، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 52.

(3) - حللو موسى بوخاري: سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، 2010، ص: 75.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

وفي حالة التضخم تتبع سياسة إنكماشية حيث يقوم البنك المركزي برفع نسبة الإحتياطي الإلزامي مما يحد من قدرة البنوك في منح القروض وبالتالي الحد من خلق نقود إضافية في الإقتصاد مما يساعد في الحد من التضخم والعكس صحيح.⁽¹⁾

3- فاعلية سياسة تغير نسب الإحتياطي القانوني: تعتبر هذه السياسة فعالة إلى حد كبير في أوقات التضخم حيث

لا تجد البنوك مفرا من تخفيض حجم القروض والسلفيات و تخفيض حجم الودائع للوصول إلى الحد الأدنى لنسبة الإحتياطي الذي يقرره البنك المركزي، أما في أوقات الإنكماش فإن هذه السياسة لا تكون فعالة وذلك نظرا لأن تخفيض هذه النسبة وزيادة مقدرة البنوك على منح الإئتمان قد لا يقابله طلب متكافئ على القروض والسلفيات وتكون النتيجة وجود طاقة تمويلية عاطلة لدى البنوك، وتستخدم سياسة تغير نسب الإحتياطي لمواجهة إحتياجات التمويل الموسمي في الدول النامية، حيث يحتاج تمويل تسويق الحصول الرئيسي في البلاد إلى زيادة مقدرة البنوك على التوسع في منح القروض والسلفيات ثم يعاد رفع النسبة مرة أخرى بعد إنتهاء فترة التوسع الموسمي.⁽²⁾

4- حدود فاعلية سياسة تغير نسب الإحتياطي القانوني: تعتبر هذه الأداة من أنجح وسائل الرقابة الكمية على

الإئتمان في الدول النامية والسبب هو:⁽³⁾

- إنها لا تحتاج إلى سوق نقدية ومالية متطورة.
- إن آثارها فورية على حجم الأرصدة النقدية الفائضة التي تحتفظ بها البنوك التجارية وبذلك فإن هذه الأداة تتجاوز نقاط الضعف والخلل التي تبرز من خلال سياسة سعر إعادة الخصم و السوق المفتوحة.
- إن نجاح إستعمال هذه الوسيلة في الدول النامية أمر مشكوك فيه إذا كانت البنوك التجارية:
- تحتفظ بإحتياطات نقدية كبيرة تؤهلها للإستمرار في التوسع في عملياتها الإئتمانية والمالية حتى مع رفع نسبة الإحتياطي القانوني.
- إذا كانت الحدود العليا لنسبة الإحتياطي القانوني مثبتة من قبل القوانين ففي هذه الحالات تكون فاعلية رفع نسبة الإحتياطي القانوني في التأثير على حجم الإئتمان المصرفي محدودة وأن إنخفاض النسبة قد لا يؤدي إلى النتائج الموجودة إذا كانت البنوك تعاني من ضعف المركز المالي للوحدات الإقتصادية أو إذا كانت هذه الوحدات غير راغبة في الإقتراض.

المطلب الثاني: الأدوات النوعية للسياسة النقدية

وتهدف هذه الأدوات إلى التأثير على نوعية الإئتمان المصرفي مما يترك آثاره على النشاط الإقتصادي وتنظيم عمليات الإستثمار وتوجيهه. بما يخدم أغراض السياسة النقدية وبالتالي السياسة الإقتصادية العامة للدولة، وهذه الأدوات هي:⁽⁴⁾

أولاً: سياسة تأطير الإئتمان: هي إجراء تنظيمي تلجأ إليه السلطة النقدية في حالة سيادة درجات عالية من التضخم وذلك بتحديد سقف لتأطير القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة، على أن لا تتجاوز القروض

(1)- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف: مرجع سبق ذكره، ص:291.

(2)- حسين أحمد عبد الرحيم: إقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص:101.

(3)- طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري: مرجع سبق ذكره، ص:391.

(4)- حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان: النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص:182.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

الموزعة نسبة معينة خلال فترة زمنية محددة، ومبدأه التأثير على المصدر الأساسي لإنشاء النقود أي منح القروض من طرف البنوك و المؤسسات المالية.⁽¹⁾

وتكون ذات فعالية كبيرة إذا كان الإقتصاد من نوع إقتصاد الإستدانة ويسمى أيضا "تخصيص الإئتمان"، واستخدم في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر للسيطرة على الإئتمان ففي فترات التضخم مثلا تعمل هذه السياسة على منح الإئتمان إلى القطاعات حسب الأولوية، إذ يفرق بين القطاعات المسببة للتضخم والتي لم تتسبب فيه، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القروض، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية بتحديد الحجم الأقصى للقروض الممنوحة وإستخدمت هذه السياسة لأول مرة في فرنسا سنة 1948م، كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العامة وتشجيع الإدخارات وإصدار السندات وقد لوحظ أنه لم يحقق نظام تأطير القروض في البلدان الذي طبقت الضبط المطلوب للقروض سواء المقدمة للإقتصاد أو للخرينة ويعود هذا إلى:

- غياب تأثيره على القروض المقدمة للخرينة.
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الإقتصاد.
- لجوء أصحاب المشروعات إلى الإقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى الإقتراض بالنقد الأجنبي.

ثانيا: السياسة الإنتقائية للقروض: تتضمن الرقابة النوعية الإنتقائية تعاملًا مباشرًا بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة الإئتمان وتوجيه الموارد نحو قطاع أو على حساب قطاع آخر، فالسياسة الإنتقائية تستهدف التأثير في ورة الإئتمان المصرفي وكلفته وجهته بالنسبة لأنواع معينة من الإستثمارات أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى قطاع وأهم محددات هذه السياسة ما يلي:

- 1- التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات إقتصادية مختلفة: لعبت هذه السياسة دورا هاما في تحقيق أهداف النمو الإقتصادي وعلاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول منها إيطاليا وفرنسا خلال النصف الأول من سبعينات القرن الماضي، فمثلا إذا حصر توسع سريع في قطاع الإنشاءات مما يحدث ضغطا على الأسعار نتيجة كثرة الطلب في هذا القطاع هنا يعمل البنك المركزي على فرض محددات إنتقائية إما بتحديد حد أعلى على القروض الممنوحة له أو برفع أسعار الفائدة لهذا النوع من القروض، وإذا أرادت الدولة تشجيع قطاع معين مثلا فتخفض أسعار الفائدة له بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج فيه.⁽²⁾
- 2- منح الإئتمان وفقا لمعيار الزمن. بمعنى تشجيع أو تقييد الإئتمان قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل.
- 3- منح الإئتمان وفقا لإستخداماته مثل تقييد أو تشجيع الإئتمان الإستهلاكي أو الإئتمان الإنتاجي.
- 4- منح الإئتمان وفقا للقطاعات ذات الأولوية مثل قطاع التصدير وقطاع الأمن الغذائي أو قطاع الزراعة أو الصناعة ويستخدم البنك المركزي في سبيل ذلك عدة أدوات أهمها تشجيع أو تقييد خصم الكمبيالات الخاصة بكل نشاط كذلك وضع تعريف خاصة للخدمات المصرفية لكل نشاط يتم من خلالها تخفيض التكاليف للأنشطة ذات الأولوية

⁽¹⁾- صباح عجلان: إستراتيجية البنك المركزي ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة (1997-2007)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2008، ص:33.

⁽²⁾- محمد أمين بن الدين: مرجع سبق ذكره، ص، ص:20،21.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

وزيادتها للأنشطة المطلوب الحد من نموها، ولتحقيق ذلك يمكن فرض أسعار تفضيلية لإعادة الخصم للتأثير على الإئتمان الموجه لبعض الأنشطة بما يتماشى مع موجات التضخم أو الإنكماش، ووضع سقف إئتمانية محددة يتم تخفيضها بشكل تدريجي حسب نوع الإئتمان الممنوح والتماذي في وضع مزيد من القيود الإدارية والتنظيمية مثل الحصول على الموافقات والتراخيص والتصاريح وتعدد جهة إصدارها.

وكذلك تقييد أو بسط الإئتمان الاستهلاكي والقصير الأجل الذي يهدف إلى تشجيع الأفراد على الإستهلاك مثل إئتمان تمويل البيع بالتقسيط وسلف العاملين بالشركات والقطاع الحكومي، ولا شك أن تقييد مثل هذا النوع من الإئتمان يسهم في الإقلال من الضغوط التضخمية في الإقتصاد الوطني وإقامة توازن بين الإنفاق على السلع والخدمات والمعروض منها في الأسواق والعكس يحدث في حالة بسط الإئتمان وزيادته.⁽¹⁾

5- هوامش الضمان المطلوبة: ويكون ذلك بإحداث تغيير في هوامش الضمان المطلوبة على القروض الممنوحة من أجل المضاربة في سوق الأوراق المالية، وبتعبير آخر الرقابة على منح الإئتمان لأغراض المضاربة في البورصة، فيستخدم البنك المركزي في رقابته هذه برفع هوامش الضمان تلك أو خفضها تبعاً لحالة أحوال التضخم أو الكساد وتفسير ذلك أنه يشترط على الأفراد المضاربين أن يسددوا جزءاً من مشترياتهم من الأوراق المالية من مصادره الخاصة والجزء الآخر عن طريق الإقتراض من البنوك التجارية، ففي أوقات التضخم وإرتفاع الأسعار يرفع الهامش الذي يجب على الأفراد المضاربين دفعه ثمناً للأوراق المالية المشتراة وتخفيض هذه النسبة في حالة الكساد والبطالة أي أنه إذا كانت نسبة هامش الضمان الذي يجب على الأفراد دفعه تشكل 30% وكانت نسبة الإئتمان الممنوحة من قبل البنوك التجارية 70% فلكي يخفف من حدة الإنفاق النقدي يجب رفع نسبة هامش الضمان المطلوب تسديدها من المصادر الخارجية للأفراد إلى 50% مثلاً مما يقلل من حجم الإئتمان الممنوح لأغراض المضاربة إلى 50% بدلاً من 70% والعكس في حالة الكساد إن فعالية هذه الأداة محدودة خاصة إذا لم تكن هناك ضرورة ملحة لطلب الإئتمان من البنوك وغالباً ما يتوفر هذا في حالة توفر الإحتياطيات النقدية التي بحوزة الأفراد حيث تمكنهم من شراء جميع الأوراق المالية والمضاربة عليها دون الحاجة لطلب الإئتمان من البنوك.⁽²⁾

ومن الإنتقادات الممكن توجيهها للسياسة الإنتقائية للقروض ما يلي:⁽³⁾

- صعوبة تحقيق رقابة فعالة وسهلة على الإئتمان المحبذ تشجيعه.
- استعمال المقترضين للأموال في الإنفاق غير المرغوب.
- قد تميزت هذه السياسة بين المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة ولضمان نجاح هذه السياسة الإنتقائية يجب توفر رقابة نقدية مركزية قوية يمارسها البنك المركزي مع البنوك التجارية وقد يختلف إستعمال هذه الأدوات في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية لعدة إعتبارات منها مرونة الجهاز الإنتاجي أو جموده وتشجيع الطلب الاستهلاكي أو الحد منه. ومن إيجابيات سياسة تأطير الإئتمان هو بأنها تسمح بمراقبة المصدر الأول لخلق النقد ومراقبة الكتلة النقدية ويؤخذ عليها بأنها تراقب فقط القروض المقدمة للإقتصاد ولا تتعدى للمقابلات الأخرى للكتلة النقدية مثل قروض للخرزينة والذمم للخارج، كما أنها قد تساعد الدول النامية على عكس الدول المتقدمة خاصة إذا كانت في إطار

(1) - محب خلة توفيق: مرجع سبق ذكره، ص: 370.

(2) - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص، ص: 146، 147.

(3) - محمد أمين بن الدين: مرجع سبق ذكره، ص، ص: 22، 23.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

الإقتصاد الموجه، لأن المشاريع ذات الأولوية تكون معروفة أما في النظام الرأسمالي فقد لا تستخدم البنوك هذه الأموال في المجالات المرغوبة.

6- رقابة الائتمان العقاري: ويقصد به التأثير في حجم الائتمان الممنوح لأغراض التمويل العقاري بإقامة المباني وشراء الأراضي والمنشآت العقارية الأخرى تحقيقا لمتطلبات التنمية ومصلحة الإقتصاد القومي كتنقيح إقامة المنشآت السكنية لحساب المنشآت الصناعية أو تحقيق نوع من التوازن ما بين التمويل العقاري وبين تمويل المشروعات الأخرى التي تتطلبها حركة النشاط الإقتصادية كالنشاطات التنموية و الحربية... إلخ وذلك تخفيضا لحجم التدفقات النقدية والتي تحفز الظواهر التضخمية إلى الظهور.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

ويقصد بها مجموعة التدابير والأنشطة المباشرة التي يتخذها البنك المركزي اتجاه المؤسسات والأجهزة المالية و المصرفية بهدف تحقيق السياسة النقدية، وترتبط فعالية أدوات الرقابة المباشرة بمكانة البنك المركزي ومدى تأثيره الأدبي على مؤسسات الجهاز المصرفي وهذه الأدوات هي:⁽²⁾

أولاً: الإقناع الأدبي أو المعنوي: وتعني هذه السياسة إتباع البنك المركزي لأساليب الإقناع الأدبي من أجل التأثير على البنوك التجارية أو المؤسسات المالية الموجودة بإتباع سياسة معينة مرسومة فيما يتعلق بعلاقتها الائتمانية والنقدية مع المتعاملين كمنح الائتمان وتمثل طريقة الإقناع الأدبي بتوجيه الإقتراحات والنداءات و التحذيرات سواء الشفهية أو التحذيرية لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية بإحتياطاتها وودائعها النقدية، وتخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد في أوقات الكساد، لزيادة مستويات الإنتاج الكلي وتحقيقا للعمالة الكاملة أو بتضييق الائتمان ورفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة في أوقات الرواج والتضخم لتخفيض مستويات الأسعار ومعدلات الإنفاق الكلي(الطلب الفعلي) إلى المستوى اللازم لتحقيق العمالة الكاملة وقد تزداد فعالية هذه السياسة في محاربة التضخم والكساد إذا ما إقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير والوعيد.

ثانياً: إصدار التوجيهات والأوامر: وتعني إصدار السلطات النقدية أو البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية و المؤسسات المالية توجيهها لها نحو السياسة التي يجب إتباعها في علاقتها الائتمانية مع الأفراد المتعاملين كتحديد حجم الائتمان الممنوح لهم أو نوعه أو كيفية إستخدامه، وبهذه الوسيلة يستطيع البنك المركزي أن يضمن تسريب الكمية المرغوبة من النقد في التداول فضلا عن الإتجاهات التي يرغب أو لا يرغب في إستخدام الائتمان فيها مما يؤهله إلى فرض رقابة مباشرة ومضمونة على السياسة الائتمانية المنفذة فقد يصدر البنك المركزي تعليماته إلى البنوك التجارية أو المؤسسات المالية بإستخدام جزء من إحتياطاتها وأصولها المالية في شراء السندات الحكومية أو إقراضها للمشروعات الإستثمارية طويلة الأجل أو الصناعات التحويلية.

(1) - غازي حسين عناية: مرجع سبق ذكره، ص، ص: 147، 148.

(2) - عدنان تاية النعيمي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص: 61.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

وبهذه الوسيلة الرقابية الحديثة تستطيع السلطات النقدية فرض الرقابة على حجم الائتمان وإستخدامه لتوجيهه نحو المشروعات والأغراض الكفيلة بعلاج الأزمات الإقتصادية.

كتمويل و زيادة الإنتاج الكلي والعمالة الكاملة في أوقات الكساد وقصره على المشروعات ذات التكاليف القليلة وعدم تمويل المشروعات في أوقات التضخم فضلا عن أن تحكم السلطات النقدية بهذه الوسيلة في حجم الائتمان يجعلها في أن تتحكم في حجم الإنفاق الكلي ومستويات الطلب الفعلي بالقدر الضروري واللازم لتحقيق العمالة الكاملة والإستقرار الإقتصادي الداخلي بعيدا عن أزمات البطالة والتضخم.

ثالثا: وسيلة الإعلام: وتعني إعلان البنك المركزي لسياسته الائتمانية ببيان الوقائع والإجراءات التي سيتخذها وذلك طبقا لما يتلائم مع طبيعة الوضع الإقتصادي الداخلي وتنفيذا للحاجات الضرورية للإصلاح النقدي والمالي، فإعلان البنك المركزي لسياسته الائتمانية المستقبلية في توجيه الائتمان كما ونوعا والودائع الخاصة بهذه السياسة مدعومة بالأرقام والإحصائيات كفيلا بأن يضع الحقائق أمام الرأي العام وأن يزيد من الوعي الإقتصادي الداخلي مما يجبر البنوك التجارية على التعاون من اجل تنفيذ تلك السياسة وتسيير معاملتها الائتمانية بشكل يتلائم مع تلك السياسة ويساعد على تحقيقها.

وتتخذ وسائل الإعلان أشكالا مختلفة يتضمن نشر البيانات وإلقاء الكلمات الدورية بواسطة وسائل الإعلام المختلفة عن المشكلات النقدية والأحوال المالية والمصرفية والصعوبات التي تواجه التنمية، وقد يتضمن أيضا تفسيرا للوقائع والإعتبرات الدافعة إلى إتباع أو تغيير السياسة الائتمانية فضلا عن تلك البيانات قد تكون مدعومة بالاحصائيات والارقام مما يزيد من كشف الحقائق الإقتصادية أمام الجمهور، وتساعد هذه الوسيلة الإعلامية في دعم الجهود الرامية لإصلاح الأوضاع الإقتصادية والإئتمانية تحقيقا للإستقرار الإقتصادي فوضع الحقائق أمام الرأي العام يزيد من ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الإقتصادية الموضوعية من قبل السلطات النقدية مما يدفع الأفراد والشركات التجارية إزاء تلك السياسات المعلنة إلى إبداء روح من التعاون وبصفة أكثر قبولا لمعالجة ما يعاني منه الإقتصاد القومي من ازمت كساد أو رواج وذلك بتوسيع الإنفاق الكلي أو تضييقه.⁽¹⁾

(1) - غازي حسين عناية: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 153-157.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل نستنتج ما يلي:

- السياسة النقدية إحدى مكونات السياسة الاقتصادية للدولة تهدف من خلالها إلى تحقيق الإستقرار النقدي وبالتالي الإستقرار الإقتصادي ككل.
- يمكن للدول أن تتبع نوعين من السياسة النقدية قد تكون إنكماشية أو توسعية لمعالجة حالات التضخم والإنكماش التي يمر بها الإقتصاد.
- مر تطور السياسة النقدية بعدة مراحل فالأولى كانت السياسة النقدية فيها تهدف إلى حماية قيمة العملة من التقلبات ثم المرحلة الثانية أين ظهرت فيها الأفكار الكيترية إثر الأزمة العالمية، أما المرحلة الثالثة فعاد فيها الإهتمام بالسياسة النقدية وتراجعت أهمية السياسة المالية ثم المرحلة الرابعة أين إحتدم النقاش والجدل بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية.
- ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف والتي تشمل الأهداف الأولية وتتكون من مجموعتين وهي مجموعات الإحتياجات والثانية تتعلق بظروف سوق النقد وهناك أهداف وسيطة مثل أسعار الفائدة وسعر الصرف وغيرها من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية مثل تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار والعمالة الكاملة وتوازن ميزان المدفوعات.
- قبل وضع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية يجب إتخاذ عدة معايير وهي القابلية للقياس والقدرة على التحكم في الهدف الوسيط وإمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي.
- أحيانا تتناقض الأهداف فيما بينها مثل هدف تحقيق إستقرار الأسعار مع هدف زيادة العمالة وهدف إستقرار الأسعار مع تحقيق النمو.
- تحتاج السلطة النقدية إلى توفر مجموعة من المعلومات قبل وضع و تنفيذ السياسة النقدية كمعلومات متعلقة بالقطاع الحكومي والعائلي وكذلك المالي وغيرها من القطاعات الأخرى.
- فعالية السياسة النقدية في الدول النامية ضعيفة ومحدودة وذلك نتيجة لعدم وجود أسواق نقدية ومنظمة وقلة التعامل بالأوراق التجارية.
- من بين الاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية سياسة استهداف التضخم والتي تعتبر من المفاهيم الحديثة لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية.
- يعتبر البنك المركزي المسؤول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية من خلال إستخدام مجموعة من الأدوات وتوزع هذه الأدوات إلى أدوات كمية تتمثل في سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة وتغير نسب الإحتياطي القانوني وأدوات نوعية كسياسة تأطير الإئتمان والسياسة الإنتقائية للقرض وأخرى مباشرة كالإقناع الأدبي وإصدار التوجيهات والأوامر.

الفصل الثالث:

العلاقة بين السياسة

النقدية و التضخم

تمهيد

لقد تطورت السياسة النقدية في الجزائر عبر مرحلتين الأولى كانت قبل سنة 1990 حيث كانت عديمة الفعالية والثانية بعد سنة 1990 وما رافقها من إصلاحات تمثلت في صدور قانون النقد والقرض حيث أصبح لها دور إيجابي في الاقتصاد الجزائري ونتيجة للإختلالات التي أصبح يشهدها الاقتصاد الجزائري كارتفاع معدل التضخم تزايد معدلات البطالة وضعف الاستثمار فإن السياسة النقدية هي الوسيلة المبدولة لتحقيق الاستقرار النقدي باعتبارها إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية، ومن خلال ما تقدم يمكن أن نعالج النقاط الأساسية لهذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في ظل الاتفاقيات المالية الدولية.

المبحث الثالث: التضخم والسياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2010.

المبحث الرابع: تحديات وإصلاحات السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بمراحل عديدة حيث كانت غائبة تماما منذ الاستقلال حتى أواخر الثمانينات إلى أن جاء قانون النقد والقرض الذي يعتبر نقطة تحول هامة في السياسة النقدية حيث أعاد الاعتبار لدورها في النشاط الاقتصادي والاستقرار النقدي، إلا أن قانون النقد والقرض قد تعرض لبعض التعديلات نتيجة لبعض الثغرات والنواقص التي طرأت عليه ومن التعديلات التي أدخلت عليه الأمر 01/01 لتختتم هذه الإصلاحات بصور الأمر 11/03 الساري المفعول إلى يومنا هذا، وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: معالم السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض

تميز النظام المصرفي الجزائري بالازدواجية بعد الاستقلال إذ كانت تحكمه قواعد ومبادئ النظام الرأسمالي الذي ورثته الجزائر عن النظام الفرنسي من جهة وضرورة مسابته للنهج الاشتراكي الذي تبنته الجزائر في تسيير الاقتصاد من جهة أخرى وهذا ما أثر سلبا على قدرة البنك المركزي والنظام المصرفي ككل وتسييره وفقا للتوجيهات الجديدة للدولة ولهذا لم يكن أمام السلطات الجزائرية إلا أن تؤمن المنشآت والمؤسسات البنكية والمالية الضرورية لتعبئة الموارد المالية الكفيلة بتمويل مخططات التنمية، ويعد أول إجراء قامت به السلطات الجزائرية بعد الاستقلال هو فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية في 29 أوت 1962 مما حول لها القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة، و التدخل في بعض القطاعات والميادين الاقتصادية والتكفل بالنشطة الزراعية والصناعية استجابة لمتطلبات الاقتصاد آنذاك كما تم إنشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962. بموجب قانون 61/144 والذي حدد مهامه في نفس القانون كبنك للبنوك وبنك للحكومة وبنك الإصدار.

وإبتداء من سنة 1966 بدأ تأميم البنوك الأجنبية لتفادي مشكلة تمويل المشاريع الاستثمارية والقضاء على ازدواجية النظام المصرفي فنتج عن هذا إنشاء بنوك وطنية مؤمنة تقبل الودائع وتقدم القروض اللازمة للمؤسسات العمومية والخرزينة.

أولا: إصلاحات السبعينات: جاء الاصطلاح المالي لسنة 1971 تزامنا مع المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط عن الخزينة في تمويلها للاستثمارات كما أجبرت المؤسسات العمومية على توطین حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع ويكون التوطين بفتح حسابين لكل مؤسسة في البنك، فالحساب الأول يستعمل لتمويل نشاطات الاستثمار ويستعمل الثاني لتمويل نشاطات الاستغلال وهذا ما يسمح للبنوك بإمكانية تسيير ومراقبة حسابات المؤسسة التي تفتح لديها حساباتها، كما أن الإصلاح المالي جاء ليعزز تخطيط عمليات التمويل ومركزها في ثلاث اعتبارات أساسية:

- ضرورة التوافق العام للتنظيم الاقتصادي ونظام التمويل مع هذا التوجه في شكل مخططات.
- تعظيم مركزية قرارات الاستثمار مباشرة مع المخططات بإتباع نظام التمويل لهذا الاتجاه.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و الترخيم

- ارتفاع مستوى الأهداف على صعيد الاستثمار وبذلك يتحقق نظام التمويل المخصص للأهداف المسطرة.⁽¹⁾

وخلال هذه الفترة كان دور الخزينة كبيرا ومتعاظما حيث كانت مهيمنة تماما على النظام المصرفي إذ كان البنك المركزي آلة لطبع النقود وأهمل دور البنوك تماما في مجال تعبئة المدخرات وحتى في مجال توزيع القروض، كما أن البنك المركزي لا يملك عمليا سلطة حقيقية على سلوك البنوك، كما أن النشاط البنكي يقوم على مبدأ التخصص وتخضع عملية الاستفادة من القرض إلى عملية التوطين المسبق والوحيد وهذا ما أدى إلى ضرورة إحداث إصلاحات عميقة على مستوى النظام المصرفي وعلى مستوى الاقتصاد ككل.

ثانيا: إصلاحات الثمانينات: انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات بما فيها إعادة هيكلة المؤسسات البنكية وهذا تزامنا مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) مع تغيير نظام اتخاذ القرار من مركزي إلى مركزي، فتم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، فانبثق عنهما بنكين هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وبنك التنمية المحلية (BDL) كما عرف الاقتصاد الوطني نهاية 1985 صعوبات مالية نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى توقف معظم المخططات التنموية والتفكير في إعادة النظر في مبادئ تسيير الاقتصاد.

ومن بين أهم الإصلاحات في مرحلة الثمانينات التي مست القطاع المصرفي هو قانون القرض والبنك لسنة 1986 أصدر في 19/08/1986 بموجب قانون رقم 12/86 المتعلق بنظام البنوك والقرض يهدف أساسا إلى إصلاح جذري في المنظومة البنكية، وتحديد مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية مع إعادة الاعتبار لأهمية ودور السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية ومراقبتها تماشيا وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية معتمدة على المخطط الوطني للقرض ومستعملة آليات وأدوات نقدية لإحداث التوسع أو الانكماش المطلوب، وبموجب قانون 12/86 المتعلق بالقرض والبنك تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة البنكية ومن أهم المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها القانون ما يلي:⁽²⁾

- تقليص دور الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك.
- أعاد القانون الوظائف التقليدية للبنك المركزي و دوره كبنك للبنوك.
- أعاد القانون للبنوك ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض كما سمح لها بإمكانية تقبل الودائع مهما كان شكلها ومدتها بالإضافة إلى استعادة البنوك حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه والحد من مخاطر القروض وخاصة عدم السداد.
- كما تميزت فترة الثمانينات كذلك بصدور قانون 06/88 في جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 12/86 المتعلق بالنقد والقرض حيث جعل البنوك مؤسسات عمومية مستقلة ومن أهم المبادئ والقواعد التي جاء بها ما يلي:
- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.

(1) - محمد أمين بن الدين: مرجع سبق ذكره، ص:125،126.

(2) - محمد أمين بن الدين: مرجع نفسه ، ص:127،128.

- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.

المطلب الثاني: إصلاح السياسة النقدية من خلال قانون النقد والقرض

جاء قانون النقد والقرض 90-10 بإصلاحات جذرية مست النظام المصرفي بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة فقد تضمن هذا القانون عدة إجراءات التي من خلالها استعادت السياسة النقدية دورها ضمن إطار أدوات السياسة الاقتصادية.

أولاً: مبادئ قانون النقد والقرض 90-10: أدخلت على النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات أهمها إصلاحات 1990 التي عرفت إصدار قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 والذي حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي وقد وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد من خلال المبادئ التي جاء بها وهي:⁽¹⁾

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: كانت القرارات النقدية في ظل نظام التخطيط المركزي

للاقتصاد تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، ووفقاً لذلك لم تكن هناك أهدافاً نقدية بحتة بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، وإن القرارات النقدية حسب هذا القانون لم تعد تتخذ تبعاً للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط ولكن تتخذ بناءً على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة النقدية وبالتالي تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:⁽²⁾

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي باعتباره المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعماله داخلياً بين المؤسسات العمومية والخاصة والعائلات.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والخاصة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يؤدي دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

2- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: عرف نظام الاقتصاد المخطط الذي تبنته الجزائر منذ الاستقلال

حالة تشابك وتداخل في الصلاحيات بين الخزينة العمومية والبنك المركزي، فقد كانت الخزينة تقوم بدور أساسي في تدبير التمويل اللازم بلجوتها إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد مما وفر لها السهولة النسبية في الحصول على الموارد لتمويل عجزها و لكن في إطار الإصلاحات التي تبنتها الجزائر للدخول إلى اقتصاد السوق وبموجب قانون النقد والقرض تم الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة بوضع حد للخزينة المطلقة التي

(1) - حسين كشيبي: إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر 2000-2009)، رسالة ماجستير، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2012، ص:163.

(2) - الطاهر لطرش: تقنيات البنوك (دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية)، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص:196، 197.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

كانت تتمتع بها الخزينة في ظل النظام السابق من أجل تمويل عجزها وهذا باللجوء إلى البنك المركزي وفي هذا الإطار فقد منحه قانون النقد والقرض الاستقلالية لتمويل عجز الخزينة وتقليص ديون الخزينة اتجاهه بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها، كما يهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة حتى تتمكن السياسة النقدية من أداء دورها بشكل فعال والحد على الآثار السلبية العامة على التوازنات النقدية.

3- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: سمح قانون النقد والقرض للنظام البنكي من استعادة مهامه التقليدية خاصة تلك المتمثلة في منح القروض التي سلبتها منه الخزينة العمومية في النظام السابق والتي كانت تؤدي الدور الأساسي في تمويل الاستثمارات العمومية، الأمر الذي جعل للنظام البنكي دورا هامشيا يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات. (1)

4- إنشاء سلطة نقدية وحييدة ومستقلة: قبل صدور قانون النقد والقرض كانت السلطة النقدية مشتتة في عدة مستويات فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية و الخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها وتتصرف وكأنها هي السلطة النقدية، كما أن البنك المركزي يمثل السلطة النقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود وهذا ما جعل قانون النقد والقرض يضع حدا لهذا التشتت الذي عرفته السلطة النقدية وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحييدة ومستقلة أسندت إلى مجلس النقد والقرض الذي أصبح يتمتع بكامل الصلاحيات كسلطة نقدية. (2)

5- وضع نظام بنكي على مستويين: ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقروض وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما يمكنه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي والتحكم في الأهداف النقدية والسياسة النقدية.

6- أهمية السياسة النقدية: من مبادئ قانون النقد والقرض إعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد ونتيجة لذلك أعيد لبنك الجزائر الاعتبار لاسيما في النقاط التالية: (3)

- إصدار الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
- تحديد قيمة ومواصفات الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
- مراقبة صنع وإتلاف الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
- منح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية.
- الترخيص وفتح واعتماد مكاتب ووكالات تمثل البنوك و المؤسسات الأجنبية.
- يضمن لبنك الجزائر السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات المباشرة وغير المباشرة لاسيما معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة ومعدل الاحتياطي الإجباري.

ثانيا: أهداف قانون النقد والقرض: لقد جاء قانون النقد والقرض ليكرس أنماط جديدة على البنوك لكي تتماشى مع التطورات العالمية ولعل أهم أهداف هذا القانون ما يلي: (1)

(1) - حسين كشتي: مرجع سبق ذكره، ص: 163، 164.

(2) - الطاهر لطرش: السياسة النقدية وأثرها مرجع سبق ذكره، ص: 198.

(3) - عمار بوزعرور: مرجع سبق ذكره، ص: 184.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و الترخيم

- إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبء منح الائتمان ويرجع دورها كصندوق للدولة.
- إرساء قواعد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد.
- خلق علاقة بين الجهاز المصرفي والمؤسسات العمومية القائمة على أساس الاستقلالية التجارية والتعاقدية في ظل جو تنافسي.
- جلب المستثمر الأجنبي تمهيدا للاستثمارات القانونية بصدر قانون الاستثمار وإنشاء سوق مالية.
- التخلص نهائيا من مصادر المديونية والتضخم.
- إدخال وظائف على الأنشطة والبنوك التي تدخل في إطار الوساطة البنكية والأسواق النقدية و المالية وبذلك تطورت الأنشطة البنكية ووجدت البنوك أمامها أنشطة مالية جديدة تمثلت في تقديم سلفيات، المساهمة في رأس المال، إصدار السندات والاستثمارات المباشرة.

لتحقيق هذه الأهداف يتطلب ضرورة إعادة النظر في التنظيم المصرفي والمتابعة التحليلية للسياسة الاقتصادية التي تفرض نفسها في هذا المجال من خلال دور هيئات البنك المركزي في النظام المصرفي وتنظيم المهنة المصرفية وكذلك رقابة البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية.

ثالثا: تنظيم السلطة النقدية في ظل قانون 90-10: لقد جاء هذا القانون بإصلاح جذري للسياسة النقدية في الجزائر وجعل من أولى اهتماماته إعادة الاستقرار المالي للدولة الجزائرية وذلك من خلال ما يلي:⁽²⁾

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي و تكفل البنك المركزي بتسيير النقد والقرض.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية وتطهير الحالة المالية للقطاع الحكومي تنويع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين لاسيما عن طريق إنشاء سوق مالية.
- وقد حدد هذا القانون الهيئات التي تقوم بتنظيم السياسة النقدية المتمثلة في مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية.

رابعا: أهداف السياسة النقدية في إطار قانون النقد والقرض:

تظهر أهداف السياسة النقدية في إطار القانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض في الفقرة 01 من المادة 55 والتي تنص في مضمونه على أن مهمة البنك المركزي تتمثل في إنشاء والحفاظ في مجال العملة على القرض والصراف في أفضل الظروف من أجل التطوير المنتظم للاقتصاد الوطني، من خلال ترقية استغلال كل الموارد المنتجة في الدولة مع الحرص على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة، ومنه يتبين أن هدف السياسة النقدية يتمثل في استغلال الموارد الإنتاجية والذي يوافق هدف التشغيل الكامل وكذلك هدف استغلال القيمة الداخلية والخارجية للعملة الذي يوافق هدف استقرار الأسعار وسعر الصرف إن هذين الهدفين متنافسين ومتناقضين فينبغي التضحية بأحدهما وبالتالي يجب إعطاء الأولوية حسما تملية الظروف الاقتصادية السائدة، وبالفعل نجد أنه خلال فترة التعديل الهيكلي تم التركيز على هدف مكافحة التضخم بدل التشغيل الكامل أي إعطاء

(1) - حسبية لعرازي: دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر ، ص،ص:183،184.

(2) - حسين كشيبي: مرجع سبق ذكره، ص،ص:164،165.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

الأولوية للتوازنات النقدية على حساب التوازنات الاجتماعية وهذا ما حدث بالفعل نجد أن السلطة النقدية أخذت بالاتجاه التقييدي للسياسة النقدية قصد كبح التضخم وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد حيث وصل معدل التضخم إلى 0.34 % سنة 2000 في مقابل إرتفاع نسبة البطالة التي تجاوزت 30%.⁽¹⁾

المطلب الثالث: السياسة النقدية في ظل الأمر 01-01 والأمر 11-03

جاء الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 بغية إحداث بعض التعديلات الضرورية على قانون النقد والقرض 10-90 بعدما لوحظ عدم فعالية بنك الجزائر في تحقيق الأهداف، وبعدها جاء الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض الذي يستجيب لمتطلبات انفتاح الاقتصاد الجزائري وسنوضح ذلك كما يلي:⁽²⁾

أولاً: الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10-90: على إثر الثغرات الإدارية التي ظهرت على قانون النقد والقرض ومن أجل ضمان فعالية بنك الجزائر في تحقيق أهدافه المسطرة فقد تعرض هذا القانون إلى بعض التعديلات والتي كانت بموجب أمر رئاسي وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 حيث مس هذا القانون وبصفة مطلقة الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بصلب القانون وموارده المطبقة وبموجب هذا التعديل تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض حيث أصبح يتولى تسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب، محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان، يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيساً ونواب المحافظ كأعضاء وثلاث موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية، أما مجلس النقد والقرض وفي إطار هذا التعديل فإنه يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية و النقدية.

ثانياً: الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض: ظهر هذا الأمر في 26 أوت 2003 بعدما لاحظت السلطات الضعف الذي لا يزال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي مقارنة بالتحويلات الاقتصادية السريعة خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة وبنك التجارة والصناعة الجزائري حيث اتضح ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر فجاء هذا الأمر بعدة نقاط تسمح لبنك الجزائر بممارسة صلاحياته بشكل أحسن وهي:⁽³⁾

- تم الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض.
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض التي تخول له صلاحيات أكثر في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع.
- إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك و لاسيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية.

(1)- عيسى الراوي: أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2008، ص:101.

(2)- حسين كشيبي: مرجع سبق ذكره، ص:165.

(3)- حسبية لعزاري: مرجع سبق ذكره، ص:200.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و الترخيم

- تكتيف التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي ويشير هذا المضمون إلى شروط عرض التقارير الاقتصادية و المالية والتقارير المتصلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة.
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة تبييض الأموال.
- السماح بتوفير حماية أفضل للبنوك فيما يتعلق بتوظيف الادخار العمومي من خلال تعزيز شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيري البنوك والجزاءات اللازمة للمخالفين.
- يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية و على هذا الأساس يعمل بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطالبات الإعتمادات الجديدة.
- يشكل قاعدة الرقابة على الوثائق والمستندات ويسمح بالتقييم والإطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك.

ثالثا: إستقلالية السلطة النقدية على ضوء قانون النقد والقرض والتعديلات التي أدخلت عليه : إن الأهمية

الكبيرة لمسألة إستقلالية بنك الجزائر جعلت من أولويات إصدار قانون النقد والقرض منح إستقلالية حقيقية للسلطة النقدية في إتخاذ قراراتها وذلك بعد صدور قانون 90-10 و المتمم والمعدل بالأمر 01-01 والأمر 03-11 ويعد هذا القانون الوحيد في المجال البنكي والمالي الذي تعرض لكل الجوانب و المجالات فيما يخص النقود والبنوك والذي حدد ما يلي:⁽¹⁾

- السلطة النقدية بيد مجلس النقد و القرض فيما يتعلق بتكوين وتسيير السياسة النقدية وإعادة رسم العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية بوجه الخصوص فيما يتعلق بإعادة الخصم و إعادة التمويل.
- عصرنه الجهاز المصرفي الجزائري وتزويده بالتكنولوجيا المتطورة وتنمية نظام المعلومات الخاص بالبنك المركزي.
- تستشير الحكومة بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية كما يمكن لبنك الجزائر أن يقترح على الحكومة كل تدبير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات وحركة الأسعار والوضعية المالية العامة وكل ما يراه مناسبا لتطوير الإقتصاد.
- كما يمكن للبنك المركزي أن يطلع الحكومة بكل ما يخل بالاستقرار النقدي وكذلك يحق له أن يطلب من البنوك و المؤسسات المالية وكذا الإدارات المالية أن تدمه بكل الإحصاءات و المعلومات التي يراها مهمة لمعرفة الأوضاع الاقتصادية للنقد والقرض وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية.
- يقوم بنك الجزائر بتحديد عمليات الاقتراض من الخارج و يرخص لها باستثناء القروض التي تقوم بها الدولة إضافة إلى جمع كل المعلومات الضرورية لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية نحو الخارج و يبلغها إلى وزارة المالية، كذلك يساعد بنك الجزائر الحكومة في علاقتها مع المؤسسات المالية الدولية وعند الحاجة يمثلها أمام هذه المؤسسات أو في المؤتمرات الدولية.

(1) - حسين كشيبي: مرجع سبق ذكره، ص: 166، 167.

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في ظل الاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية

عرفت الجزائر نوعين من الإصلاحات وهي الإصلاحات الذاتية والمتمثلة في إصلاحات 1990 بالإضافة إلى الإصلاحات التي سبقتها سنة 1986 أما النوع الثاني من الإصلاحات فقد تم في ظروف أكثر خطورة و ارتبط بالهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وفي هذا الإطار دخلت الجزائر مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بصدد تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاولة تحقيق التنمية، وسوف نستعرض في هذا المبحث كل من الاستعداد الائتماني الأول والثاني بالإضافة إلى التعديل الهيكلي.

المطلب الأول: الاستعداد الائتماني الأول (ماي 1989)

يعتبر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 31 ماي 1989 حيث جرى هذا الاتفاق في سرية تامة مدته 12 شهرا تحصلت الجزائر إثره على 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ما يعادل 200 مليون دولار أمريكي، كما استفادت من تسهيل تمويلي تعويضي للمفاجآت يقدر بـ 315,2 مليون أي ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 وارتفاع أسعار الحبوب، وكان الاتفاق يهدف إلى تحقيق شروط لاسيما منها ما يتعلق بالسياسة النقدية نذكر منها: ⁽¹⁾

- مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص حجم الموازنة العامة.
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح النظام الضريبي الجمركي وقد أدى هذا الاتفاق إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- رفع معدل إعادة الخصم من 7,5% إلى 10,5% بغية التأطير الشامل للقروض.
- رفع سعر الفائدة من 5% إلى 8% بهدف جعل سعر الفائدة الحقيقي موجب ومن ثم رفع حجم المدخرات.
- ارتفاع الكتلة النقدية M_2 بين سنة 1989 و 1990 بنسبة 11,32% في حين زاد الناتج المحلي الخام بمقدار 0,8% مما يعني وجود مؤشر للتضخم نظرا لعدم وجود تناسب بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الخام.
- ارتفاع معدل التضخم من 9,3% سنة 1989 إلى 16,7% سنة 1990.
- ارتفاع حجم النقود المتداولة خارج قطاع البنوك بنسبة 12,57%.
- انخفاض في معدل صرف الدينار مقابل الدولار فقد انتقل من 6,73% في سنة 1988 إلى 8 دج ثم ارتفع إلى 13 دج، في سنة 1990.
- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود سقف 20%.
- إدخال سوق تعامل بين البنوك.

⁽¹⁾ - عمار بوزعرور العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 190، 191.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

وقد تم إدخال الرسم على القيمة المضافة وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين طرق التحصيل وتقليص النفقات العامة للدولة وخاصة تلك المتعلقة بالإفناق العسكري والإفناق الموجه للدعم الاجتماعي، وما يمكن قوله في هذه المرحلة هي بداية الدخول في اقتصاد السوق فقد تميزت بإختلالات كثيرة ومتعددة منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي والأخرى متعلقة بالجانب السياسي والجانب الاجتماعي، وأمام تفاقم الأحداث في سنة 1991 استقالت الحكومة التي قامت بإبرام هذا الاتفاق وجاءت الحكومة الموالية لتخلفها في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، ولكن في ظروف أسوأ من سابقتها.

المطلب الثاني: الاستعداد الإئتماني الثاني (جوان 1991)

قد تم الإمضاء عليه في 3 جوان 1991 إلى غاية مارس 1992 ويتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار مقابل مواصلة الإصلاحات التي تضمنتها رسالة النية والتي تشتمل على: (1)

- تحرير الأسعار وتجميد الأجرور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية وتم تقسيم مبلغ القرض إلى 4 أقساط بحيث كل قسط يحدد بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب وقد سحبت الجزائر 3 أقساط على النحو التالي: الأول في جوان 1991، الثاني في سبتمبر 1991 والثالث في ديسمبر 1991 في حين لم يتم سحب القسط الرابع الذي كان من المفروض سحبه في مارس 1992 وتم تجميده لعدم احترام الحكومة مضمون رسالة النية المحررة في 27 أفريل 1991 حيث إصطدم تنفيذ هذا البرنامج باضطرابات سياسية حملت الحكومة على تنظيم الانتخابات التشريعية الشيء الذي حال دون التطبيق الصارم للبرنامج وحاولت الحكومة التوفيق بين الأمرين من خلال دعم مقتطع مقدم من الميزانية وقد وضعت الحكومة مجموعة من الإجراءات لاسيما الإجراءات التي تتعلق بالسياسة النقدية وهي: (2)
- العمل على الحد من الكتلة النقدية وذلك بجعلها في حدود 41 مليار دج.
- تخفيض قيمة الدينار قصد التقليل من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية، على ألا يتجاوز هذا الفرق 25%.
- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11,5% بدلا من 10,5% بالإضافة إلى رفع المعدل المطبق على السحب على المكشوف من طرف البنوك إلى 20% بدلا من 15% وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدي بـ 17%.
- تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة.
- القيام بإجراءات اجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار.
- التطهير المالي للمؤسسات.

(1) - حسبية لغزالي : مرجع سبق ذكره ، ص:185.

(2) - عمار بوزعرور: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 192-194.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

ويمكن القول أن أداء السياسة النقدية في هذه المرحلة بشكل عام كان غير فعال وقد يعود سبب ذلك إلى الكثير من العوامل الاقتصادية والسياسية، حيث ظهرت مشكلة الموازنة الصعبة بين مقتضيات الوضع الاجتماعي والتطبيق الصارم لإجراءات الإتفاق مما جعل موقف الحكومة في غاية الصعوبة في التوفيق بين شروط صندوق النقد الدولي من جهة والظرف الاجتماعي و السياسي من جهة أخرى فهي كانت مطالبة بتنفيذ بنود الإتفاق على ألا تتوقف عليها الإمدادات، فأقدمت الحكومة على التقليل من دور السلطة النقدية إذ جمدت وأرجعت إلى الخلف الكثير من التدابير التي بدأتها الحكومة السابقة لينتج عن ذلك بعض المؤشرات كارتفاع معدل التضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك سنة 1992 إلى 31,2%، وعليه رأى خبراء صندوق النقد الدولي مراجعة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة حيث وصل الأمر في سبتمبر إلى شبه توقف للإتفاق، إلا أنه تدارك الموقف بإعداد خطاب نوايا جديد في أكتوبر 1991 ومن ثم طالب باتخاذ إجراءات أكثر تشددا يمكن حصرها

فيما يلي:

- تخفيض قيمة الدينار لينتقل سعر الدولار الواحد من 18,5 دج إلى 22,5 دج.
 - الضغط على النفقات وإعادة تقييم الإيرادات للوصول إلى رصيد في حدود 4,9 % من الناتج الداخلي الإجمالي.
 - القيام بإجراءات إجتماعية للتخفيف من آثار إرتفاع الأسعار.
- والخلاصة النهائية لهذه المرحلة هو زوال هذه الحكومة التي وجدت نفسها أمام صعوبات حملتها جملة من الممارسات السياسية فخلفتها حكومة جديدة لتعيد الجزائر التعاقد مع صندوق النقد الدولي للمساعدة في التخلص من هذه الإختلالات منها إرتفاع المديونية وإرتفاع العجز الداخلي.

المطلب الثالث: التعديل الهيكلي (1994-1998)

قبل التطرق لبرنامج التعديل الهيكلي سنحاول التعرف على الأوضاع الإقتصادية السائدة في الجزائر خلال الفترة 1992-1993 ثم سنتناول برنامج التعديل الهيكلي.

أولاً: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر (1992-1993): لم تنجح الحكومة الجديدة بالتعامل مع صندوق النقد الدولي وذلك لعدة أسباب منها ضعف الموارد المتاحة، وقد شهدت الجزائر وضع متأزم اتسم بما يلي: ⁽¹⁾

- تدهور شروط التبادل وحدوث إختلال على مستوى ميزان المدفوعات.
- نمو مفرط للكتلة النقدية قدر بـ 21,2% وبالمقابل إنخفاض في حجم الإنتاج.
- وصل معدل التضخم إلى 32% و 20,8% سنتي 1992 و 1993 على التوالي.
- إنخفاض الإيرادات الناجمة عن الصادرات واللجوء للواردات مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات.
- ظهور صعوبات هيكلية خاصة في قطاع الفلاحة وقطاع البناء.

وخلال الفترة (1992-1993) كانت العودة للاقتصاد الإداري وكانت هذه المرحلة تحت شعار اللامات الثلاث وهي (لا لتخفيض قيمة الدينار، لا لإعادة الجدولة، لا للخصخصة).

⁽¹⁾ - حسبية لغازي: مرجع سبق ذكره، ص،ص: 186، 187.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

وفي ظل هذه الظروف كانت النتائج عكس التوقعات حيث نلاحظ انخفاض حصيلة الصادرات من المحروقات من 9794,10 مليار دينار سنة 1992 إلى 8796,9 مليار دينار سنة 1993 وذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات وفي نفس الوقت سجل ميزان المدفوعات عجزا قدره 0,01 مليار دولار تم تمويله بإستهلاك إحتياطات الصرف كما أن معدل البطالة بلغ 33% سنة 1993، ولقد قامت الجزائر بإبرام إتفاق لتحقيق الإستقرار الإقتصادي كمحاولة ثالثة مدتها شهر من 11 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 وإعادة جدولة الديون العمومية وهدف هذا البرنامج هو تحقيق معدل نمو قدره 3% سنة 1994 و 6% خلال سنة 1995 وذلك بنية استيعاب اليد العاملة كما يهدف البرنامج إلى تخفيض التضخم ومقارنته لمعدل التضخم العالمي بالإضافة إلى إستعادة التوازن الخارجي وبعد إنتهاء مدة برنامج الإستقرار الإقتصادي على ضوء النتائج المحصل عليها والتي نالت رضا الصندوق وتعلق البرنامج بالميزانية والسياسة النقدية وتحرير التجارة الخارجية وتم تنفيذه بدقة وهو ما سمح بمواصلة المفاوضات لإبرام إتفاقية التسهيل الموسع لثلاث سنوات لاحقة بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثانية للديون العمومية وتطبيق برنامج للتصحيح الهيكلي للإقتصاد.

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998): تعتبر هذه فترة المفاوضات الثانية مع صندوق النقد الدولي للإصلاحات أو برنامج للتعديل الهيكلي، فقد تم التوقيع على إتفاقيتين متتاليتين الأولى من مارس 1994 إلى أفريل 1995 (إتفاقية ستانداي) و الثانية من 22 ماي 1995 إلى 22 ماي 1998 (إتفاقية التمويل الموسع) التي تسمح بإعادة جدولة الديون الخارجية في مستوى يتعدر دعم (مبلغ خدمة الديون هو 90% من الصادرات سنة 1993) وهذه الإتفاقية تصاحب (برنامج الإستقرار الإقتصادي الكلي).

فقد عرفت الجزائر مداخل كبيرة منذ الإستقلال في الميدان الإقتصادي، فبعد فشل نظام الإقتصاد المخطط في تحقيق التطور والرفاهية ونظرا للأزمات المتكررة والتي زعزعت الإقتصاد الوطني كأزمة النفط في الثمانينات وأزمة المديونية وعجز الدولة عن تسديد ديونها وجوئها إلى إعادة الجدولة وتدهور المؤشرات الإقتصادية كإرتفاع نسبة التضخم والبطالة وتسجيل مستويات نمو سالبة وعجز الميزانية.

كل هذا أجبر المسؤولين على الإقتصاد الوطني أن يدخلوا في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي وإعادة التوازنات الإقتصادية الكلية وهذه المفاوضات أسفرت على عدة برامج تصحيحية أهمها برنامج التعديل الهيكلي المبرم سنة 1994 الذي ينص على تدخل الدولة في المدى القصير لإعادة التوازن بشكل سريع للتدفقات المالية الداخلية لمحاربة التضخم وعجز الميزانية العامة والخارجية (إعادة التوازن لميزان المدفوعات) وتحقيق هذه الأهداف يكون بالضغط على الطلب الداخلي بإستعمال ثلاث أدوات هي: تحرير الأسعار، سياسة نقدية إنكماشية (إنخفاض الكتلة النقدية وذلك برفع سعر الفائدة والإحتياطات الإجبارية) وتخفيض قيمة العملة (40%).

وكذلك (برنامج التعديل الهيكلي) فقد جاء ليركز على ثلاثة نقاط هي: ⁽¹⁾

⁽¹⁾ - حسبية لغازي: مرجع سبق ذكره، ص، ص: 187، 188.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

- إعادة تخصيص موارد الإقتصاد بإدارة قطاع الصادرات (إنتاج السلع التصديرية) في التمويل الخارجي للإقتصاد (تغطية تخفيض قيمة العملة)، الوسيلة الأساسية لتحقيق هذا الهدف هو تحرير التجارة الخارجية وكانت حقيقة في سنة 1994.

- التقليل من اللجوء للدين الخارجي في تمويل الإقتصاد وتعويضه بحركة الإدخار المحلي (تحقيق التوازن بين الإستثمار والإدخار).

- التوسع في سوق المنافسة لتحقيق الفعالية الضرورية التي تسمح بتخصيص الموارد من جهة الطلب (تحرير الأسعار) ومن جهة العرض (تحرير القطاع الخاص).

1- الإستعداد الإئتماني الثالث (أفريل 1994):

تعتبر المرة الثالثة التي تلجأ فيها الجزائر إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وذلك تحت ضغط الأزمة الإقتصادية والأمنية حيث كانت وضعية الجزائر قبل عقد هذا الإتفاق منهارة نتيجة انخفاض أسعار البترول من جهة وإرتفاع المديونية الخارجية وخدمات الدين من جهة أخرى وإنسداد تام للأسواق المالية والنقدية الدولية أمام السلطات الجزائرية وتدهور خطير في الوضع الأمني نتج عنه خسائر للممتلكات الخاصة والعامّة، و يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي تمهيدا لعقد إتفاق موسع في المستقبل.

وقد استهدفت السياسة النقدية خلال هذا البرنامج دعم سعر صرف الدينار وذلك بالحد من الضغط التضخمي بالإضافة إلى الأهداف التالية:⁽¹⁾

- تحقيق نمو مستقر ومقبول بنسبة 3% في 1994 و 6% في 1995 مع إحداث مناصب شغل.
- رفع معدل إعادة الخضم إلى 15%.
- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدي عند مستوى 20%.
- معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24%.
- التخلي عن إستعمال وسائل الرقابة المباشرة لقروض الإقتصاد في 1994.
- تعديل معدل الصرف ليصبح 36 دج للدولار الأمريكي، أي تخفيض الدينار بمعدل 40,17% قصد تقليص الدينار بمعدل 40,17% قصد تقليص الفرق بين اسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية.
- تخفيض عجز الخزينة إلى 3,3% من الناتج الداخلي الإجمالي.
- تحرير المعدلات المدينة للبنوك.
- رفع المعدلات الدائنة المطبقة على الإدخار المالي لتحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة لتشجيع الإدخار للمساهمة في تمويل الإستثمار.
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- تحقيق إستقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل م 10%

وأهم النتائج النقدية التي حققت على مستوى الإقتصاد الجزائري هي:

- إرتفاع نسبة السلع التي حررت أسعارها إلى 84% من إجمالي السعر المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك.
- تسجيل معدل تضخم بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك يساوي 29%.

⁽¹⁾ - عمار بوزعرور: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 195-197.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

- تخفيض العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4,4% مقابل 5,7% في البرنامج الحكومي.

- تمكن الحكومة من تخفيف مديونيتها إتجاه الجهاز المصرفي بمبلغ 22 مليار دج.

- تم إعتقاد سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية من أجل السماح لهم بالقيام بعملية التوسع الإئتماني.

وهناك بعض النتائج الإقتصادية كإستقلالية 5 مؤسسات عمومية وطنية من أصل 23 مؤسسة، وعرض 5 فنادق للبيع إضافة إلى حل 88 مؤسسة عمومية محلية وتحرير أسعار المنتجات الزراعية، و مواد البناء ورفع أسعار المواد الغذائية المدعمة علاوة على إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

2- إتفاق التمويل الموسع (1995-1998): وافق صندوق النقد الدولي على إتفاق القرض الموسع مع الجزائر الممتد من مارس 1995 إلى أبريل 1998، ويهدف إلى القضاء على الإختلالات العميقة في توازنات الإقتصاد الكلي التي ظلت تعاني منه الجزائر منذ 1986 وقد حدد مبلغ هذا الإتفاق بـ 1169,28 مليون وحدة حقوق سحب.

كما يهدف إلى إعادة الإستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى إقتصاد السوق مثل: (1)

- تحقيق نمو إقتصادي في إطار الإستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج.

- العمل على إرساء نظام الصرف وإستقراره المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك، مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من 1996/01/1 والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية.

- التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الإقتصاد في 1994 تحضيراً للاستعمال التدريجي لوسائل المراقبة غير المباشرة (الإحتياطي النقدي والسوق المفتوحة)، مع تنمية السوق النقدي عن طريق وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي وسندات الخزينة، ومن ثم جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20% مع رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% ومعدل السحب على المكشوف للبنوك على البنك الجزائري يعادل 24%.

- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة) بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20% ابتداء من 1998.

- مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي خلال الفترة 1994 إلى 1996 والسماح للمشاركة الأجنبية للإستثمار في البنوك الجزائرية.

(1) - حسبية لغرازي: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 190-192.

المبحث الثالث: التضخم والسياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2010

من أبرز المشاكل التي تصيب الإقتصاد الجزائري ظاهرة التضخم، حيث مست هذه الظاهرة العديد من الأنشطة الإقتصادية وهذا ما أدى إلى حدوث إختلالات كبيرة داخل القطاعات، و لهذا عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد من هذه الظاهرة من بينها السياسة النقدية فقد أصبحت مراقبة التضخم تمثل أول هدف للسياسة النقدية التي يطبقها بنك الجزائر لذلك يستعمل هذا الأخير توليفة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أدوات السياسة النقدية المعتمدة من قبل بنك الجزائر وتطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) بالإضافة إلى تطور عناصر الكتلة النقدية خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر

من اجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها أي سياسة نقدية فإن مسألة الاختيار المناسب لأدوات هذه السياسة يعد أمرا مهما، ولهذا كان على السلطات النقدية الجزائرية إستحداث أدوات تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الإقتصاد الوطني، فبعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض أصبح بنك الجزائر يستعمل خليطا من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتحكم في السيولة النقدية ومراقبة نمو الإقتصاد.

أولا: أهداف السياسة النقدية في الجزائر: لقد حدد قانون النقد والقرض أهداف السياسة النقدية في الفقرة الأولى من المادة 55 كالتالي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الإنشاء والحفاظ في مجال العملة على القرض والصرف في أفضل الظروف من أجل التطوير المنتظم للإقتصاد الوطني من خلال ترقية إستغلال كل الموارد المنتجة في البلاد مع الحرص على الإستقرار الداخلي والخارجي للعملة"، وتتميز أهداف السياسة النقدية بحسب هذه المادة من القانون بالخصائص التالية:⁽¹⁾

- تعدد في الأهداف النهائية للسياسة النقدية.
- تضارب هذه الأهداف كهدف النمو والتشغيل مع هدف إستقرار الأسعار.
- عدم إعطاء الأولوية لهدف إستقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية.

إن إعلان مجلس النقد والقرض لهذه الأهداف تزامن مع بروز برامج التعديل الهيكلي (1994-1998) وما صاحبها من تحرير واسع للأسعار مما أدى إلى ارتفاع مؤشر أسعار الإستهلاك معلنا بذلك عن وجود نسبة تضخم عالية بلغت 29% في سنة 1994 هذا ما جعل من السياسة النقدية تهتم بتحقيق الإستقرار في الأسعار كهدف أساسي لها وأصبح إستقرار الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية أكثر من هدف التشغيل وهدف النمو الإقتصادي.

وبالرغم من أن الأمر رقم 03-11 والمؤرخ في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض أكد على تكريس مبدأ الحفاظ على هدف النمو الإقتصادي وهدف التشغيل بالإضافة إلى إستقرار الأسعار و التحكم في التضخم كأهداف نهائية للسياسة النقدية، إلا أنه وبتتبع مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق هذه الأهداف وذلك ابتداء من سنة 1994 نجد أن

⁽¹⁾- نذير ياسين: أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية للفترة 1970-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2012، ص:ص: 41،40.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

هدف إستقرار الأسعار هو الهدف الوحيد الذي حققتة السياسة النقدية وذلك على عكس الأهداف الأخرى مما يؤكد على أن إستقرار الأسعار يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية وهذا ما تؤكدته الدراسة التي قدمها محافظ بنك الجزائر لصندوق النقد العربي حيث صرح من خلال هذه الدراسة أن الهدف النهائي للسياسة النقدية ومنذ إصدار قانون النقد والقرض يتمثل في المحافظة على إستقرار الأسعار ومراقبة التضخم التي يقيسها مؤشر أسعار الإستهلاك.

تجدر الإشارة إلى أنه وقبل سنة 2003 لم يكن من الممكن تحديد نسب رقمية للتضخم لكن بعد هذه السنة أصبحت نسبة التضخم مستهدفة بحيث حددت بأقل من 3% هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإنه يمكن ملاحظة أن كل هذا التحليل لأهداف السياسة النقدية يهتم بالأهداف النهائية لهذه الأخيرة، أما فيما يتعلق بالأهداف الوسيطة فإنه ومنذ سنة 1994 وإلى غاية 1999 كان الهدف الوسيط للسياسة النقدية يتمثل في صافي الأصول الخارجية لبنك الجزائر إلا أنه وإبتداء من سنة 2001 برز النقد الأساسي، أي المجاميع النقدية كهدف وسيط للسياسة النقدية.

في سنة 2004 حدد مجلس النقد والقرض الهدف النهائي بضبط التضخم عند معدل 3% على المدى المتوسط ونمو الكتلة النقدية M_2 (الكتلة النقدية $M_1 +$ شبه النقد) بين 14% و 15% كهدف وسيط للسياسة النقدية.

في سنة 2005 مجلس النقد و القرض يحدد نسبة 3% كمعدل للتضخم المستهدف ونمو M_2 بين 8,5% و 16,5% كهدف وسيط سنة 2006 حافظ مجلس النقد والقرض كذلك على مستوى 3% كمعدل تضخم مستهدف على المدى المتوسط وكذا معدل نمو للكتلة النقدية M_2 بين 8,8% و 15,5% كهدف وسيط للسياسة النقدية، هذه الأهداف الكمية تركزت على فرضية أسعار البترول عند 58 دولار للبرميل وكذا عدم الأخذ بعين الاعتبار التسديدات المسبقة للدين الخارجي تجاه نادي باريس ولندن والتي تم التفاوض بشأنها إبتداء من ماي 2006.

في سنة 2007 حدد مجلس النقد والقرض إضافة إلى محافظته على هدف التضخم في المدى المتوسط كهدف نهائي عند 3% أهداف النمو في الكتلة النقدية تتراوح بين 17,5% و 18,5% هذه الأهداف تركزت على فرضية سعر البترول عند 62,8 دولار للبرميل، إلا أنه وفي الواقع فقد بلغ متوسط سعر المحروقات في سنة 2007 مقدار 74,95 دولار للبرميل مما أدى إلى ارتفاع الموارد المتأتية من ميزان المدفوعات والذي أدى بدوره إلى إرتفاع الموجودات الخارجية الصافية مقارنة مع التقديرات التي تضمنتها البرمجة النقدية هذا ما جعل مجلس النقد والقرض يراجع أهدافه فيما يتعلق بنمو الكتلة النقدية ليصبح محصورا بين 22% و 23% بالمقابل حدد معدل التضخم المستهدف بـ 4% وهذا لوجود توسع نقدي.

أما في سنة 2008 فقد حدد معدل 3% للتضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية و ذلك من خلال وضع مجال مستهدف يتراوح بين 3% و 4% بسبب وجود خطر نحو الإرتفاع في التضخم المستورد، أما فيما يتعلق بأهداف النمو في الكتلة النقدية قد حددت النسب المراد تحقيقها بـ 27% و 27,5% واعترف محافظ بنك الجزائر بأن دور البنك قد اقتصر خلال السنوات الأخيرة على إيجاد وتنويع الميكانيزمات اللازمة لامتصاص السيولة النقدية الفائضة خوفا من تأثيرها على معدل التضخم الذي لا يجب أن يتجاوز حسب تقديرات هذه السنة نسبة 4%، وقد أفادت مصادر بنكية حول السياسة النقدية وكيفية التحكم في التضخم بأن الأموال المخزنة على مستوى البنوك حاليا قد بلغت ما قيمته 1500 مليار دينار تنتظر توظيفها في مشاريع بعد أن تم منح ما يقارب 3500 مليار دينار و في نفس الإطار أكد الخبير صالح غوفي على بنك الجزائر تسيير ما قيمته 2000 مليار دينار كسيولة نقدية فائضة يجب توظيفها في إنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطبيقا لما جاء من

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

قرارات خلال الثلاثية الأخيرة، من جهة أخرى أشار محافظ بنك الجزائر بأن امتصاص السيولة النقدية يعد من أبحح الوسائل التي اعتمدها البنك للتحكم في التضخم مشيراً إلى أن السياسة النقدية من خلال التحكم في السيولة الزائدة وفي المدخرات غير المستثمرة تعمل على تخفيض معدلات التضخم وبالتالي تحسين القدرة الشرائية.

وحسب محافظ بنك الجزائر فإنه رغم ارتفاع الكفاءات المالية في الجزائر فإنها تبقى من الدول النامية التي وظفت خلال السنوات الثلاث الأخيرة العديد من مواردها كقروض وجهت للاستثمار رغم انخفاض مستوياتها حتى في البلدان المتقدمة نتيجة للأزمة المالية العالمية ويرى محافظ بنك الجزائر بأن السياسة النقدية في الجزائر قد سجلت استقراراً خلال هذه السنوات نتيجة لتمكن بنكه من امتصاص الفائض من السيولة، وأوضح المسؤول الأول لبنك الجزائر بأن معدل التضخم في تراجع مستمر من سنة لأخرى مشيراً إلى أنه خلال السنوات العشر الأخيرة (2000-2010) كان ما يمثل 22% من المعدلات المسجلة سببها التضخم المستورد.⁽¹⁾

وقد تميزت هذه المرحلة بتوفر سيولة فائضة لدى البنوك التجارية نتيجة تحسين أسعار البترول مما سمح بإحداث برنامج دعم الإلتعاش الإقتصادي في المرحلة الأولى الذي إمتد من أبريل 2001 إلى أبريل 2004 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي في المرحلة الثانية للفترة 2005 إلى 2009.

المرحلة الأولى: برنامج دعم الإلتعاش الإقتصادي: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق إستقرار الإقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل بزيادة حجم الإستثمارات والتحكم في معدلات التضخم وتحقيق التوازن الجهوي وهو ما سمح بإعادة بعث مسار النمو الإقتصادي الذي بلغ في سنة 2003، 7% وقد رافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى.

المرحلة الثانية: برنامج دعم النمو الإقتصادي: تهدف السلطات النقدية في هذه المرحلة إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة كما سجلت هذه المرحلة عودة الحيوية للنشاطات الإقتصادية المختلفة وإنعكست بالإيجاب على الحالة الإجتماعية حيث سجل تراجع في البطالة وإرتفعت نسبة النمو خارج المحروقات وعرفت كل المؤشرات النقدية الكلية تحسناً كبيراً فإنخفضت معدلات التضخم وإرتفعت نسبة النمو.⁽²⁾

ثانياً: أدوات السياسة النقدية في الجزائر: ويمكن إستعراض هذه الأدوات كما يلي:

1- تأطير القروض البنكية: تعد هذه الوسيلة أداة من أدوات السياسة النقدية المستعملة في الجزائر لمحاربة التضخم الذي يحدد كهدف نهائي ومن أجل ذلك عرف منح الإئتمان تأطيراً صارماً للتحكم في نمو المجمعات النقدية وإختلف هذا التأطير تبعاً للجهة التي تمنح لها هذه القروض وتوجد ثلاث آليات لتطبيق هذه الأداة هي تأطير القروض المقدمة للدولة وتأطير المقدمة للإقتصاد بالإضافة إلى تأطير تلك القروض المقدمة لـ 23 مؤسسة غير مستقلة، هذا الإجراء

⁽¹⁾ - سمية يوسف: بنك الجزائر يفرغ لامتناس السيولة خوفاً من التضخم (ارتفاع الأموال المخزنة في البنوك إلى 1500 مليار دينار)، منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.elkhabar.com/ar/Watan/255262.html>

بتاريخ 2013/4/14 على الساعة: 11:15.

⁽²⁾ - فتحي بن لدغم: مرجع سبق ذكره، ص: 126، 125.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

الأخير الذي يعد من أهم معايير تنفيذ البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لكي تستطيع هذه المؤسسات المرور إلى الإستقلالية أثناء فترة إعادة الهيكلة.⁽¹⁾

2- معدل إعادة الخصم: يعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة

البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو بالنقصان، إذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 10-90 يعامل القطاعات الإقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع.⁽²⁾

والجدول التالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم للفترة (2000-2010)

الجدول رقم 01: تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2010)

إبتداء من	إلى غاية	المعدل %
2000-01-27	2000-10-21	7,5
2000-11-22	2002-01-19	6
2002-01-20	2003-05-31	5,5
2003-06-01	2004-03-06	4
2004-03-07	2010-12-31	4

المصدر: نذير ياسين: مرجع سبق ذكره، ص:175.

يتبين لنا من الجدول أن معدل إعادة الخصم بلغ 7,5% سنة 2000 لكن وإبتداء من هذه السنة أصبح هذا المعدل في الإنخفاض تدريجيا ليصل إلى 6% سنة 2002 بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك ولكن هذا الإنخفاض في معدل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على إقتحام ميدان الإستثمار لتعادله مع معدل الفائدة المدين وواصل معدل إعادة الخصم الإنخفاض ليصل إلى 5,5% سنة 2002.

وكذلك بالنسبة 2003 و 2004 فقد وصل إلى 4% وبقي هذا المعدل ثابتا إلى غاية سنة 2010.

(1) - حسين كشيبي، مرجع سبق ذكره، ص:167.

(2) - إكن لونيس: السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير في علوم الإقتصاد، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011، ص:189.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التخضع

3- الإحتياطي الإجباري: ألزمت المادة 93 من قانون النقد والقرض البنوك التجارية بفتح حساب خاص ومغلق لتكوين إحتياطي يحسب إما من مجموع الودائع أو لجزء منها وإما من مجمل توظيفاتها أو لجزء منها ويسمى هذا الإحتياطي بالإحتياطي الإجباري والذي مبدئيا لا يمكن أن يتجاوز 28% من المبلغ الذي استعمل كأساس للحساب كما يمكن لبنك الجزائر أن يرفع هذه النسبة عندما تدفعه الضرورة لذلك، وكل نقص في قيمة الإحتياطي القانوني لأي بنك سيعرضه لغرامة يومية بنسبة 01% من هذا النقص ويحق للبنك المعاقب أن يقدم طعنا للغرفة التجارية في المحكمة العليا أو لمجلس الدولة، وقام بنك الجزائر ولأول مرة بفرض إحتياطي قانوني بنسبة 2,5% في أكتوبر 1994 من الودائع المصرفية من دون الودائع بالعملات الصعبة، غير أنها لم تطبق فعليا وبقيت بدون تطبيق إلى غاية أبريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك إلا أنها تبقى الأداة الوحيدة والتقليدية في حوزة بنك الجزائر.⁽¹⁾

والجدول التالي يبين لنا معدلات الإحتياطي القانوني للسنوات (2000-2009)

الجدول رقم 02 : معدلات الإحتياطي القانوني خلال الفترة (2009-2000)%

السنوات	معدل الإحتياطي
2000	3,0
2001	4,25
2002	6,25
2003	6,50
2004	6,50
2005	6,50
2006	6,50
2007	6,50
2008	8,0
2009	8,0

المصدر: حسين كشيبي: مرجع سبق ذكره، ص:169.

⁽¹⁾- إكن لونيس: مرجع سبق ذكره، ص:191.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و الترخيم

من خلال الجدول يتضح لنا بأن معدل الإحتياطي القانوني قد ارتفع من سنة 2000 بنسبة 3% إلى 4,25% سنة 2002 ليرتفع مرة أخرى سنة 2003 إلى غاية 2007 بنسبة 6,5% وبقي ثابتا ليرتفع مرى أخرى سنتي 2008 و 2009 بنسبة 8%.

وهذا الارتفاع راجع أساسا إلى الزيادة المفرطة للسيولة المصرفية غير أنه تم إلغاء هذه الأداة من خلال المادة 93 من القانون 11-03 حيث نص هذا الأخير على أدوات السياسة النقدية ما عدا الإحتياطي القانوني غير أنه ونظرا لأهمية هذه الأداة كوسيلة ضمان أساسي للمودع فقد تم إدراجها من قبل مجلس النقد والقرض سنة 2004.

4- نظام الأمانات: تعتبر أداة من الأدوات التي يستعملها بنك الجزائر للتدخل في السوق النقدية لتوفير السيولة بتعديل معدل الفائدة المتفاوض عليه ويحدد هذا التدخل بناء على الوضع الذي يتصوره و المقاييس التي يحددها ويقوم هذا النظام على مبدأ أن كل بنك مقترض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أمام البنك المقرض أي أن نظام الضمانات هي عمليات مضمونة تعتمد تسليم أو التنازل المؤقت على سندات مقابل دين و تكون هذه الديون مضمونة لمدة القرض وتنقضي بانقضاء أجله مقابل أسعار فائدة.⁽¹⁾

5- عمليات السوق المفتوحة: تجري عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر الذي يعود إليه أيضا قرار اختيار معدل ثابت أو متغير الذي يتعين تطبيقه على هذه العمليات، يمكن أن تكون عمليات السوق المفتوحة ذات فترات نضج من سبعة أيام (عمليات أسبوعية عادية) إلى إثني عشر شهرا (عمليات ذات فترات نضج أطول) وتنقسم الأدوات التي يمكن استعمالها ضمن عمليات السوق المفتوحة إلى ثلاث فئات هي:

أ- عمليات التنازل المؤقت: وهي العمليات التي من خلالها يقوم بنك الجزائر بأخذ أو وضع الأوراق المقبولة على سبيل الأمانة منح قروض مضمونة بواسطة التنازل عن الأوراق الخاصة (المستحقات خاصة مقبولة)، تحدد عمليات الأمانة المسلمة بواسطة اتفاقيات نموذجية موقعة بين الجزائر والبنوك تسمى الأوراق العمومية و الخاصة المنشأة ماديا مسلمة، إذا كانت مسلمة فعلا وعينيا إلى التنازل عنها حين وضعها على سبيل الأمانة ويجب أن تكون الأوراق لأمر مظهرة مسبقا وفقا لأحكام القانون التجاري تسمى الأوراق العمومية والخاصة المقبولة أثناء إعادة الخصم أو أثناء التسبيقات غير المادية والمنشأة ماديا المحتفظ بها لدى الوديع المركزي أو لدى بنك الجزائر والمتداولة بواسطة تحويل من حساب إلى حساب أوراق مسلمة إذا كانت عند تحويلها إلى أمانة محل تسجيل في حساب مفتوح باسم التنازل لدى الوديع المركزي أو لدى بنك الجزائر.⁽²⁾

طبقا لحدود وشروط التدخلات المحددة من طرف مجلس النقد والقرض يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية عن طريق الإعلانات بالمناقصة أو بواسطة عمليات ثنائية استثنائية. والشروط الخاصة بالفوائد المطبقة على عمليات التنازل المؤقت هي كالآتي:⁽³⁾

(1) - حسين كشيبي: مرجع سبق ذكره، ص: 170.

(2) - المواد 16، 15، 14 من النظام رقم 09-02 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1430 الموافق لـ 26 مايو سنة 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، 13 سبتمبر 2009، الجزائر، ص: 20.

(3) - المواد 17، 18 من النظام 09-02 المتعلق بالسياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التخضع

- تدمج الفوائد المطلوبة عند تاريخ إستحقاق العملية في سعر إعادة الأوراق المأخوذة على سبيل الضمان.

- تحدد الفوائد على عملية التنازل المؤقت في شكل قرض مضمون بالمستحقات المتنازل عنها بتطبيق معدل الفائدة البسيط طبقا لقاعدة الحساب (العدد الحقيقي للأيام/360) على مبلغ الدين.

ب-العمليات النهائية: هي العمليات التي يقوم من خلالها بنك الجزائر بشراء أو بيع نهائي في سوق السندات المقبولة و لا تتم هذه العمليات إلا لأهداف هيكلية أو لغرض الضبط الدقيق، يمكن لهذه العمليات أن تأخذ شكل مساهمة بالسيولة (شراء نهائي) أو سحب للسيولة (بيع نهائي) يعتبر تكرار هذه العمليات غير موحد، تقام هذه العمليات عن طريق الإعلانات عن المناقصة أو وفق إجراءات ثنائية عن طريق الإعلانات عن المناقصة أو وفق إجراءات ثنائية، يمكن أن يقفن تاريخ استحقاقات التنازل كما يمكن أن لا يقفن.

ت-إسترجاع السيولة على بياض: في إطار الضبط الدقيق للسيولة البنكية يمكن أن تقوم البنوك بدعوة من بنك الجزائر بتوظيف سيولات عن طريق إعلانات عن المناقصة لدى بنك الجزائر في شكل ودائع، يتعلق الأمر بإسترجاع السيولة على بياض، تتم عمليات إسترجاع السيولة هذه وفق تواريخ إستحقاقات ثابتة ولكنها ليست موحدة ولا يقدم أي ضمان مقابل الأموال المودعة.

تسحب الفائدة المسددة على هذه الودائع على أساس مبدأ عدد الأيام الحقيقي/360، تسدد الوديعة للمقابل عند تاريخ إستحقاقها، يعتبر تكرار هذه العمليات غير موحد و يتم إجراء هذه العمليات عن طريق الإعلانات عن المناقصة إلا في حالة الإستعانة بالإجراءات الثنائية تخص المشاركة في هذه العمليات كل البنوك المؤهلة بذلك. (1)

رغم فعالية عمليات السوق المفتوحة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 و شملت مبلغا يقدر بـ 04 مليون دج بمعدل فائدة متوسط 14,94 % ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001 لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لإمتصاص السيولة الفائضة، لكن منذ سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لإستعمالها كأداة نقدية فعالة على أن يقوم المتعاملون الإقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدينين المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، رغم هذه المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002 وإلى غاية سنة 2009 رغم أن دورها يبقى مهم وفعال وقوي الذي يسمح بتعديل السيولة البنكية. (2)

6- مزادات القروض: استخدم هذا النوع من أدوات الرقابة غير المباشرة في سنة 1995 بهدف توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية وقد كانت هذه المزادات تسعى إلى تقوية دور أسعار الفائدة من خلال السماح بتطبيق ممارسات أكثر تنافسا في الأسواق، ويعلن بنك الجزائر وفقا لنظام المزادات سعر فائدة أدنى قبل المزاد لتتقدم بعد ذلك البنوك أو المؤسسات المالية بطلباتها في شكل أسعار فائدة وأحجام الإئتمان، وتتم هذه المناقصات عن طريق الفاكس ليلة العملية على الأكثر وتنقسم السندات في شكل ضمانات إلى ثلاثة أقسام هي السندات المقبولة في المزايدة (سندات الخزينة، سندات التجهيز، والتي تمثل قروضا بنكية ومضمونة من طرف الدولة والتي تمنح للمؤسسات التي

(1)- المواد 24-25 من النظام 09-02 المتعلق بالسياسة النقدية وأدائها وإجراءاتها، مرجع سبق ذكره، ص:21.

(2)- إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص:197.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التخضع

لها ديون جارية وبدون مشاكل)، السندات التي لا تحظى بالقبول إلا إذا تم تحديدها في عملية المزايدة وتمثل القروض الممنوحة للمؤسسات التي لها ديون ذات مشاكل محتملة وهي غير قابلة للمناقصة، السندات التي لا تحظى بالقبول في المزايدة بصفة قطعية وتمنح للمؤسسات التي تملك ديون عالية المخاطر وكل هذا وفقا للتعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 2 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك.

7- مزادات أذونات الخزينة: بدأ استخدام هذه التقنية لأول مرة في أكتوبر 1995 حيث تقوم الخزينة بإصدار

سندات عمومية تخضع لشروط السوق النقدية في شكل مناقصة سندات ذات إستحقاقات موحدة كما يمكنها التدخل في السوق النقدية من خلال بنك الجزائر باعتباره وكيلا للمالي و الذي يقوم بخدمتها بضمان تحقيق عمليات مناقصات بيع سندات للتداول في السوق النقدية، وقد بلغت معدلات الفائدة لهذه الأذونات في فيفري من سنة 2001 ، 13 أسبوعا 5,82% ، 26 أسبوعا 5,96% ، 52 أسبوعا 7,95% ، لسنتين 6% ولخمس سنوات 8%، ويتم إصدار هذه الأذونات وفقا لإحتياجات خزانة الدولة التي تؤسس قرار إصدارها طبقا للعروض المقدمة في إطار شروط سعر السوق النقدية من طرف المتدخلين فيه.⁽¹⁾

8- التسهيلات الدائمة: التسهيلات الدائمة مخصصة لتمويل البنوك بالسيولة أو سحبها منها وهي عمليات تتم

بمبادرة من البنوك في شكل تسهيلات القرض الهامشي وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة.

أ- تسهيلات القرض الهامشي: هي عملية يمكن من خلالها لبنك ما أن يحصل على سيولة من بنك الجزائر لمدة

24 ساعة بمعدل محدد مسبقا مقابل تقديم أوراق مقبولة، تتم المساهمات بالسيولة في إطار تسهيلات القرض الهامشي بأخذ الأوراق العمومية المؤهلة والقابلة للتفاوض والأوراق الخاصة المؤهلة على سبيل الأمانة لمدة 24 ساعة.

يمكن لكل بنك المشاركة في تسهيلات القرض الهامشي بناء على طلبه لدى بنك الجزائر في أي وقت خلال أيام العمل في أجل أقصاه ثلاثون دقيقة قبل إغلاق نظام الدفع الإجمالي بشرط تقديم الأوراق الكافية المأخوذة على سبيل الضمان، لا يوجد أي حد للمبالغ التي يمكن الحصول عليها في إطار التسهيلات في يوم العمل الموالي بمجرد إفتتاح نظام الدفع الإجمالي وكذا نظام تسليم السندات عند الإقتضاء، تحدد نسبة الفائدة على تسهيلات القرض الهامشي بتعليمة من بنك الجزائر على أساس نسب العمليات الأساسية لإعادة التمويل مضافا إليها هامشا والمعلن عنها مسبقا.

ب- تسهيلات الودائع المغلة للفائدة: هي عملية إيداع لـ 24 ساعة لدى بنك الجزائر، بحيث يمكن البنوك

الدخول إلى تسهيلات الودائع المغلة للفائدة في كل يوم عمل بناء على طلبها لدى بنك الجزائر، يحدد أقصى وقت يأخذه بنك الجزائر بعين الإعتبار لطلب تسهيلات الودائع المغلة للفائدة بثلاثين (30) دقيقة قبل إغلاق نظام الدفع الإجمالي .

يحدد أجل إستحقاق هذه الودائع عند يوم العمل التالي عند إفتتاح نظام الدفع الإجمالي تكافئ الودائع لـ 24 ساعة المقبولة من طرف بنك الجزائر بنسبة فائدة يحددها بتعليمة على أساس معدل العمليات الأساسية لإعادة

(1) - حسين كشيبي: مرجع سبق ذكره، ص: 171.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

التمويل منقوصة بامش والتي يعلنها مسبقا، لا يوجد أي ضمان يقدم للمقابل ومبلغ النقود التي يمكن للمقابل إيداعها في إطار تسهيلات الودائع المغلة للفائدة غير محدود. (1)

والجدول التالي يوضح لنا تسهيلات الودائع للفترة (2005-2009)

الجدول رقم 03: تطور تسهيلات الودائع خلال الفترة (2000-2009) (الوحدة:مليار دج)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
المبالغ	49,7	456,7	483,11	1400,4	1022,1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: إكن لونيس مرجع سبق ذكره، ص196.

نلاحظ أن قيمتها ارتفعت مقارنة بسنة 2005 حيث وصلت إلى 456,7 مليار دج سنة 2006 وارتفعت أيضا سنة 2007 عندما قام بنك الجزائر برفع معدل الفائدة من 0,3% إلى 01% في جوان 2007 وفي نهاية ديسمبر قام بنك الجزائر بخفض معدل الفائدة من 01% إلى 0,75%، موازاة مع ذلك قام برفع معدلات الفائدة المطبقة على استرجاع السيولة بالمناقصة حيث إنتقل من 02% إلى 02,5% سنة 2007 هذا بالنسبة لأداة استرجاع السيولة لمدة (03) أشهر أما بالنسبة لمدة (07) أيام قام برفع معدل الفائدة من 1,25% إلى 1,75% سنة 2007 وفي سنة 2009 عرفت قيمة الودائع انخفاضا نتيجة الأزمة المالية العالمية .

ومن أجل استمرار سياسة بنك الجزائر في امتصاص سيولة البنوك الفائضة بأداة استرجاع السيولة لمدة (03) أشهر ولمدة (07) أيام قام بنك الجزائر مثل ما قامت به البنوك المركزية الأخرى بمراجعة معدلات تدخلاته بتخفيضها في مارس 2009 إلى 1,25% بدل 2% لاسترجاع السيولة لمدة (03) أشهر وإلى 0,75% بدل من 1,25% لاسترجاع السيولة لمدة (07) أيام و 0,3% بدل 0,75% بالنسبة لتسهيلات الودائع. (2)

المطلب الثاني: تطور ظاهرة التضخم في الجزائر خلال فترة 2000-2010

لقد عرفت ظاهرة التضخم في الإقتصاد الجزائري ضغوطا مختلفة ولأسباب متعددة أدت بدورها إلى إختلاف أنواع التضخم نتج عنها آثار تزامنت مع التغيرات التي عرفت الجزائر خاصة في نظامها الإقتصادي.

أولا: أسباب التضخم في الجزائر: من بين أسباب التضخم في الجزائر ما يلي: (3)

(1)- المواد 26،27،28،29 من النظام 09-02 المتعلق بالسياسة النقدية وأدائها وإجراءاتها، مرجع سبق ذكره، ص:21.

(2)- إكن لونيس: مرجع سبق ذكره، ص:196،197.

(3)- عمار بوزعرور: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 235-238.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

أ- الأسباب النقدية والمالية: لقد إحتاجت التنمية في الجزائر في ظل الإقتصاد الموجه إلى تمويل نقدي ضخم لذلك لجأت السلطات العمومية إلى الإقتراض إضافة إلى الإصدار النقدي الذي لم يكن له مقابل نقدي ويمكن تقديم الأسباب النقدية والمالية فيما يلي:

– تطور الكتلة النقدية: إن إرتفاع الكتلة النقدية له آثار تضخمية خاصة عندما لا يكون هناك تناسب بين هذا الإرتفاع، والزيادة في النمو وفي مستوى الإنتاجية حيث تؤدي إلى خلق وضعية لا توازن في الإقتصاد الوطني، وعملية الإصدار النقدي في الجزائر لم تلتزم بالحيطه والحد.

– تطور مالية الدولة: إن النفقات دائما متزايدة لأسباب إقتصادية، إجتماعية وسياسية ولهذا أمام الإيرادات المحدودة في كثير من الأحيان تلجأ السلطات لتغطية هذه النفقات بتدبير إيرادات جديدة وهذه الموارد آثار تضخمية تظهر في الإقتصاد الوطني وأهم مورد منتج لهذه الآثار هي الموارد الضريبية وتمثل فيما يلي:

– الجباية البترولية: وهي عبارة عن الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة نتيجة إستغلال وتصدير المواد البترولية وتكون لها آثار تضخمية عن طريق إصدار كتلة نقدية إنطلاقا من موارد العملة الصعبة من أجل تمويل معاملات داخلية وهي طريقة تضخمية إذا لم يقابلها إنتاج حقيقي من السلع والخدمات.

– الضرائب الأخرى: إضافة إلى المورد السابق يوجد أنواع كثيرة من الضرائب منها الضرائب على الدخول وتمثل في الضرائب المقتطعة من الدخول (IRG) و تعد من تكاليف الإنتاج على الأجر، وبالنسبة للضرائب المقتطعة على غير الأجراء فتحمل على السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي وهو ما يؤدي إلى ارتفاعها ونتيجة ذلك يحدث التضخم.

أما بالنسبة للضرائب على النفقات فيتم تحميلها مباشرة على الأسعار(الرسم على القيمة المضافة (TVA)) وهي تعتبر كذلك ضرائب ذات أثر تضخمي، وتوجد هناك ضرائب أخرى تفرض على رؤوس الأموال وهي الضرائب المسددة على إمتلاك الثروة وتعتبر أقل أثرا على التضخم من الأنواع السابقة.

– النفقات العامة لميزانية الدولة: تعتبر النفقات العامة للدولة المعبرة عن الطلب على السلع والخدمات العمومية وتمثل في الاستهلاك العام، والذي يتكون من المستهلكين النهائيين الذين يحتاجون إلى هذه النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطلب نحو الإرتفاع وهو ما يؤثر على تفاقم الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب.

– إرتفاع تكاليف الإنتاج: وفق هذا المنظور يكون الإرتفاع في الأسعار ناتجا عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج دون أن يكون هناك تغيرا في الطلب، ويقصد بإرتفاع تكاليف الإنتاج هو زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتها الحدية وعادة ما يرتبط إرتفاع تكاليف الإنتاج في الجزائر بإرتفاع تكاليف الأجر و إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.

حيث في هذا الصدد يؤكد الخبير الإقتصادي ورئيس الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين شبايكي سعدان من بين أسباب التضخم هي زيادة الأجر بدون مراعاة العوامل الإقتصادية الضرورية ومبالغة الحكومة في نفقاتها خلال السنوات

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

الأخيرة بدون زيادة قدرات الإستهلاك الوطنية مما ساهم في خلق قوة شرائية مفتعلة لم يقابلها عرض محلي مقبول عجل بالوصول إلى الوضعية التضخمية التي نعيشها. (1)

ب- الأسباب الهيكلية: تتدخل العوامل الهيكلية في إحداث قوى التضخم وفق التحليل التالي: (2)

التضخم الناتج عن التخلف: يعتبر التخلف الإقتصادي في الجزائر أهم العوامل المغذية للتضخم ومن أبرز عوامل التخلف ضعف الإنتاجية بسبب ضعف حوافز العمل وعدم تأهيل اليد العاملة، كذلك النمو الديمغرافي حيث أن هيكله وعدد السكان تحدد لنا قوة العمل المتاحة في الإقتصاد.

ندرة السلع والخدمات: شهد الإقتصاد الجزائري في الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي أزمة حادة في مجال الغذائي تمثلت في تزايد العجز الغذائي وحصول فجوة غذائية حادة فكانت النتيجة ظهور ضغوط تضخمية بسبب الندرة الموجودة في مختلف السلع والخدمات ويرجع سبب ذلك إلى الزيادة الكبيرة في الطلب على المنتجات الغذائية.

بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض المنتجات الزراعية الغذائية حيث تستورد الجزائر كميات ضخمة من المواد الغذائية وخاصة القمح، أيضا النقص الملموس في حصيدلة الصادرات النفطية حيث ظهرت أزمة النقد الأجنبي في نهاية عام 1993 عندما إنخفضت الإحتياجات إلى أقل من 1,5 مليار دولار وأيضا بسبب إتباع نظام الدعم والتسعير الإداري حيث تراكمت المخزونات بغرض المضاربة وظهرت السوق الموازية وإنتشار ظاهرة التهريب للسلع المدعمة وبكميات ضخمة إلى البلدان المجاورة مما أدى إلى حدوث عجز غذائي حاد في الإقتصاد الوطني.

التضخم المستورد: ويقصد به تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية فكلما تأثر هذه العوامل في تشكيل المستوى العام للأسعار المحلية كلما كان تأثير التضخم المستورد كبيرا والعكس صحيح والتضخم المستورد يظهر في السوق المحلي وهذا عن طريق وجود عجز أو فائض في ميزان المدفوعات وفي الجزائر يتم إستيراد التضخم المستورد من خلال العناصر التالية:

- الطلب الكلي الداخلي المتزايد الذي يلي عن طريق اللجوء إلى عملية الإستيراد لسد العجز الموجود في العرض الكلي المحلي ومعظم هذه الواردات تأتي من السوق الأوروبية المشتركة وهي بلدان تحتوي إقتصاديا على معدلات تضخم معتبرة وبالتالي يتم تحويلها عن طريق المبادلات التجارية إلى الجزائر.
- إعتقاد التشغيل في كثير من قطاعات الإقتصاد القومي على المواد الوسيطة المستوردة.
- التغير الذي حدث على سعر الصرف حيث تعرض لضغوط التخفيض من جراء العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات بسبب ضغوط صندوق النقد الدولي وضعف طاقة الدولة على الإستيراد.

ولقد أشار خبراء بنك الجزائر أن التضخم المستورد أثر على الأسعار الداخلية نهاية 2010 وإرتفاع تكاليف الإنتاج وتقلب أسعار المنتجات الأولية في السوق الدولية فضلا عن عدم نجاعة الأسواق، وكشف تقرير أولي لنتائج الدراسة التي

(1) - عبد الوهاب بوكروخ: التضخم أصبح يهدد الأمن القومي للجزائر، يومية الشروق، العدد 3905، الخميس 2013/01/24، ص:5، الجزائر.

(2) - عمار بوزعرور، مرجع سبق ذكره، ص:240،239.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

يشرف عليها بنك الجزائر أن عامل التضخم المستورد يمثل 22% من مؤشر أسعار المستهلك ومعدل أسعار الصرف التي تمثل 9% فيما تمثل مجموع القروض للإقتصاد وتوسع الأجور 62%⁽¹⁾.

ج- الأسباب المؤسساتية: يعبر التضخم المؤسساتي عن هياكل وتسيير المؤسسات العاملة في إطار النشاط الإقتصادي والمالي للدولة، إن الأسباب المؤسساتية تتمثل في العوامل المؤسسة التي تقوم على إلغاء الرقابة على الأسعار بعد أن كانت مسيرة إداريا كون المؤسسات في وضع شبه إحتكاري جعلها ترفع أسعارها دون إعتبار لمنطق المنافسة وخاصة في وجود الندرة، وتتمثل الأسباب المؤسساتية في تضخم الندرة والتضخم الإنتقالي.

- تضخم الندرة: لقد تميزت هيكله الإقتصاد الجزائري بالندرة في الثمانينات وبداية التسعينات حيث عرفت إختلالا كبيرا في التوازن بين إنتاج السلع والخدمات والطلب الكلي وهذا ما أدى إلى خلق وضعية صعبة للسوق الوطني لتلبية الحاجات المتزايدة للمواطنين فكانت النتيجة ظهور ضغوط تضخمية بسبب الندرة الموجودة في مختلف السلع والخدمات، وهذه الندرة ترجع لخلل في عملية التوزيع والهياكل المساعدة على ذلك مثل نقص الهياكل القاعدية التي تسمح بتصريف البضائع وتنقل الأشخاص عبر مختلف أنحاء الوطن.

يظهر التأثير الكبير لهذا العامل على إرتفاع الأسعار سواء كان هذا راجع إلى إرتفاع تكاليف النقل أو التخزين أو نتيجة لوجود بعض المناطق المعزولة تماما عن المناطق الأخرى مما يجعل التجار يقومون بإحتكار السلع والمبالغة في رفع أسعارها، إضافة إلى سياسة اللاتوازن الجهوي التي تؤدي إلى إرتفاع الأسعار و بالتالي التضخم.

- التضخم الإنتقالي: التضخم الإنتقالي يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الإختلال الموجود بين العرض والطلب وهو مرتبط بمرحلة إنتقالية أي الإنتقال من النظام الموجه إلى إقتصاد السوق الذي أدى إلى تحرير الأسعار من جهة وإعادة تقييم سعر الصرف من جهة أخرى فبالنسبة لتحرير الأسعار الذي يعتمد على قوى العرض والطلب كان الأساس في إرتفاع الأسعار نتيجة لهذا التحرير مما أدى إلى ظهور قوى تضخمية قوية جدا مع وجود حالة نقص كبير في العرض من السلع والخدمات إن لم نقل وجود ندرة حقيقية وهذا لعدم وجود منافسة في السوق الموازية كمرجع لتحديد أسعار منتجاتها.⁽²⁾

⁽¹⁾ - محافظ بنك الجزائر يعلن مخاوفه وخبراء إقتصاديون يقترحون عودة القروض الإستهلاكية لمواجهة التضخم، منشور على الموقع الإلكتروني: <http://ar.algerie360.com>

بتاريخ: 2013/4/14 على الساعة: 15:11.

⁽²⁾ - عمار زعرور: مرجع سبق ذكره، ص: 241، 242.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

ثانيا: تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة 2000-2010 : سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04: تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000-2010)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم %	0,34	4,2	1,4	2,6	3,6	1,38	2,31	3,86	4,8	5,7	3,9

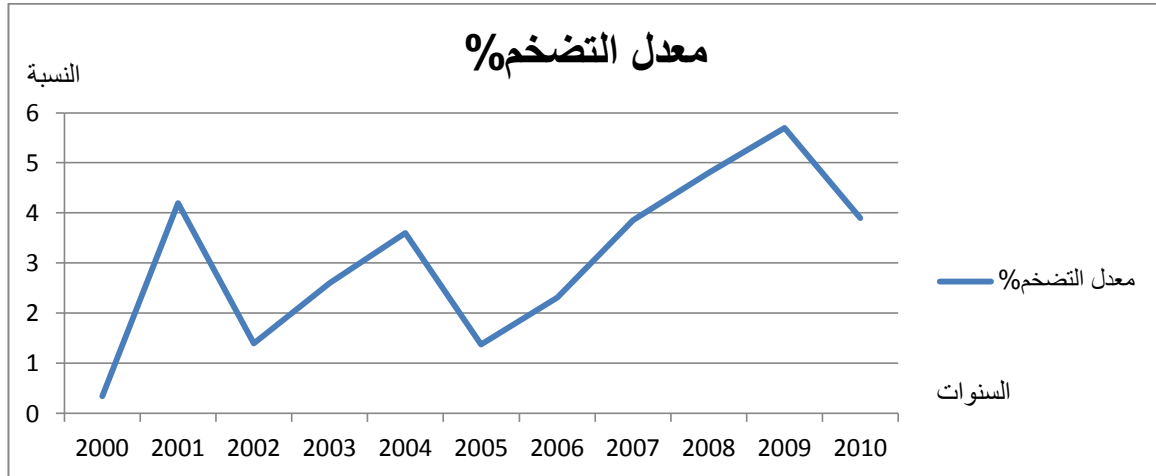
المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: <http://www.radioalgrie.dz/:ar/>
- بن لدغم فتحي: مرجع سبق ذكره، ص:127.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل التضخم كان منخفضا في سنة 2000 وترجع أسباب هذا الإنخفاض إلى الإجراءات الصارمة التي طبقتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي والتي من أهمها تحرير الأسعار ورفع أسعار الفائدة ليواصل إرتفاعه إبتداء من سنة 2001 إلى غاية 2004 وذلك راجع لإرتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار المواد الفلاحية، كما شهد معدل التضخم إنخفاضا سنتي 2005 و 2006 ليواصل إرتفاعه إبتداء من سنة 2007 إلى غاية 2010 نتيجة إرتفاع أسعار الإستهلاك إضافة إلى زيادة اسعار المواد الغذائية.

والشكل التالي يوضح لنا تطور معدل التضخم

الشكل رقم 06: تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

ويرجع الديوان الوطني للإحصائيات الإرتفاع في معدلات التضخم إلى: ⁽¹⁾

زيادة أسعار الإستهلاك حيث إرتفعت بنسبة 2,7% اي إرتفاع سنوي في 2010 بنسبة 3,9% مشيرا إلى أن هذه النسبة التي تبقى دون النسبة المسجلة في 2009 (5,7%) وتفوق بقليل النسبة المتضمنة في قانون المالية 2010 (3,5%) هي نتيجة التباطؤ الملحوظ في وتيرة الإرتفاع المسجل لاسيما بالنسبة للمنتوجات الفلاحية الطازجة، وفي هذا الشأن أشار المصدر إلى أن ذلك يعود أساسا إلى زيادة هامة نسبيا في أسعار المواد الغذائية 4,2% مع 2,11% بالنسبة للمنتوجات الفلاحية الطازجة و 6,04% بالنسبة للمواد الغذائية الصناعية، وأكد الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة إرتفاع أسعار المنتوجات الفلاحية الطازجة التي كانت تقدر بـ 20,5% في 2009 بلغت 6,1% خلال السداسي الأول من 2010 و 2,11% في 2010.

وأضاف الديوان أن أسعار المواد المصنعة قد إرتفعت بـ 4,04% وكذا الأمر بالنسبة لأسعار الخدمات التي ارتفعت بنسبة 2,81% هذا وباستثناء انخفاض أسعار اللحوم البيضاء بنسبة 10% والبطاطا بنسبة 12,08%، وأسعار المنتوجات الأخرى لمجموعة الأغذية قد إرتفعت كلها لاسيما السكر (29,58%) والسمك الطازج (27,14%) والفواكه الطازجة (18,38%) والمشروبات (16,81%) والزيت والمواد الدسمة 8,06%.

كما شمل الإرتفاع منتوجات غذائية أخرى بنسب أقل لاسيما لحم البقر 9,70% ولحم الغنم 4,99% واللحوم والأسماك المعلبة 3,79%، أما منتوجات سلة السلع والخدمات الممثلة لإستهلاك العائلات فقد شهدت هي الأخرى إرتفاعا بإستثناء مجموعة التربية والثقافة والترفيه التي تراجعت قليلا 0,14%، بحيث شهدت كل المجموعات الأخرى إرتفاعا أهمها مجموعة المنتوجات المختلفة (مواد الصيانة والتنظيف ونفقات المطاعم والمقاهي والمجوهرات بنسبة 10,98%) وقد بلغ مؤشر الأسعار عند الإستهلاك بنسبة 8,1% بالجزائر العاصمة خلال شهر نوفمبر الماضي مقارنة بنفس الشهر من سنة 2011 لتتدعم بذلك الوتيرة السنوية للتضخم لتبلغ 8,6% في نوفمبر الماضي مقابل 8,3% خلال أكتوبر، وسجل مؤشر الأسعار عند الإستهلاك لمدينة الجزائر الذي يعد بمثابة مرجع للنسبة السنوية للتضخم إرتفاعا بنسبة 8,1% خلال شهر نوفمبر الماضي مقارنة بنفس الفترة من سنة 2011 ومقابل 9,9% خلال شهر أكتوبر 2012.

ولقد حمل محافظ بنك الجزائر النشاطات الإحتكارية والمضاربن مسؤولية الإرتفاع الخطير للتضخم في الجزائر معترفا أن التضخم أصبح هيكليا خلال السنوات الأخيرة، مؤكدا أن بنك الجزائر ينتهج منذ مدة سياسة نقدية صارمة بهدف إحتواء التضخم الناتج عن التوسع الكبير في برامج الإنفاق العمومي والإرتفاع الحاد لمستوى السيولة على مستوى السوق النقدية محذرا من أن التضخم أصبح بالفعل تهديدا على المدى المتوسط، وأشار أيضا إلى الضعف الهيكلي الذي يعانيه الإقتصاد الوطني الذي يواصل إعماده المطلق على صادرات المحروقات.

وقد دعى محافظ بنك الجزائر ضرورة تعزيز الإستثمارات في القطاعات الحقيقية للإقتصاد سواء في الإنتاج الصناعي و الزراعي أو الخدمي من خلال الإستخدام الأمثل للإدخار العمومي، وعلى الرغم من الإرتفاع المحسوس للقروض الموجهة للإقتصاد التي إستفاد منها القطاع الخاص بشكل أكثر منه مقارنة بالقطاع العام حيث بلغت القروض للقطاع الخاص 2121

⁽¹⁾ - التضخم في الجزائر يبلغ 3,9% في 2010، منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.radioalgerie.dz/ar/> بتاريخ 2013/04/14 على الساعة: 15:08.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

مليار دج مقابل 1893 مليار دج للقطاع العام وفي المجموع تمثل القروض المتوسطة والطويلة ما يعادل 65,2% من إجمالي القروض للاقتصاد.⁽¹⁾

وقد كشف صندوق النقد الدولي في تقرير حول الإقتصاد الجزائري أن تسيير المنظومة البنكية الجزائرية يتم بطريقة غير عقلانية مضيفا أن الطريقة المنتهجة تهدد بكارثة إقتصادية وإجتماعية في حال عدم النظر السريع في آليات تسييرها، مضيفا أن بنك الجزائر فشل في تحمل مسؤولية تسيير التضخم الذي يعتبر سرطان الإقتصاد ولا يتحمل مسؤولية كبحة سوى بنك الجزائر المخولة له صلاحية تحديد السياسة النقدية والتحكم في التسيير الجيد لمعدلات التضخم.

وكشف التقرير الموجه لبنك الجزائر أن معدلات التضخم الحقيقية في الجزائر تتجه نحو مستويات خطيرة يصعب التحكم في عواقبها الإقتصادية والإجتماعية في حال عدم إسراع القائمين على السياسة النقدية (بنك الجزائر) إلى فرض سياسة حكيمة بعدما قفزت معدلات التضخم وهو ما اعتبر بمثابة قفزة خطيرة جدا على الإقتصاد الوطني بالنظر إلى معدلات الفائدة الإسمية التي تطبقها البنوك التجارية على عملائها، والتي نزلت من حوالي 7% سنة 2004 إلى حوالي 4,5% سنة 2009، وهذا يعني خسارة كبيرة في التعاملات المصرفية مما أدى إلى جعل الإقتصاد الحقيقي إلى أن يصبح اقتصادا وهميا مبتعدا شيئا فشيئا عن الإقتصاد الحقيقي نتيجة الزيادة غير الطبيعية في معدلات التضخم بدون زيادة ماثلة في معدلات الفائدة الإسمية وهو ما كان وراء إنخفاض معدل الفائدة الحقيقي، ومن ثم إنخفاض في القيمة الحقيقية للتعاملات الإقتصادية الوطنية لأن معدل الفائدة الإسمي المطبق في الجزائر حاليا يوجد في مستوى أقل من مجموع معدل التضخم و الفائدة الحقيقية.

وإنتقد الصندوق لجوء البنوك العمومية إلى تطبيق معدلات فائدة اقل في بعض المرات من معدل التضخم وهذا يعني أن البنوك العمومية في الجزائر تحقق خسارة بدل الربح الذي تعتقد أنها تحققه ظاهريا فإذا كان المتوسط الإجمالي لمعدلات الفائدة مساويا لـ 5,5% ومعدل تضخم 5,7% فهذا يعني أن معدل الفائدة الحقيقي يوجد في مستوى سلبي عند (-2%) وهو واقع أغلب البنوك العمومية خاصة مع السيولة العالية لدى البنوك التجارية.⁽²⁾

ثالثا: أنواع التضخم في الجزائر: تتعدد وتختلف أنواع التضخم حسب الهيكل الإقتصادي لكل بلد و الجزائر من ضمن الدول التي تعرف أنواعا للتضخم نذكرها كما يلي:⁽³⁾

1- التضخم الناتج عن التخلف: يعود سبب هذا التضخم في الجزائر إلى ما يعانيه الإقتصاد الوطني من إختلالات شبه كلية في البنيان الإقتصادي لاسيما بداية من 1990 حيث دخلت الجزائر في مرحلة جديدة أي الإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى الإقتصاد الموجه الذي يعتمد على قوى السوق من عرض وطلب فتناول التضخم من هذه الناحية يتطلب معرفة العناصر الضرورية التي تؤدي إلى معالجة ومواجهة عوامل التخلف ومن هذه العوامل:

- زيادة عدد السكان.

⁽¹⁾ - محمد لكصاسي: الإحتكار والمضاربة وراء إلهاب الأسعار، منشور على الموقع الإلكتروني: www.echoroukanline.com/ara/articles/145953.html بتاريخ:

2013/04/05 على الساعة 11:24.

⁽²⁾ - الإقتصاد الجزائري ومشكلة ارتفاع التضخم: منشور على الموقع الإلكتروني: <http://ar.algerie360.com/> بتاريخ 2013/04/07 على الساعة 15:08.

⁽³⁾ - عمار بوزعور: مرجع سبق ذكره، ص: 233.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

- زيادة الطلب على السلع والخدمات مع وجود عرض محدود في الإنتاج مما يزيد في حدة التضخم أي ارتفاع الأسعار.

- تمركز المشاريع الإستثمارية في مناطق محدودة وغيابها في معظم مناطق الوطن مما يؤدي إلى تركيز السكان في هذه المناطق كالجرائر العاصمة و ما يتطلب نقل البضائع والسلع من المناطق التي فيها إستثمارات إلى المناطق النائية وذلك يتطلب تكاليف أخرى تزيد في ارتفاع الأسعار وبالتالي يؤدي إلى زيادة التضخم.

2- تضخم التنمية: لقد عرفت الإستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية توسعا ملحوظا بداية من التسعينات، مما أدى بالدولة إلى التحلي عن إمتلاك الإستثمارات العمومية لصالح الخواص بإستثناء المؤسسات الإستراتيجية للدولة مما أدى إلى تصفية عدد كبير من المؤسسات ونتيجة هذه التصفية تسريح مئات الآلاف من العمال بالإضافة إلى العاطلين عن العمل فزادت نسبة البطالة حيث وصلت إلى 29,77% في سنة 2000، وكان عدد طالبي العمل 2,5 مليون نسمة وما يمكن قوله في هذه المرحلة أنها تميزت بنوع من النشاط التي توجهت فيه نحو التجارة ذات الربح السريع كالنقل ووكالات الإستيراد، ولكن هذه النشاطات لم تقلل من مشكلة البطالة وبالتالي أدت إلى ارتفاع الأسعار وخاصة مع تحلي الدولة عن دعم الأسعار، وعدم وجود إستثمارات حقيقية التي تؤدي إلى خلق ثروة حقيقية من سلع وخدمات بسبب تكلفة التجهيزات الكبيرة التي أدت إلى عدم التوافق بين العرض والطلب الذي يمثل مشكلة تعرقل عملية التنمية وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي حدوث التضخم وهناك نوعين آخرين وهما التضخم الإنتقالي والتضخم المستورد ولقد تم الإشارة إليهما سابقا.

المطلب الثالث: تطور عناصر الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2010

لقد خصصنا هذا المطلب لمعرفة مكونات الكتلة النقدية ومقابلتها خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2010.

أولاً: مكونات الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2010 : تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من ثلاثة أصناف وهي: ⁽¹⁾

- 1- **النقود القانونية (الإئتمانية):** وتشمل الأوراق النقدية و النقود المساعدة الصادرة عن بنك الجزائر.
- 2- **الودائع تحت الطلب (النقود الكتابية أو الخطية):** وتشمل الودائع الجارية عند البنوك التجارية والودائع الجارية على مستوى مراكز البريد و صناديق الإدخار والأموال الخاصة لدى الخزينة.
- 3- **الودائع لأجل (أشباه النقود):** وتشمل الودائع لدى البنوك التجارية والودائع لأجل لدى صندوق التوفير والإحتياط (CNEP) .

كما يمكن تصنيفها وفق المجمعات النقدية كالتالي:

- 1- **مجمع المتاحات النقدية (M1):** ويشمل الأوراق النقدية والنقود المساعدة والودائع الجارية.

⁽¹⁾ - ندير ياسين: مرجع سبق ذكره، ص، ص: 43، 42.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

2- مجمع الكتلة النقدية (M2): يشمل المتاحات النقدية (M_1) مضافا إليها أشباه النقود.

ثانيا: تطور عناصر الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2010: من المعروف نظريا أن التغيرات الحاصلة في العرض النقدي خلال الفترة (2000 - 2010) تعتبر من المؤشرات الرئيسية للسياسة النقدية وأن مقياس النقود بالمعنى الواسع M_2 هو الذي يعطي الصورة الأوسع والأشمل لدور النقود في النشاط الإقتصادي بحيث تأخذ به المؤسسات المالية والدولية مثل صندوق النقد الدولي، كما أن معظم الدراسات النقدية تعتمد عليه في تفسيرها للتضخم والجدول التالي يوضح لنا تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000 - 2010).

الجدول رقم 05 : تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2010) الوحدة (مليار دج)

البيان	نقود إئتمانية	ودائع تحت الطلب	النقود M_1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M_2	الكتلة النقدية M_2 السنوي % التغير
2000	484396,9	563680,2	1048077	974254,6	2022534	13,03
2001	577071,3	661170,8	1238242	1234779	2473516	22,29
2002	664450,8	751496,8	1415948	1485004	2901532	17,30
2003	781244,9	849004,2	1630249	1723837	3354422	15,60
2004	873953,1	1285885	2159838	15777452	3738037	11,43
2005	918539,7	1495789	2414329	1731333	4146906	10,93
2006	1080974	2085968	3166942	1765771	4933700	18,97
2007	1284500	2949100	4233600	1761000	5994600	21,56
2008	1540000	3424900	4964900	1991000	6955900	16,03
2009	1829400	3114800	4944200	2228900	7173100	3,12
2010	2098600	3539900	5638500	2524300	8162800	13,79

المصدر: نذير ياسين، مرجع سبق ذكره، ص:173.

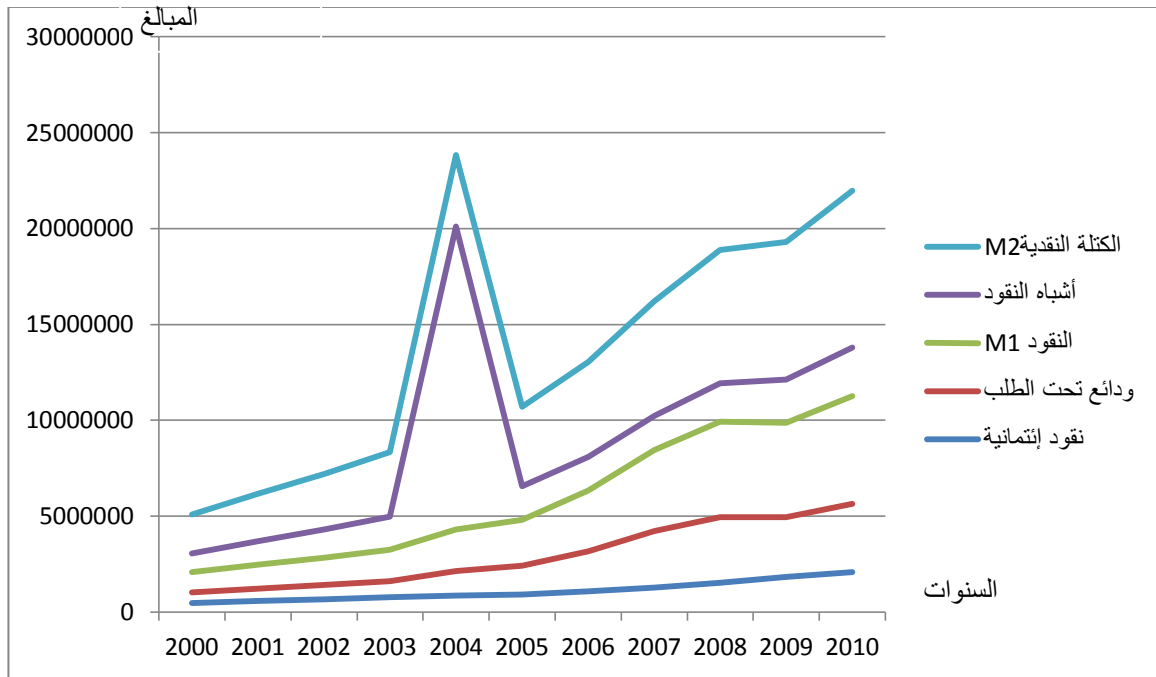
من خلال الجدول نلاحظ أن هناك نمو مستمر للكتلة النقدية M_2 ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2010 حيث عرفت سنة 2001 توسعا نقديا كبيرا مقارنة بسنة 2000 حيث بلغت قيمة الكتلة النقدية M_2 2473516 مليار دج ما يعادل

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

معدل نمو بـ 22,9% ويعود هذا التوسع إلى إرتفاع صافي الأرصدة الخارجية بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي وضعته الجزائر إلا أنه وإبتداءا من سنة 2002 إلى غاية 2005 بدأ الإنخفاض في معدل نمو الكتلة النقدية حيث كان سنة 2002 17,3% ليصبح سنة 2005 10,9%، ثم بدأ التوسع النقدي بالارتفاع مجددا إبتداءا من سنة 2006 حيث بلغت قيمة الكتلة النقدية 4933700 مليار دج هذا التوسع كان بسبب إرتفاع أسعار النفط آنذاك، ما يقارب معدل نمو بـ 18,9% لكن عام 2009 سجل معدل نمو منخفض يقدر بـ 3,1% وذلك بسبب الأثر الكبير والمتمثل في الأزمة المالية العالمية، ثم عاد التوسع النقدي ليرتفع من جديد سنة 2010 ليبلغ معدل نمو الكتلة النقدية 13,7%، ونلاحظ أيضا أن هذه النسبة صغيرة مقارنة بالسنوات 2001، 2002، 2003، 2006، 2007، 2008 حيث شهدت معدلات نمو أكبر من سنة 2010.

ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

الشكل رقم 07: تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

ثالثا: مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2010

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مستحقات الجهة المصدرة للنقود على الغير أو هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي و يمكن تصنيفها إلى الأصول الخارجية الصافية، القروض المقدمة إلى الإقتصاد و القروض المقدمة للدولة.⁽¹⁾

1- الأصول الصافية الخارجية: إن مصدر الأصول الخارجية في الجزائر مرتبط أساسا بإيرادات قطاع المحروقات مما جعل إحتياطات الصرف الرسمية التي بحوزة بنك الجزائر تشكل المصدر الأول للتوسع النقدي.⁽²⁾

2- القروض المقدمة إلى الإقتصاد: تتمثل في القروض الممنوحة من الجهاز البنكي للمتعاملين الإقتصاديين غير الماليين وتشمل هذه القروض نوعين هما القروض الصادرة عن البنوك التجارية لصالح الأعوان الإقتصاديين بإستعمال الشيكات والقروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى بنك الجزائر إلى البنوك التجارية وذلك بإستخدام أداة سياسة إعادة الخصم.

3- القروض المقدمة للدولة: تتمثل بتسبيقات بنك الجزائر، الإكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية.⁽³⁾

والجدول التالي يبين لنا تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000 - 2010)

(1) - حسبية لعرازي: مرجع سبق ذكره، ص:210.

(2) - إكن لونيس: مرجع سبق ذكره، ص:206.

(3) - لخلو موسى بونجاري: سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص:268.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

الجدول رقم 06 : تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة 2000 – 2010 الوحدة (مليار دج)

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد
2000	776	667,5	993,73
2001	1310,8	569,7	1078,4
2002	1755,7	578,6	1266,8
2003	2342,6	423,4	1380,2
2004	3119,2	20,6-	1535
2005	4179,7	933,2-	1779,8
2006	5515,0	1304,1-	1905,4
2007	7415,5	2193,1-	2205,2
2008	10246,9	2193,1-	2615,5
2009	1088,6	3488,9-	3086,5
2010	1997,0	3510,9	3268,1

المصدر: حسبية لعزازي، مرجع سبق ذكره، ص:210.

نلاحظ من الجدول أن الأصول الخارجية الصافية في إرتفاع حيث إنتقلت من 776 مليار دج سنة 2000 إلى 1310,8 مليار دج سنة 2001 وهذه الزيادة نتيجة لإرتفاع أسعار المحروقات وقد واصل الإرتفاع في قيمة الأصول الخارجية سنة 2002 إلى غاية سنة 2009 بقيمة 1088,6 مليار دج بنسبة نمو تقدر بـ 6,23% مقارنة بنسبة 2008 حيث سجلت نسبة الزيادة تراجعاً وهذا ناتج عن أثر الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

كما نلاحظ أن القروض الموجهة للدولة في تناقص مستمر وذلك إبتداءً من سنة 2001 حيث بلغت 569,7 مليار دج مقارنة بسنة 2000 لتصبح سالبة إبتداءً من سنة 2004 إلى غاية 2009 وهذا يعني بداية تسديد الديون العامة على عاتق

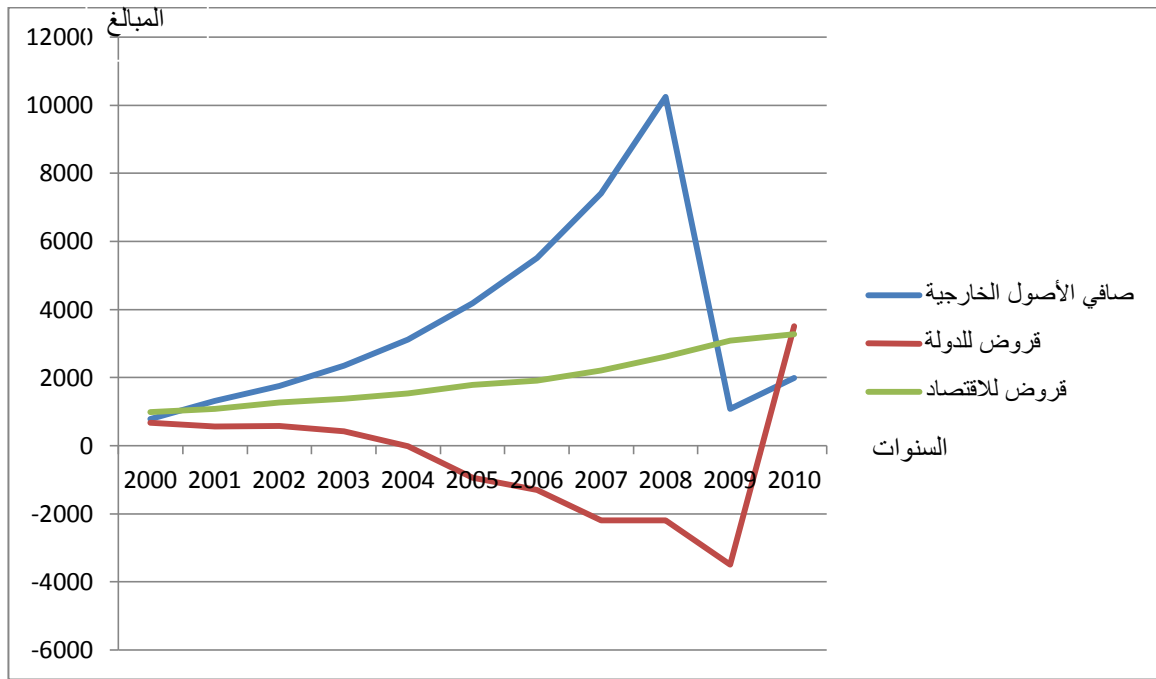
الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

الدولة لصالح بنك الجزائر و التي تراكمت عبر عدة سنوات نتيجة الأزمات التي تعرض لها الإقتصاد الوطني و فيما يخص القروض الموجهة للإقتصاد عرفت إرتفاعا معتبرا من سنة لأخرى فانتقلت من 993,73 مليار دج سنة 2000 إلى 3268,1 مليار دج سنة 2010.

وهي موجهة أساسا لدعم برامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو من خلال تمويل المشاريع الإستثمارية خاصة بالنسبة للقطاع الخاص وهذا ما يفسر النهج الجديد للإقتصاد الوطني المعتمد على سياسات التوسع المالي.

وسنوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 08: تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة (2010-2000)



المصدر: : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06.

المبحث الرابع: إصلاحات وتحديات السياسة النقدية في الجزائر

لقد عرف الإقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية والتي دفعت أسعار البترول إلى الإرتفاع وبالتالي تحسن معظم المؤشرات الإقتصادية الكلية وتعزيز الوضعية المالية والنقدية داخليا وخارجيا، ونتيجة هذه التطورات والتحولات ظهرت مجموعة من التحديات التي تواجه السياسة النقدية في الجزائر فالسلطات الجزائرية تسعى إلى وضع سياسة إقتصادية تتماشى ومتطلبات العصر، وستتطرق في هذا المبحث إلى كل من تحديات وإصلاحات السياسة النقدية في الجزائر.

المطلب الأول: تحديات السياسة النقدية في الجزائر

لقد ميز فائض السيولة الظرف الإقتصادي الكلي منذ سنة 2000 وسيستمر هذا الوضع بالتأكيد خلال السنوات القادمة نظرا لأن الإختلالات الهيكلية المسببة لهذه الظاهرة لا يمكن معالجتها على المدى القصير وهنا تبرز أهمية السياسة النقدية في المساهمة في علاج هذه الإختلالات حيث أن السياسة النقدية في الجزائر اليوم تجد نفسها أمام مجموعة من التحديات يصعب التعامل معها: (1)

- موارد مالية فائضة ومعطلة.
- عدم تنوع الإقتصاد مما أدى إلى تدهور في النشاط الإقتصادي و بطالة مرتفعة.
- إنخفاض الإستثمارات الإنتاجية والذي نجد سببه هو ضعف البيئة المصرفية والمالية وعدم وجود الإئتمان اللازم لذلك بالإضافة إلى أن السياسة النقدية غير متناسقة مع بقية السياسات الإقتصادية الأخرى.
- عودة الضغوط التضخمية للإقتصاد.

وعليه على أصحاب القرار إجراء العديد من الإصلاحات و الإجراءات للرفع من كفاءة السياسة النقدية للمساهمة في تغيير الوضع القائم حيث يجب إعادة السياسة النقدية إلى مسارها الأصلي والذي يركز على المراقبة والإشراف وتوجيه الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال أدواتها المباشرة وغير المباشرة بشكل رئيسي والمتمثلة في سعر إعادة الخضم ونسبة الإحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة ويتم رفع وتعزيز كفاءة هذه الأدوات من خلال رفع فاعلية البنوك التجارية وذلك من خلال وضع سياسة إئتمانية محددة والترويج لها للوصول إلى الأهداف المنشودة.

من جهة أخرى على بنك الجزائر الإهتمام بتفعيل بعض الأدوات المباشرة للسياسة النقدية مثل سياسة الإقناع الأدي من أجل تخصيص الإئتمان نحو قطاعات إقتصادية معينة كالمشاريع الإستثمارية في مجال الزراعة والصناعة التحويلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن للبنك التمييز بين القطاعات في حصولها على القروض من خلال سعر الفائدة أو فترة التسديد حيث يمس هذا الإجراء المشاريع التي يمكن أن تساهم في توظيف اليد العاملة وتنويع الإنتاج.

(1)- فضيل رايس: تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، جامعة تبسة، ص، ص: 78،77، منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://www.univ-ouargla.dz/pageswb/pressuniversitaire/doc/03%20ELBAHITH/R10/A1007> بتاريخ: 2013/03/27 على الساعة 12:49.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

إن مهمة بنك الجزائر في الإشراف على النظام المالي تجعل منه المسؤول الأول على تأخر هذا الأخير، فالتخلف الكبير في هذا النظام في الجزائر وعدم إستقراره يتطلب من مسؤولي النقد في الجزائر البحث عن شتى الطرق لإحداث ظاهرة التعمق النقدي حيث تعتبر هذه الظاهرة في الجزائر غير معبرة فإذا ما قيست بنسبة الإئتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي أو بنسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي نجد أن هناك لبس كبير في تفسير معنى هذه النسبة نظرا للخلل الهيكلي في القروض الممنوحة.

ومن جهة أخرى الخلل في الناتج المحلي الإجمالي، وظيفته بنك الجزائر في هذه الحالة هو العمل على تفعيل السياسة النقدية بكل أدواتها لتكون في خدمة الإقتصاد.

إن متابعة حجم ونوع القروض التي يقدمها النظام المصرفي يوضح حجم المشكلة حيث أن متابعة وتحليل وضعية هذه الأخيرة يمكن من معرفة واقع الجانب الحقيقي للإقتصاد والجدول التالي يوضح القروض الممنوحة حسب الآجال:

الجدول رقم 07: توزيع القروض حسب الآجال (2000-2010) الوحدة (مليار دج)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ق.ط.أ	33,8	35,6	36	47,5	89,1	109,0	203,3	351,1	516,1	913,9	
ق.م.أ	492,9	529,5	602,8	559,1	617,6	747,5	786,4	828,0	910,0	825,1	
ق.ق.أ	467	513,3	628	773,6	828,3	923,3	915,7	1026,1	1189,4	1320,5	1311

المصدر: فضيل رايس: مرجع سبق ذكره، ص82.

من خلال الجدول يظهر الخلل الكبير في الوضعية فالقروض المتوسطة و الطويلة الأجل التي تعتبر في الغالب هي قروض الإستثمارات الإنتاجية لم تتجاوز في فترة الدراسة 54% من إجمالي القروض كما أن زيادة هذه القروض يمثل القروض الرهينة وأيضا في القروض الإستهلاكية للأسر (تمويل السلع الدائمة). بمعنى أن هناك تمويل لجانب الطلب في الإقتصاد وليس جانب العرض، من جهة أخرى فإن القروض قصيرة الاجل وصلت في بعض السنوات الى 56% من اجمال القروض وهذا ما يعبر عن ضعف في السياسة النقدية عن إبتكار قنوات لتوزيع الموارد المتاحة على كل قطاعات الإقتصاد وبطريقة منتجة.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

يعتبر هذا الخلل من أسباب ضعف كفاءة السياسة النقدية التي تشرف على النظام المصرفي حيث لا تزال نوعية وتعزيز الوساطة المصرفية تشكل مصدر قلق رئيسي للمؤسسات، فالموارد المالية المجمعة لدى النظام المصرفي تقريبا تعادل الضعف في أغلب السنوات ويعبر ذلك على الإفراط الكبير في السيولة كما أن جانب الإستخدامات يعبر على عدم إستغلال هذه الموارد.

ويمكن طرح الإنشغال حول التناقض التدريجي لقيمة هذه الموارد مع مرور الوقت حيث أن هذه مشكلة أخرى تتعلق بالسياسة النقدية المتبعة إذ يجب العمل على وضع السياسة التي تساهم في جمع الموارد وفي نفس الوقت إستخدام هذه الموارد وحمايتها من الضياع.

ومن جهة أخرى بإستقراء بيانات ميزان المدفوعات يظهر الوزن الكبير للواردات الغذائية مقارنة بالأنواع الأخرى للواردات وبالمقابل يلاحظ الضعف الكبير للصادرات من نفس المواد، ويعبر ذلك عن الخلل الهيكلي في القطاع الخارجي وعدم التفكير في الحل سيؤدي إلى تفاقم المشكلة مع مرور الوقت وقد تأخذ أبعاد أخرى ولعل البعد النقدي من أهمها، والمقصود هنا أن هذه المشكلة من مصادر التضخم المحلي.

فإستمرار التبعية الغذائية للخارج يعتبر من أهم أسباب التضخم ويمكن النظر إلى هذه المشكلة عبر أكثر من قناة:⁽¹⁾

- أن الكثير من الواردات تعتبر من السلع المكونة لسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتي على أساسها يحسب معدل التضخم في الجزائر، وتذبذب أسعار هذه السلع في الأسواق الدولية يؤدي إلى تذبذب المستوى العام للأسعار محليا نتيجة التبعية الكبيرة للخارج.
- إن إستمرار إرتفاع السلع الأساسية في السوق الدولية والتي تشكل نسبة كبيرة من سلع السلة يدفع إلى تدخل الدولة عن طريق الدعم وبالتالي فإن تذبذب الأسعار في السوق الدولية يؤدي إلى تذبذب النفقات العمومية في الداخل.
- إذن تعتبر التبعية الغذائية في الجزائر مصدر لعدم الإستقرار النقدي كما أن القضاء على هذه التبعية يعتبر منفذ من المنافذ التي يمكن إستغلالها لإستثمار الفوائض النقدية المتاحة وتنويع الإنتاج وتحقيق التنمية الزراعية والإكتفاء الذاتي.

المطلب الثاني: إصلاح السياسة النقدية في الجزائر

تنص مبادئ قانون 10-90 و 11-03 على أن أهداف السياسة النقدية تنحصر في إستقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الإستعمال التام للموارد ونمو سريع للإقتصاد وبالرجوع إلى التقرير السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية النقدية والتضخم لسنتي 2000 و 2001 (تاريخ بداية تكوين الإحتياطات الأجنبية) يتضح أن البنك لم يأخذ سوى هدف إستقرار الأسعار بعين الإعتبار إضافة إلى ذلك جاء في التقرير السنوي لسنة 2003 ما يلي: "إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على إستقرار الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الإستهلاك"

⁽¹⁾ - فضيل رايس: مرجع سبق ذكره، ص: 78.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

ويطرح هذا التناقض في أهداف السياسة النقدية ودور بنك الجزائر بصفته المحول الوحيد بتحديد وتنفيذ السياسة النقدية والهدف أن لا يزيد معدل التضخم عن 3% ابتداء من سنة 2003.

يمكن القول أن هذا التحول في سياسة بنك الجزائر جاء كرد فعل لتكوين سيولة نقدية مفرطة ابتداء من سنة 2001 فتراكم الموجودات الأجنبية وضع البنك أمام وضعية صعبة نظرا لغياب إستراتيجية وطنية شاملة، فمن جهة ألزم القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بنك الجزائر بتحديد وتنفيذ السياسة النقدية وضمان الإستخدام التام للموارد والنمو السريع للإقتصاد ومن جهة أخرى تحديد هدف وحيد للسياسة النقدية في ظرف يتطلب مشاركة جميع الأطراف لإستغلال فائض السيولة وتحويله لتمويل القطاع الحقيقي والتخفيف من مشكلة البطالة، ومن أجل إحتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية للتضخم كثف بنك الجزائر ابتداء من سنة 2006 ثلاث وسائل للسياسة النقدية والتي تتمثل في سياسة إسترجاع السيولة لفترة 07 أيام وثلاثة أشهر (وسيلتي السوق)، التسهيل الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة (أدخلت هذه الأداة سنة 2005) ثم سياسة الإحتياطي الإجباري، تساهم هذه الأدوات بنسب مختلفة في إمتصاص السيولة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 08 : نسب إمتصاص السيولة حسب كل نوع من الأدوات (2005-2009) %

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
إسترجاع السيولة	67,04	40,33	59,29	38,65	44,95
التسهيل الخاصة بالوديعة	07,04	40,94	26,04	49,21	41,76
الإحتياطي الإجباري	25,55	18,73	14,67	12,14	13,29

المصدر: فضيل رايس: مرجع سبق ذكره، ص:83.

للتقليل من خطورة هذه الظاهرة يجب أن تسعى السلطات النقدية إلى تنويع المؤسسات المصرفية وذلك بالنهوض والإرتقاء بمستوى الخدمات التي تقدم للجمهور ورفع كفاءة البنوك في إدارة موجوداتها، كما أن تنويع المؤسسات يعتبر من الأركان الأساسية لكفاءة النظام المالي عموما والمصرفي خصوصا كأن يتم إستحداث مؤسسات تهتم بتمويل قطاعات معينة و الهدف من ذلك إضافة إلى الإستفادة من الموارد المتاحة هو زيادة المنافسة بين البنوك، فتعدد مقدمي الخدمات المالية أمام الحاجات المتعددة والمتزايدة في الإقتصاد يمكن من إستغلال الموارد المالية أحسن إستغلال كما أن ذلك سيكون حافزا لتعدد الأنشطة الإقتصادية، وبالتوازي مع تنويع القاعدة المصرفية وتوسيعها .

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

على السلطات النقدية تطوير عملية الرقابة المصرفية وصولاً إلى تطبيق أهم المعايير الدولية وعلى رأسها معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، ولعل تطوير هذا الجانب يعد من أهم نواحي الإصلاح إذ أن وجود رقابة مالية على عمل البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى من شأنه أن يؤدي إلى تفعيل أداء السياسة النقدية بهدف الوصول إلى بيئة مالية منسجمة ومواكبة للمعايير الدولية وقبل كل شيء بيئة تساهم في التنمية، فنشاط التنمية يعتمد على كفاءة منح الإستمارة للدولة وحسن أدائه والنشاط الخاص أيضاً يتمحور حول الموازنة العامة وأهدافها في التنمية والنمو والتمويل المصرفي، مازال يعد مسألة ثانوية قياساً بالتمويل الحكومي في بناء النشاط الإقتصادي والنهوض به، فقد عرفت الودائع الحكومية تراكماً كبيراً وهي تؤثر بذلك على حالة الركود والتدني في إستخدامات تخصيصات الموازنة العامة عبر وظائفها وأبواب الصرف فيها وهي تعكس في الوقت نفسه إنخفاضاً ملموساً في نسب التنفيذ والإنجاز المالي وخاصة في نشاط الموازنة الإستثمارية بحيث يعبر هذا على وجود فرصة للنظام المالي بكل مكوناته لإستغلال هذه السيولة بدل بقائها معطلة.

يشكل هذا التراكم لموارد الحكومة عبئاً على السوق النقدي حيث تعاني هذه الأخيرة مشكلة فائض في عرض السيولة وليس الطلب عليها فكل البنوك لم تعد في حاجة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر وهي تؤثر تأثيراً كبيراً على أداء وفعالية أدوات السياسة النقدية، كما تعتبر مسؤولية إلى حد ما على حدوث مشكلة التضخم وهذا يظهر أن هناك تناقض في أهداف السياسة النقدية فمن جهة يستهدف بنك الجزائر بسياسته تحقيق الإستقرار في السمتوى العام للأسعار عبر التحكم في نمو الكتلة النقدية وتقنياته في سحب السيولة، بينما نجد أن أسباب التوسع النقدي تختلف كلياً عن أسباب التضخم فكما سبق أسباب التوسع النقدي وكذا فائض السيولة في الجزائر ترجع إلى الأثر الكبير الذي تمارسه صافي الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر على أن الخزينة بوضعها الحالي تعتبر من أهم مصادر السيولة.⁽¹⁾

أما من جهة أخرى فإن أسباب التضخم في الإقتصاد الجزائري ليست نقدية بالكامل فالعوامل النقدية تعتبر هامشية في هذا المجال وأن التضخم ينشأ لسببين رئيسيين هما:⁽²⁾

- تضخم أسعار الواردات الغذائية وهو تضخم مستورد.
- الإنفاق الحكومي الكبير في دعم المواد الأساسية.

يقيد هذا الوضع السياسة النقدية ولا يكون هناك أثر واضح لهذه الأخيرة فكل من مشكلة الفائض في السيولة وكذا التضخم ناتجة عن إختلالات عميقة في هيكل الإقتصاد الوطني، ففائض السيولة ناتج عن ضخامة إيرادات الصادرات من المحروقات نتيجة إرتفاع أسعارها في السوق العالمية، أي أن مصدر الدخل الوحيد هو سبب مشكلة السيولة، ومن جهة أخرى عدم القدرة على إستثمار هذه الموارد النقدية محلياً يساهم في تعطيل وتراكم هذه السيولة، وأيضاً التضخم المستورد يعبر على مدى التبعية للخارج وضعف الإقتصاد الوطني على تلبية إحتياجاته من السلع الأساسية هذا الخلل الإنتاجي هو سبب المشكلة النقدية.

(1) - فضيل رايس: مرجع سبق ذكره، ص: 79، 80.

(2) - مرجع نفسه: ص: 80، 81.

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم

كذلك يجب أن تستهدف السياسة النقدية نمو وتنوع الناتج من الاستمرار في مواجهة التضخم بالأدوات الموجودة ويكون ذلك بتحفيز المؤسسات المالية والبنكية بالتوجه نحو السوق لمساندة السياسة النقدية بتوفير الإئتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة إستهداف الناتج لإزالة بعض مظاهر الركود في النشاط الخاص.

إن تقييم فرص النمو والتنمية المستدامة في الجزائر وإخفاقاتها لا ترتبط فقط بالهيكل التمويلي للقطاع المصرفي وقدراته الإئتمانية من جهة و من جهة أخرى الإبتعاد عن النظرة المعمقة والمباشرة لأساس المشكلة التنموية والأسس والمقومات الفعلية التي يقف عليها مسار البناء المادي والبشري ومستوى تقدمها ونموها الحقيقي في البلاد وبالتالي يجب توضيح ما يلي:

- لقد تسبب فشل السياسات الإقتصادية السابقة في فشل مباشر في نهوض البنية الإنتاجية لبلاد و إلى تدني معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات.
- إن ظاهرة التدني المستمر في النمو الحقيقي قد جعلت البلاد تعيش على الإيرادات النفطية وأن التحسن الحاصل في مستوى دخل الفرد يأتي بفعل تراكم إيرادات النفط وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

ففي الجانب الحقيقي ليس المهم حجم الناتج وإنما تنوع هذا الناتج، أما بالنسبة للجانب النقدي أو المالي فيجب تفعيل البنوك المملوكة للدولة وتحويل مهامها من بنوك شاملة إلى بنوك متخصصة ويكون ذلك بـ:

- يتولى برنامج إعادة هيكلة البنوك مهمة تكييف أوضاعها من حيث التخصص (الصناعية، الزراعية، العقاري) لتأخذ على عاتقها مهام منح القروض المسيرة إلى القطاع الخاص والقطاع العام وهي القروض التي يرتفع فيها عنصر المنحة من حيث فترة وطرق التسديد ومبلغ الفوائد.
- إعادة هيكل الدعم في الموازنة العامة للدولة وإعتماد سلم أولويات لا يغفل النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص عن طريق إسناد رؤوس أموال البنوك العمومية المتخصصة بشرط أن لا تتحمل الميزانيات العمومية للبنوك أية نفقات دعم وإنما تقتصر مهامها على ممارسة الوساطة المالية وتطويرها بما يخدم أهداف التنمية وضمان العمق المالي للإقتصاد.
- ينبغي أن يلقي النشاط الإستثماري الخاص قدرا من المزايا المالية والإقتصادية بما يكفل النهوض به عن طريق تفعيل القوانين والأنظمة والتعليمات السائدة وما يمكن أن يضاف إليها من تحسينات تخدم مناخ الاستثمار.

مما سبق ولضمان فعالية السياسة النقدية والمالية يجب عدم إغفال التكامل بين هاتين السياستين سواء في منطلقاتها و المتمثلة في توظيف الموارد المتاحة أو في غاياتها وهي تحقيق تنوع للإقتصاد الوطني بالإضافة إلى تحديد الدور التنموي للبنوك، ويجب إعادة النظر إلى الموازنة العامة للدولة من حيث تكييف النفقات العمومية بشكل يخدم القطاع الإنتاجي.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل نستنتج ما يلي:

- لقد مر النظام المصرفي الجزائري منذ الإستقلال بالعديد من الإصلاحات الجذرية والتي كان من أبرز دوافعها هو إعادة الإعتبار للبنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية.
- يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 نقطة التحول في مسار الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري والذي يقوم على جملة من المبادئ تصب كلها في إعادة الإعتبار للسياسة النقدية كأداة من أدوات السياسة الإقتصادية، ومن بين هذه المبادئ (الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية، إنشاء سلطة نقدية وحيدة).
- نتيجة للإختلالات الإقتصادية التي عرفها الإقتصاد الجزائري خاصة بعد الأزمة البترولية في فترة الثمانينات لجأت السلطات النقدية إلى الإستعانة بصندوق النقد الدولي حيث أبرمت معه عدة إتفاقيات كان لها الأثر البارز على أداء السياسة النقدية في الجزائر.
- يواجه الإقتصاد الجزائري مشكلة التضخم والتي تعتبر أسبابها نقدية بالدرجة الأولى ناتجة عن التزايد المستمر في الأجور.
- يعتبر هدف إستقرار المستوى العام للأسعار الهدف الأول ضمن السياسة النقدية التي يتبعها بنك الجزائر.
- يمتلك بنك الجزائر العديد من الأدوات سواء كانت المباشرة أو غير المباشرة التي يؤثر من خلالها على السيولة المتاحة لدى البنوك التجارية وذلك حسب السياسة المتبعة.
- قام بنك الجزائر بالعديد من الإصلاحات للرفع من كفاءة السياسة النقدية ومحاوله إعادتها إلى مسارها الأصلي والذي يركز على المراقبة والإشراف وتوجيه للإقتصاد الوطني.

الخاتمة

تتضمن الخاتمة كل من الخلاصة العامة، نتائج البحث، نتائج إختبار صحة الفرضيات، التوصيات المقترحة وكذا آفاق البحث وسنحاول إستعراض ذلك على النحو التالي:

- الخلاصة العامة:

تحتل السياسة النقدية مكانة هامة في إطار السياسة الإقتصادية الكلية، وذلك نظرا لدورها في تحقيق الأهداف النهائية لها مثل: تحقيق التوازن الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات)، تحقيق النمو الإقتصادي إضافة إلى الإستقرار في المستوى العام للأسعار أو التحكم في التضخم هذه الظاهرة الإقتصادية التي أصبحت تعاني منها معظم دول العالم.

وتختلف فعالية السياسة النقدية فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية، فهذه الأخيرة تواجه الكثير من المشاكل مما يؤثر سلبا على فعالية السياسة النقدية وبالتالي التأثير على تحقيق الأهداف النهائية لها، ومن بين هذه المشاكل مثلا ضيق السوق النقدية في هذه الدول عموما، عدم كفاءة الأسواق المالية فيها، قلة التعامل سواء بالأوراق التجارية وحتى الأوراق المالية... إلخ.

والجزائر باعتبارها إحدى الدول النامية عانت ولا تزال تعاني من الآثار السلبية لظاهرة التضخم على الإقتصاد الوطني وذلك خاصة بعد تعطل مسار التنمية الإقتصادية في فترة الثمانينات بعد الأزمة البترولية وإشتداد أزمة المديونية الخارجية مما إضطر الجزائر إلى تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي المدعومة من قبل هيئات التمويل الدولية متمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي، والتي كان لها الأثر المباشر على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال تلك الفترة.

ومن بين الإصلاحات التي تبنتها الجزائر كذلك قانون النقد والقرض 10/90 والذي يعتبر نقطة التحول في مسار السياسة النقدية في الجزائر، حين أدخل هذا القانون عدة تغيرات جذرية على إدارة السياسة النقدية ويتجلى ذلك خاصة في جملة المبادئ التي يقوم عليها، حيث أنه فصل ما بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، وضع النظام المصرفي في مستويين (البنك المركزي، البنوك التجارية)، إنشاء سلطة نقدية وحيدة متمثلة في بنك الجزائر... إلخ، مما أعاد الإعتبار للسياسة النقدية كأداة للتحكم في حجم المعروض النقدي.

وقد أدخلت بعض التعديلات على قانون النقد والقرض، خاصة فيما يتعلق بإدارة السياسة النقدية ومن بين هذه التعديلات الأمر رقم 01/01 والأمر رقم 11/03 والتي جاءت خاصة لسد النقائص فيما يتعلق بالرقابة والإشراف على أعمال البنوك التجارية.

ومن الملاحظ أن توجهات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 تشير إلى أن السلطة النقدية تسعى دوما لمحاربة التضخم والحفاظ على إستقرار المستوى العام للأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية.

- نتائج البحث:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن إستعراضها على النحو التالي:

- الجانب النظري:

- يعتبر التضخم ظاهرة نقدية تصيب مختلف دول العامل سواء كانت متقدمة أو نامية، تكون ناتجة بالدرجة الأولى عن الإختلاف ما بين مستويات الطلب الكلي والعرض الكلي، مما يؤدي إلى حدوث آثار تمس الجوانب الإقتصادية وكذا الإجتماعية للمجتمع ككل.
- التضخم هو إرتفاع غير متوقع في الأسعار، يتولد عنه زيادة في حجم تيار الإنفاق النقدي بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات، وهناك عدة عوامل تؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى الأسعار وذلك مثل كمية النقود، الحجم الحقيقي للسلع والخدمات المعروضة، سرعة تداول النقد.....إلخ.
- لقد تعددت النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم وذلك تبعا للأسباب التي تقف وراء حدوثه ومن بين هذه النظريات التحليل الكيترى والذي يفسر التضخم على أنه تضخم طلب سببه الزيادة في العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي (الطلب الكلي) .
- يؤدي حجم الكتلة النقدية المتاحة في فترة معينة دورا مهما في تحديد المستوى العام للأسعار وبالتالي التأثير على التضخم وتتكون الكتلة النقدية من نوعين أساسيين وهما المتاحات النقدية والأموال الجاهزة شبه النقدية.
- تعتبر السياسة النقدية إحدى الأدوات لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الإقتصادية الكلية، حيث تهدف إلى التحكم في حجم المعروض النقدي بما يحقق الإستقرار في المستوى العام للأسعار وبالتالي المحافظة على القيمة الحقيقية للعملة.
- تختلف السياسة النقدية المتبعة من قبل السلطات النقدية حسب الظروف الإقتصادية، فقد تكون سياسة نقدية إنكماشية تسعى إلى التقليل من المعروض النقدي لمحاربة التضخم، وإما سياسة نقدية توسعية تسعى إلى زيادة حجم المعروض النقدي بهدف علاج الركود الإقتصادي .
- من بين التوجهات الحديثة لإدارة السياسة النقدية إتخاذ هدف التحكم في التضخم الهدف طويل المدى لها، وقد عرف هذا التوجه سياسة إستهداف التضخم .
- تستخدم السياسة النقدية من أجل تحقيق أهدافها عدة أدوات منها الأدوات الكمية مثل سعر إعادة الخصم وأدوات كيفية مثل سياسة تأطير القروض وكذا الأدوات المباشرة مثل الإقناع الأدي.

- الجانب التطبيقي:

- يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 نقطة التحول في إطار الإصلاحات التي شهدتها النظام المصرفي الجزائري خاصة فيما يتعلق بإدارة السياسة النقدية فقد أعاد هذا القانون الإعتبار للسياسة النقدية بوصفها أداة من أدوات السياسة الإقتصادية.

- أعاد قانون النقد والقرض 10/90 الإعتبار للبنك المركزي بوصفه السلطة النقدية في الجزائر والقائم بإعداد وإدارة السياسة النقدية وقد سمي بنك الجزائر.
 - في فترة الثمانينات شهدت الجزائر مشاكل إقتصادية صعبة بسبب إنخفاض أسعار البترول وتفاقم حجم المديونية الخارجية، مما جعلها تلجأ إلى مؤسسات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد والقرض والذي أبرمت معه عدة اتفاقيات كان لها تأثير مباشر على إدارة السياسة النقدية في الجزائر.
 - شهدت الجزائر معدلات مرتفعة من التضخم خاصة في الفترة 2010/2000 والذي يمكن إرجاعها بالدرجة الأولى إلى إرتفاع حجم الكتلة النقدية نتيجة إرتفاع أسعار البترول مما ترتب عليه زيادة في معدلات الأجور إنعكس في صورة زيادة في أسعار المواد الغذائية.
 - من أجل إحتواء فائض السيولة في الإقتصاد الوطني والحد من الآثار السلبية للتضخم كثف بنك الجزائر إبتداء من عام 2006 من إستخدام وسائل السياسة النقدية والتي تتمثل في التسهيلات الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة، سياسة إسترجاع السيولة وكذا سياسة الإحتياطي الإجباري.
 - قام بنك الجزائر بمواكبة الإلتجاهات الحديثة في إدارة السياسة النقدية من خلال الإعتتماد على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة على الرغم من عدم فعالية بعضها مثل سياسة السوق المفتوحة.
 - تبقى قدرة بنك الجزائر محدودة على التحكم في التضخم، وذلك لأن هذه الظاهرة في الجزائر ترتبط بتنظيم عمل الأسواق الداخلية (المضاربة) أكثر منها بالعوامل النقدية.
 - تشير توجهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بعد صدور قانون النقد والقرض إلى أن السلطة النقدية تسعى إلى محاربة التضخم والحفاظ على إستقرار المستوى العام للأسعار كأهم هدف للسياسة النقدية.
- نتائج إختيار صحة الفرضيات:**
- **الفرضية الأولى صحيحة:** لأن التضخم هو الإرتفاع في المستوى العام للأسعار تترتب عليه العديد من الآثار السلبية منها الإقتصادية مثل إنخفاض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، التأثير السلبي على معدلات الإدخار والإستثمار وكذا الآثار الإجتماعية من خلال التوزيع غير العادل للدخل الوطني .
 - **الفرضية الثانية خاطئة:** حيث أن السياسة النقدية تسعى للتأثير على حجم الكتلة النقدية بما يقلل من معدلات التضخم ولا تعتمد في ذلك على الأدوات الكمية والكيفية فقط، بل تلجأ إلى أدوات أخرى هي الأدوات المباشرة والتي منها إصدار الأوامر والتوجيهات من قبل البنك المركزي للتأثير على حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية.
 - **الفرضية الثالثة خاطئة:** لأن أسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية فقط فهناك الأسباب المالية مثل الزيادة في حجم النفقات العامة للدولة بالإضافة إلى الأسباب الهيكلية وذلك مثل التضخم المستورد والتضخم الناتج عن التخلف.
 - **الفرضية الرابعة صحيحة:** وذلك لأن قانون النقد والقرض 10/90 قد أعاد الإعتبار للسلطة النقدية ممثلة في بنك الجزائر في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية بما يتماشى مع الوضع الإقتصادي السائد.

- الفرضية الخامسة صحيحة: وذلك لأن الجزائر قد عرفت مستويات مرتفعة من التضخم هذا ما جعل بنك الجزائر يعمل بالدرجة الأولى على إمتصاص السيولة النقدية الفائضة في الإقتصاد.

- التوصيات المقترحة:

- يجب العمل على وضع سياسة نقدية تتناسب مع الوضع الإقتصادي السائد في الجزائر مما يعمل على الرفع من كفاءة السياسة النقدية في الوصول إلى الأهداف المنشودة.
- إتخاذ إجراءات تتعلق بمعالجة الأسباب الهيكلية لظاهرة التضخم في الجزائر من خلال تفعيل جانب العرض الكلي والجهاز الإنتاجي.
- العمل على مراقبة وتنظيم الأسواق المحلية ومحاربة كل من الإحتكار والمضاربة وإعادة النظر في تكوين أسعار السلع الإستهلاكية خاصة الأساسية منها.
- العمل على تفعيل السياسة النقدية في الجزائر من خلال التنويع في أدواتها المستخدمة للتأثير على حجم الكتلة النقدية في الإتجاه المرغوب.
- الإعتماد على سياسة فعالة لدعم الإدخار المحلي وتقييم فعالية توظيف هذه الأموال في مختلف المشاريع وخصوصا الإنتاجية منها قصد توجيه العرض النقدي على زيادة مستوى النمو الإقتصادي الفعلي في الجزائر أي تقليص الفجوة التضخمية بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي.
- ضرورة تنشيط وتوسيع السوق المالي في الجزائر بما يسمح لبنك الجزائر من تفعيل بعض أدوات السياسة النقدية خاصة سياسة السوق المفتوحة.
- إعطاء إستقلالية لبنك الجزائر في وضع وتنفيذ السياسة النقدية وفقا لما يناسب الوضع الإقتصادي في الجزائر.
- ضرورة التنسيق ما بين السياسة النقدية وبقية السياسات الاقتصادية الأخرى خاصة السياسة المالية للتقليل من المعدلات المرتفعة للتضخم في الجزائر.

- آفاق البحث:

لقد تناول هذا البحث موضوع دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 وبعد التوصل إلى نتائج الدراسة تبين لنا أن هناك جوانب مازالت تحتاج إلى بحث ودراسة أعمق وبالتالي هذا الموضوع يحتاج إلى دراسات وبحوث مثل:

- ما مدى فعالية السياسة النقدية في ظل العولمة المالية (حالة الجزائر) .
- مساهمة السياسة النقدية في تحقيق التنمية الإقتصادية .
- السياسة النقدية وإستهداف التضخم في الجزائر.
- دور السياسة النقدية في إستقرار سعر الصرف (حالة الجزائر) .

تم بحمد الله .

قائمة المراجع

1- الكتب:

- أحمد صبحي العيادي: إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010
- أكرم حداد، مشهور هذول: النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك (دراسة في طرق إستخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية)، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- أنس البكري، وليد صافي: النقود والبنوك بين النظرية و التطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- بلعوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- حازم محمود عيسى الوادي: كفاءة السياسة النقدية في الإسلام (دراسة مقارنة)، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- حسين أحمد عبد الرحيم: إقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- حسين بن سالم جابر الزبيدي: التضخم والكساد، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- حسين رحيم: النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن: إقتصاديات النقود و المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان: النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 2010.
- خالد أحمد سليمان شبكة: التضخم وأثره على الدين (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- رشاد العصار، رياض الحلبي: النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- زاهر عبد الرحيم عاطف: إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراجة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

- سامر بطرس جلدة: النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني: النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- سليمان بوذياب: إقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.
- سوزي عدلي ناشد: مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.
- صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري: مدخل إلى علم الإقتصاد (التحليل الجزئي والكلّي)، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
- عباس كاظم الدعمي: السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- عبد القادر متولي: إقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
- عبد الله خبابة: الاقتصاد المصرفي- البنوك الإلكترونية- البنوك التجارية - السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- عبد الناصر العيادي وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلّي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- عدنان تايه النعيمي وآخرون: الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.
- عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلّي (الاقتصاد الكلّي)، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- غازي حسين عناية: التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- فليح حسن خلف: النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- حللو موسى بوخاري: سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، 2010.

- محب خلة توفيق: الاقتصاد النقدي والمصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات) ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- محمد الشريف أمان: محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- محمد صالح القرشي: إقتصاديات النقود والبنوك و المؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- محمد ضيف الله القطايري: دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية-تحليلية-قياسية) ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- محمد طاقة وآخرون: أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلبي، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- محمد مروان السمان وآخرون: مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلبي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف: الاقتصاد الكلبي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
- مفيد عبد اللاوي: محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، 2007.
- ناظم محمد نوري الشمري: النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2006.
- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف: الإقتصاد الكلبي (مبادئ وتطبيقات)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- هيل عجمي الجناي، رمزي ياسين يسع أرسلان: النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
- وديع طوروس: الاقتصاد الكلبي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010.

2- الرسائل والأطروحات الجامعية:

- أحمد محمد صالح الجلال: دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية من 1990-2003) ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006.

- إكن لونيس: السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) ، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011.
- حسبية لعازي: دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011.
- حسين كشيبي: إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر 2000-2009) ، رسالة ماجستير في ، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2012.
- صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000) ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2003.
- صباح عجلان: إستقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة (1997-2007) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2008.
- عبد الله ولد محمد ولد المختار: دور السياسة النقدية في محاربة التضخم (دراسة حالة موريتانيا من 1992 إلى 2008) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011.
- علي بظاهر: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.
- عمار بوزعرور: السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر 1990-2005) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، 2008.
- عيسى الزاوي: أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008.
- فتححي بن لدغم: ميكانيزمات إنتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2012.
- لخلو موسى بونخاري: دور سياسة الصرف الأجنبي في رفع كفاءة السياسة النقدية (الاقتصاد الجزائري نموذجاً) ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009.
- محمد أمين بن الدين: دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي حالة الجزائر (1990-2009) ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010.

– مخلوف ساقا: واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي (1999-2010) ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد ومالية دولية، جامعة يحيى فارس بالمدينة، 2012.

– نذير ياسين: أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية للفترة 1970-2010) ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2012.

3- الجرائد والمجلات:

– عبد الوهاب بوكرواح: التضخم أصبح يهدد الأمن القومي للجزائر، يومية الشروق، العدد 3905، الخميس 2013/01/24، الجزائر.

– فضيل رايس: تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) ، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، جامعة تبسة.

4- الأنظمة والقوانين:

– النظام رقم 09-02 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1430 الموافق لـ 26 مايو سنة 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدائها و إجراءاتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، 13 سبتمبر 2009، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

– Bertrand Blancheton : MAXIFICHES de sciences économiques, dunod, paris, 2009.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- <http://ar.algerie360.com>
- <http://www.elkhabar.com/ar/: Watan/255262.html>
- <http://www.radioalgerie.dz/ar/>
- www.echoroukonline.com/ara/articles/145953.html

قائمة الملاحق

- مقاطع طوبوغرافية غير منتظمة تدعى "خاصة"،
- حوصلة الأعمال غير التي ذكرت في المادة 7
أعلاه،
- المناطق والتشكيلات أو الكيانات الجيولوجية
عندما ترافق المقالات العلمية.

المادة 10 : اسم الخريطة الجيولوجية
والجيوفيزيائية والجيوكيميائية هو نفس اسم الخريطة
الطوبوغرافية بالنسبة لمقاس السلم الموافق والمستعمل
في المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد.

المادة 11 : يكلف المدير العام للمناجم ورئيس
مجلس إدارة الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة
المنجمية، كل فيما يخصه، باتخاذ الإجراءات اللازمة
لتطبيق هذا القرار.

المادة 12 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 21 شعبان عام 1430 الموافق 12
غشت سنة 2009.

شكيب خليل

- الانتقال إلى مقياس السلم الأدنى في شمال
وجنوب خط العرض 32 على التوالي إلى 1/200 000
و1/500 000.

- اللجوء إلى استنساخ الخرائط المنقطعة والآتية،
بشرط أن يكون مستخدموها على اطلاع بذلك بشكل
واضح.

المادة 7 : بالنسبة لمقياس سلم الرفع الجيولوجي
الشامل للتراب الوطني للخرائط الموجهة للنشر،
يستند المتعاملون أيضا على القطع الطوبوغرافي
الساري في الجزائر وهو كما يأتي :

- 1/ 200 000 شمال خط العرض 32،

- 1/ 500 000 جنوب خط العرض 32.

المادة 8 : تستند الخرائط الجيوفيزيائية
والجيوكيميائية على أعماق جيولوجية، ويجب أن يكون
سلم مقياسها هو نفسه في الخرائط الجيولوجية
المعتبرة.

المادة 9 : بإمكان المصلحة الجيولوجية الوطنية
طبغ خرائط جيولوجية على مقياس سلم أخرى غير
التي ذكرت في المواد السابقة، في حالة ما إذا كانت
تتعلق بما يأتي :

إعلانات وبلانات

بنك الجزائر

نظام رقم 09 - 02 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام
1430 الموافق 26 مايو سنة 2009، يتعلق بعمليات
السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها.

إن محافظ بنك الجزائر،

- بمقتضى الأمر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20
رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975
والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 27
جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003
والمتعلق بالنقد والقرض، لاسيما المواد 41 إلى 45 و 62،
الفقرتان "ب" و "ج" منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 10
ربيع الأول عام 1422 الموافق 2 يونيو سنة 2001
والمتضمن تعيين محافظ ونواب محافظ بنك الجزائر،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 10
ربيع الأول عام 1422 الموافق 2 يونيو سنة 2001
والمتضمن تعيين أعضاء في مجلس إدارة بنك الجزائر،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 26
شعبان عام 1423 الموافق 2 نوفمبر سنة 2002 و المتضمن
تعيين عضو في مجلس إدارة بنك الجزائر،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 24 ذي
القعدة عام 1424 الموافق 14 يناير سنة 2004 و المتضمن
تعيين أعضاء مجلس النقد والقرض لبنك الجزائر،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 5
جمادى الأولى عام 1427 الموافق أول يونيو سنة 2006
والمتضمن تعيين نائب محافظ بنك الجزائر،

- وبمقتضى النظام رقم 91 - 08 المؤرخ في 4
صفر عام 1412 الموافق 14 غشت سنة 1991 و المتضمن
تنظيم السوق النقدية،

تتعرض البنوك أيضا إلى عقوبات عند استعمال تسهيلة القرض الهامشية حينما تكون في وضعية مدينة في حساب التسديد في نهاية اليوم، بينما لاتكون شروط اللجوء إلى التسهيلة متوفرة.

تأخذ هذه العقوبات نوعين :

- تعويضات نقدية تحسب على أساس نسبة محددة مسبقا من طرف اللجنة المصرفية،

- عقوبات غير نقدية يتخذها بنك الجزائر تتمثل في تعليق دخول المقابل المعني إلى كل عمليات السوق الحرة أو جزء منها.

المادة 4 : في حالة صدور حكم بالشروع في إجراء الإفلاس لبنك مقابل، تلغى عمليات السياسة النقدية المبرمة من طرف بنك الجزائر مع هذا المقابل العاجز وتعوض قانونا دون تبليغ.

تلغى وتعوض قانونا بعد إرسال إشعار إلى البنك المقابل المعني، كل عمليات السياسة النقدية المبرمة من طرف بنك الجزائر مع المقابلات والتي تنصب على حالات أخرى من العجز في مفهوم هذا النظام، لاسيما :

- حكم الشروع في إجراء تسوية قضائية،
- حالة عدم القدرة على التسديد المعايينة من طرف اللجنة المصرفية،

- تصريح كتابي من المقابل عن عجزه تطبيق إحدى التزاماته المتعلقة بعمليات السياسة النقدية،

- توقيف أو فصل المقابل عن المشاركة في نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة أو نظام تسليم السندات،

- عدم احترام التزام تزويد المعلومات المتعلقة بعمليات السياسة النقدية.

II - الأوراق المقبولة في عمليات السياسة النقدية :

المادة 5 : الأوراق التي يقبلها بنك الجزائر كضمان في عمليات السياسة النقدية على شكل عمليات تنازل مؤقتة أو تنازل نهائي هي الأوراق العمومية والخاصة المقبولة في إعادة الخصم أو في التسبيقات. ويتعلق الأمر بالأوراق القابلة للتفاوض في السوق، أي الأوراق العمومية القابلة للتفاوض المصدرة أو المضمونة من طرف الدولة والأوراق الخاصة القابلة للتفاوض، والأوراق غير القابلة للتفاوض في سوق ممثلة لقرض ممنوحة.

- و بمقتضى النظام رقم 2000 - 01 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1420 الموافق 13 فبراير سنة 2000 والمتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية،

- و بمقتضى النظام رقم 04 - 02 المؤرخ في 12 محرم عام 1425 الموافق 4 مارس سنة 2004 الذي يحدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي،

- و بمقتضى النظام رقم 05 - 04 المؤرخ في 10 رمضان عام 1426 الموافق 13 أكتوبر سنة 2005 والمتعلق بنظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل،

- و بمقتضى النظام رقم 05 - 07 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1426 الموافق 28 ديسمبر سنة 2005 والمتضمن أمن أنظمة الدفع،

- و بناء على مداوات مجلس النقد والقرض بتاريخ 26 مايو سنة 2009،

يصدر النظام الآتي نصه :

المادة الأولى : يحدد هذا النظام الأدوات والإجراءات المعمول بها في تنفيذ عمليات السياسة النقدية طبقا لأحكام المواد 41 إلى 45 و 62 من الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

I - مقابلات عمليات السياسة النقدية :

المادة 2 : يمكن أن تكون مقابلات لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر، البنوك :

- التي تخضع إلى تكوين احتياطات إجبارية،
- التي لا يشوب حالتها المالية أي تحفظ من طرف اللجنة المصرفية،

- التي ليست مقصاة من نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل "أرتس" أو من نظام تسليم السندات،

- التي لا تكون تحت طائلة الإقصاء من اللجوء إلى عمليات السياسة النقدية.

المادة 3 : تتعرض البنوك إلى عقوبات بسبب عدم احترام التزامات المقابل في حالة المشاركة في عمليات السياسة النقدية عبر المناقصات أو التعاملات الثنائية، غير المتممة بتسليم الأوراق القابلة للتعبئة المطلوبة كضمان أو بدفع نقود في حالة استرجاع السيولة.

المادة 9 : تطبق المبادئ التالية لتحديد قيمة الأوراق العمومية والخاصة المقبولة في إطار عمليات التنازل المؤقت :

- بالنسبة لكل سند مقبول، يحمل صفة سند متداول في السوق، تعتبر هذه السوق هي مصدر المعلومات لتحديد السعر.

- بالنسبة لأيّة سوق (السوق النقدية، سوق سندات الخزينة، السوق المالية)، يستعمل السعر الذي يتمتع بتمثيلية أكبر في حساب قيم السوق. تحسب أسعار السندات القابلة للتداول على أساس السعر الذي يتمتع بتمثيلية أكبر المطبق في اليوم الذي يسبق تاريخ التقييم،

- في حالة غياب السعر الذي يتمتع بتمثيلية بالنسبة لسند ما في اليوم الذي يسبق تاريخ التقييم، يعتبر آخر سعر معاملة هو السعر الذي يتعين استعماله. وفي حالة انعدام تواجد أي سعر للتعامل يحدد بنك الجزائر سعرا على أساس آخر سعر معروف لهذا السند.

- بالنسبة للأوراق الخاصة غير القابلة للتفاوض لكنّها تستجيب لمعايير القبول، تؤخذ قيمتها الاسمية بعين الاعتبار.

- تدمج الفوائد المطلوبة ضمن قيمة السوق لسند دين.

III - أدوات السياسة النقدية :

المادة 10 : لبلوغ أهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض عند بداية كل سنة مالية، يتوافر لدى بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية التالية :

- عمليات إعادة الخصم والقرض،
- الحد الأدنى للاحتياطيات الإلزامية،
- عمليات السوق المفتوحة،
- التسهيلات الدائمة.

المادة 11 : تحدّد عمليات إعادة الخصم والقرض والحد الأدنى للاحتياطيات الإلزامية من خلال الأنظمة الخاصة بها. تحدّد عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الدائمة بواسطة هذا النظام.

المادة 12 : طبقا لأحكام المادة 62 من الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمذكور أعلاه، يقرر مجلس النقد والقرض كل سنة الآليات النقدية التي تستعمل فعلا في عمليات السياسة النقدية.

المادة 6 : الأوراق العمومية، المصدرة أو المضمونة من طرف الدولة، القابلة للتفاوض في السوق، والمقبولة في عمليات السياسة النقدية هي :

- أذونات الخزينة القصيرة الأجل،
- أذونات الخزينة المماثلة،
- السندات المماثلة للخزينة، و
- الأوراق العمومية المضمونة من طرف الدولة.

يُحدّد المبلغ الكلي للعمليات الجارية على الأوراق العمومية وفقا لأهداف السياسة النقدية.

المادة 7 : الأوراق الخاصة القابلة للتفاوض هي سندات قصيرة الأجل قابلة للتفاوض في السوق النقدية والسندات التي لها مبلغ أساسي ثابت غير مشروط وقسيمة ذات نسبة ثابتة. ويجب أن تتضمن توقيعا من جودة عالية (نوعية الشركة، ضمانات مقدمة قابلة للتسيّد عند أول طلب...) وأن تكون مدونة بالدينار.

الأوراق الخاصة غير القابلة للتفاوض، والمقبولة للتنازل المؤقت في عمليات السياسة النقدية، والتي لها آجال استحقاق أطول من الأوراق ذات التنازل المؤقت هي :

- الأوراق التي تمثّل العمليات التجارية على الجزائر أو على الخارج التي تتضمن توقيع ثلاثة أشخاص معنويين أو طبيعيين على الأقل من ذوي الملاءة بما فيهم المتنازل. يمكن أن تعوّض إحدى التوقيعات بضمانات على شكل سندات الرهن، إيصالات البضائع أو بوليصة الشحن والنقل الأصلية للبضائع المصدرة من الجزائر لأمر مرفقة بالوثائق المعمول بها،

- أوراق التمويل المنشأة تمثيلا لقروض الخزينة أو القروض الموسمية التي تحمل توقيع شخصين على الأقل طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة مالية،

- أوراق تمويل القروض متوسطة الأجل، الممنوحة للشركات غير المالية والمسعرة إيجابياً من طرف بنك الجزائر المتضمنة توقيع ثلاثة أشخاص طبيعيين أو معنويين على الأقل ذوي ملاءة مالية يمكن لواحد منهم أن يعوّض بضمان من طرف الدولة.

المادة 8 : تحدّد تواريخ النضج، ودرجة السيولة والمعايير الأخرى المتعلقة بالأوراق المقبولة في عمليات السياسة النقدية، دورياً من طرف مجلس النقد والقرض، طبقا لأحكام المادة 62 (الفقرة ب) من الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمذكور أعلاه.

III - 1 - عمليات السوق المفتوحة :

المادة 13 : تجري عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر الذي يعود إليه أيضا قرار اختيار معدل ثابت أو متغير الذي يتعين تطبيقه على هذه العمليات. يمكن عمليات السوق المفتوحة أن تكون ذات فترات نضج من سبعة (7) أيام (عمليات أسبوعية عادية) إلى إثني عشر (12) شهرا (عمليات ذات فترات نضج أطول).

المادة 14 : تنقسم الأدوات التي يمكن استعمالها ضمن عمليات السوق المفتوحة إلى ثلاث فئات :

- عمليات التنازل المؤقت،
- العمليات المسماة "النهائية" (شراء وبيع أوراق عمومية)،
- استرجاع السيولة على بياض.

المادة 15 : عمليات التنازل المؤقت هي العمليات التي من خلالها يقوم بنك الجزائر :

- بأخذ أو وضع الأوراق المقبولة على سبيل الأمانة،
- بمنح قروض مضمونة بواسطة التنازل عن الأوراق الخاصة (مستحقات خاصة مقبولة).
- تحدد عمليات الأمانة المسلمة بواسطة اتفاقيات نموذجية موقعة بين بنك الجزائر والبنوك.

المادة 16 : تسمى الأوراق العمومية والخاصة المنشأة ماديا مسلمة إذا كانت مسلمة فعلا وعينيا إلى التنازل عنها حين وضعها على سبيل الأمانة. ويجب أن تكون الأوراق لأمر مظهره مسبقا وفقا لأحكام القانون التجاري.

تسمى الأوراق العمومية والخاصة المقبولة أثناء إعادة الخصم أو أثناء التسبيقات غير المادية والمنشأة مادياً، المحتفظ بها لدى الوديع المركزي أو لدى بنك الجزائر، والمتداولة بواسطة تحويل من حساب إلى حساب، أوراقا مسلمة إذا كانت، عند تحويلها إلى أمانة، محل تسجيل في حساب مفتوح باسم التنازل لدى الوديع المركزي أو لدى البنك المركزي.

المادة 17 : طبقا لحدود وشروط التدخلات المحددة من طرف مجلس النقد والقرض، يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية عن طريق الإعلانات بالناقصة و/أو بواسطة عمليات ثنائية استثنائية.

المادة 18 : إن الشروط الخاصة بالفوائد المطبقة على عمليات التنازل المؤقت هي كالاتي :

- تدمج الفوائد المطلوبة عند تاريخ استحقاق العملية في سعر إعادة الأوراق المأخوذة على سبيل الضمان،
- تحدد الفوائد على عملية التنازل المؤقت، في شكل قرض مضمون بالمستحقات المتنازل عنها، بتطبيق معدل الفائدة البسيط طبقا لقاعدة الحساب (العدد الحقيقي للأيام/360) على مبلغ الدين.

المادة 19 : يستعمل التنازل المؤقت للأوراق في حالات عمليات السياسة النقدية الآتية :

- عمليات إعادة التمويل الرئيسية،
- عمليات إعادة التمويل ذات الأجل الطويل،
- عمليات الضبط الدقيق،
- العمليات الهيكلية.

المادة 20 : تلعب عمليات إعادة التمويل الرئيسية دورا هاما في إدارة معدل الفائدة وكذا تسيير السيولة البنكية. وتعد هذه العمليات جالبة للسيولة ذات تكرار وتاريخ استحقاق أسبوعي وفقا لرنزامة محددة مسبقا. وتعتبر القناة الأساسية لإعادة تمويل القطاع البنكي. تقام عن طريق الإعلانات بالناقصة العادية وتكون موجهة إلى جميع البنوك التي تستجيب لمعايير القبول المحددة في المادة 2 أعلاه.

المادة 21 : تعد عمليات إعادة التمويل ذات أجل أطول، والتي تمتد إلى غاية إثني عشرة شهرا، عمليات جالبة للسيولة تجرى بانتظام. تهدف إلى إعطاء تكملة لإعادة التمويل. تقام عادة عن طريق الإعلانات عن المناقصة العادية ذات المعدل المتغير ولكن يمكنها أن تكون عن طريق المناقصات ذات المعدل الثابت. تتكرر شهريا حسب رنزامة محددة مسبقا. يمكن جميع البنوك التي تستجيب لمعايير القبول أن تشارك في هذه العمليات.

المادة 22 : تهدف عمليات التنازل المؤقت الخاصة بالضبط الدقيق إلى تسيير وضعية السيولة في السوق وكذا التحكم في معدلات الفائدة وذلك للتقليل من أثر التقلبات الفجائية. ويمكنها أن تكون عمليات المساهمة بالسيولة أو سحبها. يعتبر كل من تكرار وفترة النضج الخاصة بهذه العمليات غير موحد. تخصص المشاركة في عمليات الضبط الدقيق لعدد محدود من البنوك المختارة لهذا الغرض من طرف بنك الجزائر.

المادة 27 : تسهيلة القرض الهامشي هي عملية يمكن من خلالها لبنك ما أن يحصل على سيولة من بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل محدد مسبقا مقابل تقديم أوراق مقبولة. تتم المساهمات بالسيولة في إطار تسهيلة القرض الهامشي بأخذ الأوراق العمومية المؤهلة والقابلة للتفاوض و/أو الأوراق الخاصة المؤهلة على سبيل الأمانة لمدة 24 ساعة.

المادة 28 : يمكن لكل بنك يستجيب لمعايير القبول المذكورة في المادة 2 أعلاه، المشاركة في تسهيلة القرض الهامشي بناء على طلبه لدى بنك الجزائر، في أي وقت، خلال أيام العمل، في أجل أقصاه ثلاثون (30) دقيقة قبل إغلاق نظام الدفع "أرتس".

بشرط تقديم الأوراق الكافية المأخوذة على سبيل الضمان، لا يوجد أي حد للمبالغ التي يمكن الحصول عليها في إطار تسهيلة القرض الهامشي. يسد القرض الممنوح في إطار هذه التسهيلة في يوم العمل الموالي بمجرد افتتاح نظام الدفع "أرتس" وكذا نظام تسليم السندات عند الاقتضاء.

تحدد نسبة الفائدة على تسهيلة القرض الهامشي بتعليمات من بنك الجزائر، على أساس نسب العمليات الأساسية لإعادة التمويل مضافا إليها هامشا، والمعلن عنها مسبقا.

المادة 29 : تسهيلة الودائع المغلة للفائدة هي عملية إيداع لـ 24 ساعة لدى بنك الجزائر. يمكن البنوك المؤهلة طبقا للمادة 2 أعلاه، الدخول إلى تسهيلة الودائع المغلة للفائدة في كل يوم عمل بناء على طلبها لدى بنك الجزائر. يحدد أقصى وقت يأخذه بنك الجزائر بعين الاعتبار لطلب تسهيلة الودائع المغلة للفائدة بثلاثين (30) دقيقة قبل إغلاق نظام "أرتس". يحدد أجل استحقاق هذه الودائع عند يوم العمل التالي، عند افتتاح نظام "أرتس".

تكافأ الودائع لـ 24 ساعة المقبولة من طرف بنك الجزائر بنسبة فائدة يحددها بتعليمات، على أساس معدل العمليات الأساسية لإعادة التمويل منقوصة بهامش، والتي يعلنها مسبقا، لا يوجد أي ضمان يقدم للمقابل.

مبلغ النقود التي يمكن للمقابل إيداعها في إطار تسهيلة الودائع المغلة للفائدة غير محدود.

تتم عمليات إيداع السيولة قصد الضبط الدقيق في شكل عمليات التنازل المؤقت عن طريق الإعلانات عن المناقصة السريعة، باستثناء اللجوء للإجراءات الثنائية. تتم عمليات سحب السيولة قصد الضبط الدقيق عن طريق عمليات التنازل المؤقت، ما عدا في حالات استثنائية حيث تتم عن طريق إجراءات ثنائية. كل الأوراق المذكورة في الجزء الثاني من هذا النظام يمكنها أن تكون موضوع عمليات التنازل المؤقت قصد الضبط الدقيق.

المادة 23 : تعتبر عمليات التنازل المؤقت الهيكلية بمثابة عمليات مساهمة بالسيولة ذات تكرار منتظم وغير منتظم وحيث تكون مدة التنازل غير موحدة. تتم عن طريق الإعلانات عن المناقصة العادية. يمكن لكل البنوك المؤهلة المشاركة فيها.

المادة 24 : العمليات المسماة بـ "النهائية" هي العمليات التي يقوم من خلالها بنك الجزائر بشراء أو بيع "نهائي" في سوق السندات المقبولة. ولا تتم هذه العمليات إلا لأهداف هيكلية و/أو لغرض الضبط الدقيق. يمكن لهذه العمليات أن تأخذ شكل مساهمة بالسيولة (شراء "نهائي") أو سحب للسيولة (بيع "نهائي"). يعتبر تكرار هذه العمليات غير موحّد. تقام هذه العمليات عن طريق الإعلانات عن المناقصة أو وفق إجراءات ثنائية. يمكن أن يقنن تاريخ استحقاقات التنازل كما يمكن أن لا يقنن.

المادة 25 : في إطار الضبط الدقيق للسيولة البنكية، يمكن أن تقوم البنوك بدعوة من بنك الجزائر بتوظيف سيولات عن طريق إعلانات عن المناقصة لدى بنك الجزائر في شكل ودائع. يتعلق الأمر باسترجاع السيولة على بياض. تتم عمليات استرجاع السيولة هذه وفق تواريخ استحقاقات ثابتة ولكنها ليست موحدة. لا يقدم أي ضمان مقابل الأموال المودعة.

تحسب الفائدة المسددة على هذه الودائع على أساس مبدأ "عدد الأيام الحقيقي/360". تسدّد الوديعة للمقابل عند تاريخ استحقاقها. يعتبر تكرار هذه العمليات غير موحّد. يتم إجراء هذه العمليات عن طريق الإعلانات عن المناقصة، إلا في حالة الاستعانة الاستثنائية بالإجراءات الثنائية. تخص المشاركة في هذه العمليات كل البنوك المؤهلة لذلك.

III - 2 - التسهيلات الدائمة :

المادة 26 : التسهيلات الدائمة مخصصة لتمويل البنوك بالسيولة أو سحبها منها. وهي عمليات تتم بمبادرة من البنوك في شكل :

- تسهيلات القرض الهامشي، و
- تسهيلات الودائع المغلة للفائدة.

IV - الإجراءات :

المادة 30 : لتحقيق عمليات السياسة النقدية، يمكن لبنك الجزائر القيام بإعلانات عن المناقصة أو عن طريق عمليات ثنائية. في إطار الإعلانات عن المناقصة، يمكنه القيام بما يأتي :

- إعلانات دورية عن المناقصة المسماة "العادية"،
- إعلانات سريعة عن المناقصة.

تكون إجراءات البيع بالمزاد الخاصة ببندهات العروض هذه متماثلة باستثناء التسلسل الزمني وتشكيلة الأطراف المقابلة.

IV - 1 - إجراءات الإعلانات عن المناقصة :

المادة 31 : يمكن أن تجرى إعلانات عن المناقصة، إما بمعدل ثابت (مزايدات الحجم)، أو بمعدل متغير (مزايدات نسب الفائدة). يكون معدل الفائدة في الحالة الأولى، معلنا عنه مسبقا من طرف بنك الجزائر. في الحالة الثانية، تتعلق تعهدات المقابلات بالمبالغ ومعدلات الفائدة التي تريد هذه الأخيرة معالجتها. بعد كل عملية إعلان عن المناقصة، يمكن المقابلات المختارة أن تزود على أساس معدل الفائدة المطلوب أو على أساس المعدل المتوسط المرجح لعملية المزايدة.

المادة 32 : تنفذ الإعلانات عن المناقصة المسماة "العادية" في أجل 24 ساعة ابتداء من تاريخ الإعلان عن المناقصة وتنتهي بالإشعار عن نتائج توزيع العروض المستلمة. يمكن كل البنوك التي تستجيب لمعايير التأهيل أن تشارك في هذه الإعلانات عن المناقصة.

تجرى عمليات إعادة التمويل الرئيسية، وعمليات إعادة التمويل ذات أجل أطول والعمليات الهيكلية بالتنازل المؤقت عن طريق الإعلانات عن المناقصة العادية برزنامة محددة مسبقا.

المادة 33 : تعلن الإعلانات عن المناقصة المسماة عادية في يوم العمل الذي يسبق يوم البيع بالمزاد. يكون لإعلانات التبليغ محتوى موحد.

تلغى العروض المقدمة بعد الأجل المحدد المعلن عنه في الإعلان. يمكن العروض غير المكتملة أن تلغى أيضا.

تكون التعهدات ذات قيمة دنيا مقدرة بـ 10.000.000 دينار. يعبر عن المبالغ التي تتجاوز هذه القيمة على أساس شرائح تبلغ كل واحدة منها 1.000.000 دينار. تطبق نفس المبالغ على التعهدات الخاصة بالضبط الدقيق.

في حالة البيع بالمزاد على أساس معدل متغير، يسمح للمقابلات تقديم ستة (6) تعهدات على الأكثر متعلقة بالمستويات المختلفة لمعدل الفائدة حيث يطبق المبلغ الأدنى على كل مستوى معدل فائدة. يجب أن تكون معدلات الفوائد، المتعلقة بالتعهدات، من مضاعفات 0.01 نقطة مئوية.

المادة 34 : تنفذ الإعلانات عن المناقصة السريعة في أجل ساعتين اثنتين (2) ابتداء من الإعلان عن المناقصة. وتخص فقط عمليات الضبط الدقيق التي لم يجر الإعلان عن المناقصة الخاصة بها بناء على رزنامة محددة مسبقا. تخص هذه الإعلانات عن المناقصة البنوك المختارة من طرف بنك الجزائر للمشاركة في هذه العمليات. تُبلّغ المقابلات المختارة مباشرة من طرف بنك الجزائر. تكون مواضع الإبلاغ عن الإعلانات عن المناقصة السريعة ذات محتوى موحد.

المادة 35 : في حالة الإعلانات عن المناقصة ذات المعدل الثابت، سواء تعلق الأمر بمساهمة السيولة أو بسحبها، تُجمع مبالغ العروض. إذا كان العرض الكلي يتجاوز المبلغ الكلي للسيولة المراد توزيعه، تُلبى تعهدات المقابلات بشكل تناسبي على أساس العلاقة بين المبلغ محل المزايدة ومبلغ العرض الكلي.

المادة 36 : في حالة الإعلانات عن المناقصة قصد المساهمة بالسيولة على أساس معدل متغير، تُحدد قائمة التعهدات وفق ترتيب تنازلي لمعدلات الفوائد المعروضة. تُلبى العروض ذات أعلى معدل فائدة بصفة أولوية، وتقبل العروض ذات معدلات الفائدة الأقل أهمية بشكل متوالي حتى استنفاد المبلغ الكلي للسيولة محل المزايدة. في حالة معدل الفائدة الأدنى المقبول، وحيث يفوق المبلغ الكلي للعروض المبلغ المتبقي للتوزيع، يوزع هذا الأخير بشكل تناسبي لهذه العروض على أساس العلاقة بين المبلغ المتبقي للتوزيع والمبلغ الكلي للعروض بمعدل الفائدة الهامشي.

المادة 37 : في حالة الإعلانات عن المناقصة لاسترجاع السيولة ذات معدل متغير، تحدد قائمة التعهدات على أساس ترتيب تصاعدي لمعدلات الفائدة المعروضة. تقبل العروض ذات معدل الفائدة الأدنى بصفة أولوية، وتقبل العروض ذات معدل الفائدة الأعلى بشكل متوالي حتى استنفاد المبلغ الكلي للسيولة محل الاسترجاع. عند حالة معدل الفائدة الأعلى، وحيث يفوق المبلغ الكلي للعروض المبلغ المتبقي للتوزيع، يوزع هذا الأخير بشكل تناسبي لهذه العروض على أساس العلاقة بين المبلغ المتبقي للتوزيع والمبلغ الكلي للعروض عند معدل الفائدة الهامشي.

V - أحكام أخرى :

المادة 43 : تحدّد طرق تطبيق هذا النظام، كلما اقتضت الضرورة ذلك، عن طريق تعليمات من بنك الجزائر.

المادة 44 : تلغى كل الأحكام المخالفة لهذا النظام.

المادة 45 : ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في أول جمادى الثانية عام 1430
الموافق 26 مايو سنة 2009.

محمد لكصاسي

نظام رقم 09 - 03 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1430 الموافق 26 مايو سنة 2009، يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية.

إن محافظ بنك الجزائر،

- بمقتضى الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، لاسيما المواد 62 و64 و66 إلى 73 منه،

- و بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1422 الموافق 2 يونيو سنة 2001 والمتضمن تعيين محافظ ونواب محافظ بنك الجزائر،

- و بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1422 الموافق 2 يونيو سنة 2001 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر،

- و بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 26 شعبان عام 1423 الموافق 2 نوفمبر سنة 2002 والمتضمن تعيين عضو في مجلس إدارة بنك الجزائر،

- و بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 24 ذي القعدة عام 1424 الموافق 24 يناير سنة 2004 والمتضمن تعيين أعضاء في مجلس النقد والقرض لبنك الجزائر،

- و بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1427 الموافق أول يونيو سنة 2006 والمتضمن تعيين نائب محافظ بنك الجزائر،

المادة 38 : تستعمل الإجراءات الثنائية لعمليات السوق المفتوحة قصد الضبط الدقيق (عمليات التنازل المؤقت، استرجاع السيولة على بياض، عمليات "نهائية") و لعمليات "نهائية" ذات طابع هيكلية.

تشمل العمليات الثنائية كل الإجراءات التي يجري فيها بنك الجزائر عملية مع مقابل أو عدة مقابلات دون اللجوء إلى الإعلان عن المناقصة. تُختار المقابلات ويتصل بها مباشرة من طرف بنك الجزائر.

IV - 2 - إجراءات التسوية :

المادة 39 : تتم تسوية حركات الأموال بموجب عمليات السياسة النقدية بالدينار وحصريا من خلال حسابات التسوية المفتوحة في نظام "أرتس" والمدونة في سجلات بنك الجزائر.

لا تُجرى تسوية الأموال إلا بعد التحويل النهائي غير القابل للإلغاء للأوراق الموضوعية على سبيل الضمان. يتم تحويل الأوراق الموضوعية على سبيل الضمان والمسيرة من قبل الوديع المركزي بواسطة حسابات تسوية السندات المفتوحة في سجلات هذا الأخير.

المادة 40 : تُجرى تسوية عمليات السوق المفتوحة عن طريق الإعلانات عن المناقصات العادية في اليوم الأول الذي يلي يوم المعاملة. عموما، تتصادف لحظة التسوية لعمليات إعادة التمويل الرئيسية وعمليات إعادة التمويل ذات أجل أطول مع تلك المتعلقة بتسييد عملية مماثلة سابقا.

تُجرى تسوية عمليات السوق المفتوحة عن طريق الإعلان عن المناقصة السريعة والإجراءات الثنائية في يوم العملية ذاته.

المادة 41 : تتم حركات الأموال من طرف بنك الجزائر، سواء بالنسبة لاستعمال تسهيلة القرض الهامشي أو المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة المتضمنة المساهمة بالسيولة، حصريا بواسطة نظام "أرتس".

المادة 42 : تتم تسوية الأموال، سواء بالنسبة لاسترجاع السيولة أو المتعلقة بتسهيله الودائع المغلة للفائدة، في حسابات التسوية للمقابلات المعنية من خلال نظام "أرتس".

المادة 6 : يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم بصرامة الشروط التي حدتها والمطبقة على العمليات المصرفية، في حدود معدل الفائدة الزائد الذي يحدده بنك الجزائر.

المادة 7 : ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تبلغ زبائنها والجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها بعنوان العمليات المصرفية التي تقوم بها وخاصة معدلات الفائدة الاسمية ومعدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على هذه العمليات.

كما يستلزم عليها، عند فتح حساب، أن تطلع زبائنها على الشروط المتعلقة باستعمال الحساب وأسعار الخدمات المختلفة التي يسمح بها والالتزامات المتبادلة للبنك والذبون. وتدوّن هذه الشروط في الاتفاقية المتعلقة بفتح الحساب أو في مستندات ترسل لهذا الغرض.

المادة 8 : بالنسبة لكل العمليات التي ينجم عنها قيد دائن في الحساب، يجب على البنوك أن تقوم بذلك إجباريا في الأجال المطابقة لتاريخ القيمة القانوني.

المادة 9 : ينجم عن كل تأخير يحدث في تنفيذ عملية مصرفية، بعد مضي تاريخ القيمة القانوني المشار إليه أعلاه، تقديم تعويض للذبون من قبل البنك أو المؤسسة المالية المعنية.

المادة 10 : تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذا النظام بما فيه معدل الفائدة الزائد بموجب تعليمات من بنك الجزائر.

المادة 11 : تلغى أحكام النظام رقم 94 - 13 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1414 الموافق 2 يونيو سنة 1994 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية.

المادة 12 : ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في أول جمادى الثانية عام 1430 الموافق 26 مايو سنة 2009.

محمد لكصاسي

- و بمقتضى النظام رقم 94 - 13 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1414 الموافق 2 يونيو سنة 1994 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية،

- و بناء على مداوات مجلس النقد والقرض بتاريخ 26 مايو سنة 2009،

يصدر النظام الآتي نصه :

المادة الأولى : يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية.

المادة 2 : تعتبر عمليات مصرفية كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية في معاملتها مع الزبائن، كما هو محدد في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمذكور أعلاه.

المادة 3 : يمكن البنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة. غير أنه، من أجل تقدير أفضل للمخاطر المتعلقة بالمنتوج الجديد ولضمان الانسجام بين الأدوات، يتعين أن يخضع كل عرض لمنتوج خاص جديد في السوق إلى ترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر.

المادة 4 : يقصد بشروط البنك، المكافآت والتعريفات والعمولات وغيرها المطبقة على العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية.

المادة 5 : تحدد البنوك والمؤسسات المالية، بكل حرية، معدلات الفائدة الدائنة والمدينة وكذا معدلات ومستوى العمولات المطبقة على العمليات المصرفية.

غير أنه يمكن بنك الجزائر أن يحدد معدل الفائدة الزائد، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن تتجاوز معدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية معدل الفائدة الزائد.

تبقى تواريخ القيمة الخاصة بالعمليات المصرفية مقننة. وتحدد بتعليمات من بنك الجزائر.

الملخص

يعتبر التضخم ظاهرة إقتصادية تعاني منها معظم دول العالم سواء كانت دول نامية أو حتى دول متقدمة، وترجع أسباب التضخم بالدرجة الأولى إلى أسباب نقدية بحتة، ومن بين أدوات معالجة التضخم هي السياسة النقدية والتي من بين أهدافها هو تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، والجزائر كغيرها من دول العالم قد عرفت معدلات تضخم مرتفعة فكان لزاما على السلطات الجزائرية إعادة الإعتبار للسياسة النقدية بوصفها إحدى أدوات السياسة الإقتصادية وهذا تحت إدارة بنك الجزائر الذي يعتبر السلطة النقدية في الجزائر.

وفي هذا الإطار يستخدم بنك الجزائر مجموعة من الأدوات سواء كانت المباشرة أو غير المباشرة لإمتصاص فائض السيولة من الإقتصاد وبالتالي المحافظة على الإستقرار في المستوى العام للأسعار، ولقد حاولت هذه الدراسة تبيان تأثير بنك الجزائر بوصفه السلطة النقدية في الجزائر على معدلات التضخم في الفترة: 2000 - 2010.

الكلمات المفتاحية: التضخم، السياسة النقدية، بنك الجزائر، الكتلة النقدية.

Résumé

L'inflation est un phénomène économique qui apparut dans la plupart des pays, surtout les pays en développement et même des pays avancés. Les causes de l'inflation sont dues à plusieurs raisons de trésorerie, prenons exemple une des outils du traitement d'inflation qui est la politique monétaire, et parmi ses objectifs les plus importants est l'assurance de la stabilité du niveau générale des prix.

Algérie est comme les autres pays du monde a connu une forte inflation, et pour dépasser cette phénomène économique, L'Algérie a décidé de prendre en considération la politique monétaire comme une des outils de la politique économique. La Banque D'Algérie qui est l'autorité Algériennes monétaire est la responsable du gérer la politique monétaire.

Dans ce cadre la Banque D'Algérie utilise un ensemble des outils qu'elles soient directe ou indirecte afin d'absorber l'excès de liquidité de l'économie, donc elle assure une stabilité du niveau générale des prix. Cette étude essaye de démontrer l'impact de la Banque D'Algérie en tant que 'autorité monétaire sur la valeur numérique d'inflation en Algérie durant la période 200/2010.

Les mots clés : Inflation, Politique monétaire, La Banque D'Algérie, Le bloc monétaire.